

منتدى البنيات التحتية
و التنمية المحلية







استملاال

يعتبر هذا الكتاب ثمرة مجهودات ومشاورات عديدة تحت إشراف جماعة سلا بهدف إشراك أكبر عدد من الهيئات المدنية النشيطة والفاعلين الاقتصاديين والتمثيليات المهنية والنقابية بالمدينة في إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة، لاسيما فيما يتعلق بالمحاور المنضوية تحت منتدى البنيات التحتية والتنمية المحلية.

وللاستشهاد على الاهتمام الكبير والمشاركة الفعالة لهذه القوى الحية بالمدينة في هذا المنتدى نشير إلى أن عدد المشاركين في هذا المنتدى عرف ما يزيد عن 439 مشارك طيلة سنة 6 أيام بقاعة باب بوحاجة التابعة لجماعة سلا.

ووفاء من جماعة سلا، وتحت إشراف منسقي المنتديات، نقدم أشغال التشخيص التشخيص التشاركي و لقاءات البلورة لمنتدى البنيات التحتية والتنمية المحلية، وفق التصميم التالي:

- أرضية عامة للمنتدى
- تقرير أشغال محور التدبير المفوض وشركات التنمية المحلية
- تقرير أشغال محور المرافق الجماعية
- تقرير أشغال محور الممتلكات الجماعية
- تقرير أشغال محور الطرق والسير والجولان
- تقرير أشغال محور البيئة والمساحات الخضراء
- تقرير أشغال محور التعمير والتخطيط الحضري





تقرير أشغال محور التدبير المفوض وشركات التنمية المحلية

تحت عنوان:
تجربة الخدمات المفوضة
والمشاركة مع القطاع الخاص

والمنعقد بتاريخ 2 مارس 2022

بالقاعة الكبرى باب بوحاجة جماعة سلا

(على الساعة 15 بعد الزوال)





أرضية اللقاء

انطلقت تجربة التدبير المفوض للمرافق الجماعية نتيجة الانفتاح الذي سلكه المغرب اتجاه الشركات العالمية الكبرى نظرا لتخصصها ولقدرتها الاستثمارية، من جهة أولى، ومن أجل إدماج خبرات القطاع الخاص (الوطني والدولي) ضمن مناخ التدبير العمومي التراخي المتسم بطابعه الكلاسيكي، من جهة أخرى. فموضوع نقاش التدبير المفوض كنمط تديري حديث تم العمل به على مستوى مختلف الجماعات خصوصا الكبرى، شمل أهم المرافق وأكثرها حساسية ونخص بالذكر: قطاع النظافة، النقل الحضري، توزيع الماء والكهرباء....

كما تجدر الإشارة، إلى تنوع أطراف هذه الصيغ التديرية الجديدة بين الاتفاق المباشر بين الجماعة، وأحيانا على مستوى مقاطعة من مقاطعاتها كقطاع النظافة، والشركة المعنية، وكذا الصيغ الأخرى غير المباشرة التي تتم عبر نقل الاختصاص لمؤسسة التعاون لكونها تشمل أكثر من جماعة ترابية في نفس الآن كمرفق النقل الحضري الذي يتم بين مؤسسة التعاون (تضم جماعة سلا، الرباط، تمارة...) والشركة المعنية كقطاع النقل الحضري ومطرح أم عزة وقطاع توزيع الماء والكهرباء.

فعلى الرغم من النتائج التديرية الإيجابية مازال التدبير المفوض لهذه المرافق يثير العديد من الانتقادات و المشاكل نتيجة تغليب منطق الربح على حساب الخدمات المقدمة، وكذا نظرا لتواضع ميزانية الاستثمار وتضخيمها، وتحفظ المرتفقين على عدم توازن الخدمة مع الثمن المفوتر. وهو الأمر الذي ساهم في تطور صيغ أخرى لإشراك القطاع الخاص، خصوصا شركات التنمية المحلية والتي تعتمد على صيغ تعاقدية تحاول التوفيق بين إيجابيات تدبير القطاع الخاص وخصوصية المرفق العمومي.

كما حاولت هذه التقنية تحقيق نوع من الشراكة والندية بين الجماعة وشركائها الخواص عبر إعادة توزيع الأرباح والمخاطر المالية وفق نسب محددة سعيا للحفاظ على رقابة ثنائية على هذه الشركات. ومن بين النماذج التقليدية التي عرفت التجربة المغربية نضع تجربة المحطات الطرقية، أما على مستوى جماعة سلا فنذكر تجربة شركة نور التي حققت العديد من الأهداف بتراب جماعة سلا، والتي تحتاج إلى تطوير في المستقبل في مجالات أخرى خدمتية على غرار مدن أخرى كالدار البيضاء والرباط. وفي إطار انفتاح الجماعة على باقي التجارب ورغبة منها في تعميم المبادرات الناجحة، وضعت هذه المعطيات من أجل إغناء النقاش وتوسيع دائرة الاستشارة بين مختلف المهتمين والخبراء والممارسين.





أشغال محور التدبير المفوض

بعد توجيه الشكر الجزيل لجماعة سلا وبالخصوص أعضاء مكتب جماعة سلا وكذا المنتخبين والمنتخبات والسادة والسيدات أطر الجماعة وأعضاء لجنة القيادة، افتتح مسير الورشة السيد عبد الحفيظ لعلو اللقاء بكلمة افتتاحية جاء فيها مايلي: «في هذه المدينة العريقة التي تنتظر منا الكثير لتلبية حاجيات ساكنتها، فشكرا على إعطائنا هذه الفرصة للدراسة ولوضع التشخيص التشاوري في اطار مقاربة تشاورية التي نص عليها دستور المملكة المغربية وكذلك القانون التنظيمي للجماعات الترابية وللمقاربة المجتمعية والاجتماعية في هذه المسؤولية وأتمنى ان أوفق معكم وبفضلكم في إنجاح هذه الورشة والتي بدون شك ستتكب على التشخيص التشاوري وسنعطي الكلمة للسيدات والسادة الذين أكدوا تدخلاتهم ومساهماتهم وشكرا لهم على تلبية دعوة هذه اللجنة. ثم سنشرع في مناقشة محوري المداخلات التي تهم موضوعين أساسيين هما:

- أولا التدبير المفوض.
- ثانيا شركة التنمية المحلية.

والهدف من هذا اللقاء هو وضع تشخيص تشاوري بمساهمة فاعلين من المجتمع المدني ,من الباحثين ومن بعض الأطر التقنية والإدارية والعاملين في هذه القطاعات وكذلك اقتراح بدائل وتوصيات لتجويد هذه الخدمات العمومية وجعلها رهن إشارة جماعة سلا في إطار المقاربة التشاركية. مقاربتنا تركز على تجربة الجماعة بمدينة سلا في مجال التدبير المفوض للمرافق الجماعية، والتي من أهمها:

- قطاع النظافة.
- قطاع النقل الحضري.
- قطاع توزيع الماء والكهرباء والصرف الصحي.

وكذلك بناء على تجربة تدبير الإنارة العمومية من طرف شركة خاصة للتنمية المحلية شركة سلا نور نموذجاً. إذ أنه على الرغم من تسجيل مكاسب وإيجابيات لهذا النمط التدبيري في المدينة نلاحظ أن هناك انتقادات و نقاط ضعف نتيجة بعض الاختلالات في الحكامة ونتيجة كذلك تغليب منطق الربح على حساب جودة الخدمات المقدمة للسكان وكذا نظرا لتواضع ومحدودية البرامج الاستثمارية لشركات التدبير المفوض ريثقال نموذجاً بالنظر إلى الحاجيات الهامة والكثيرة للسكان أمام هذه الاتفاقيات وأمام هذه الإشكاليات والتحديات أبرزها التوفيق بين جودة الخدمات العمومية وأسعارها، والمساواة في الاستفادة منها بين الساكنة و في مختلف المقاطعات والأحياء السكنية وكذلك في بعض المناطق



التجارية والصناعية ذلك ما فرض على الجماعات ومنها جماعة مدينة سلا وضع صيغ أخرى في إشراك القطاع الخاص أهمها شركة التنمية المحلية التي تعتمد على صيغ التعاقد في إطار شراكة رابح رابح بين الجماعة والشركة الخاصة -سلا نور نموذجاً- وسأحاول في هذا اللقاء تقديم هذه التجربة في تدبير الإنارة العمومية والاستفادة من بعض الدراسات والتوصيات لتعميم هذه التجربة مستقبلاً في مرافق عمومية أخرى سنعمل في هذا اللقاء التشاوري على ملامسة مختلف الجوانب القانونية منها والمالية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتدبير المفوض وبشركة التنمية و نخص من هذه المواضيع التي هي رهن إشارة النقاش العام :

1. جودة الخدمات العمومية للاستجابة لانتظارات ومتطلبات المستهلك الذي هو كذلك زبون لهذه الشركات.
2. احترام دفتر التحملات والعقد بين الجماعة أو المقاطعة والشركات
3. تنفيذ المشاريع الاستثمارية للشركات.
4. أهمية المراقبة التقنية والمالية.
5. البعد البيئي في مجال تدبير النفايات الصلبة مثلاً مشكل المطارح العشوائية ومطرح أم عزة المعروف. كذلك دور المجتمع المدني في المواكبة وفي العمل التشاركي.
6. سرقة الكهرباء من طرف البعض وهذا ما يشكل خلافاً مع شركة رضال للاستفادة من الكهرباء مثلاً بارتباط مع مشاكل تصميم التهيئة ومشاكل كذلك تم العقار مع بعض المؤسسات العمومية.
7. دور المستهلك في ترشيد استهلاك الماء الشروب خاصة مع ظروف الجفاف والندرة المائية مثلاً في نظافة المدينة.
8. أهمية الفوترة ومراقبة أسعار الخدمات في المقاربة الاجتماعية.
9. وضع برنامج للتواصل والتحسيس والتربية على المواطنة لترشيد استهلاك الماء والكهرباء.
10. مراجعة دفتر التحملات أو العقد طبقاً لقرارات الدولة والمكتب الوطني للماء والكهرباء.
11. أهمية التكوين المستمر للعاملين في الجماعة أو في مجالس المقاطعات وفي الشركات المكلفين بالمراقبة والمواكبة.
21. ترشيد ميزانيات الجماعة الخاصة بالتدبير المفوض.
13. مواكبة تطبيق اتفاقية تأهيل المدينة العتيقة وبصفة خاصة مواكبة تنفيذ المشاريع المرتبطة بالخدمات العمومية كالنظافة والكهرباء والماء الصالح للشرب و الصرف الصحي والإنارة العمومية



والنقل الحضري.

كانت هذه بعض المواضيع والإشكاليات وهي كثيرة و متشابكة فيما بينها تهم الساكنة وأهم شيء عند المواطن هو الماء والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة و النظافة.

كما أتمنى أن نحترم هذا البرنامج الذي تم توزيعه في الوقت والزمان حتى نسمح لكل المتدخلين والمتدخلات الى ملامسة هذه المواضيع والإشكاليات في إطار النقاش الحر وكامل المسؤولية والجودة وسنخصص بعد هذه التدخلات من متدخلين ومن معقبين وما سيقال في النقاش العام حتى تكون المساهمة عامة في الحصة الثانية المخولة لهذا الاجتماع وسنخصص 12 دقيقة لتسجيل التوصيات والمقترحات وهذا ما ينتظره مجلس الجماعة لتزويده بهذه التوصيات والاقتراحات بمشاركة منكم ومن المجتمع المدني في مقاربة تشاركية والحمد لله مدينة سلا تزخر بمئات الجمعيات المحلية ولها دو أساسي في هذه المقاربة سواء البيئية أو الاجتماعية والاقتصادية إذا لنشرع في تنفيذ هذا البرنامج.



وبداية، ذكر مسير الورشة الحضور الكريم باعتذار الأستاذ الجامعي الشريف الغيوي أستاذ بكلية الحقوق بمدينة سلا عن الحضور في آخر لحظة، بعدما أكد موافقته على تلبية الدعوة. لذا سأعطي الكلمة للمتدخلين الثلاثة في موضوع التدبير المفوض أول مداخلة للسيد فوزي محمد عادل هو مهندس بمكتب الدراسات «NOVEC».

بعد ذلك، أشار السيد فوزي محمد عادل: إلى أن الجماعة لها مجموعة من القطاعات وتدخل سيكون في التدبير المفوض فيما يخص قطاع النفايات أهم ما فيها مراجعة قانون التدبير المفوض و مواكبة الجماعات المحلية في فتح دفتر



التحولات النقط التي نلاحظها هي إعادة الرؤية فيما يخص تدبير النفايات انا أرى أن مراجعة قانون التدبير المفوض ضرورية ثاني شيء هو التوعية وتحسيس المواطنين و توعيتهم بعدم رمي النفايات في الشارع، وتحسيس الساكنة سيعود بالربح على الجماعة لأنهم يساعدون حتى الشركات في نقل النفايات وجمع النفايات النقطة الثانية هي الفوترة فالجماعة تعاني من مشكل جمع الموارد المالية لكي تؤدي هذه الخدمة فيما يخص النفايات يجب أن تعرف الجماعة أهدافها من التدبير المفوض .

ثم أخذ الكلمة الدكتور يسري سمير: في البداية شكر الجماعة على دعوته للمشاركة في هذا اللقاء بالنسبة للتدبير المفوض في البداية و لتكون هذه التجربة ناجحة أولا يجب علينا وضع أهداف هذا القطاع في الإطار العام و المجالات التي تهم هذا القطاع خاصة البيئة كما يجب ان نستفيد من التجارب السابقة للتدبير المفوض في العقود الجديدة، التقارير والقرارات كما يجب علينا فرز النفايات بدل أن نجمع النفايات بشكل مختلط ويتم طرحها في المطارح العمومية و يجب ان يكون هناك نظام لفرز النفايات يدخل في دفتر التحملات في التعاقدات الجديدة لأن المقتضيات الدستورية الجديدة تنص على المقاربة التشاركية للتدبير المفوض في مجموعة من المراحل أول ما يجب التفكير فيه منذ البداية هو وضع تشخيص دقيق لوضعية أي قطاع يراد تفويضه لأن التجارب السابقة أبانت عن غياب دراسات مدققة سابقة لأن الجماعات تكون في بعض الأحيان لا تعرف حتى الأهداف التي تريدها وبالتالي تكون هذه الاتفاقيات في بعض الأحيان لا داعية لها. بعد طلب العروض يجب على الجماعة أن تكون لديها قوة تفاوضية يكون لها خبراء قادرين على التفاوض ليكون العقد في صالح الجماعة وتكون هذه الاتفاقية لها استشراف لتعبئة الموارد اللازمة و هذا مشكل مهم لأن تكلفة جمع النفايات في غالبية الجماعات في المغرب تمتص نسبة كبيرة من دخل الجماعة قد تصل حتى % 30، كما ان كلفة جمع النفايات تتضاعف. يجب أن لا نكرر نفس الأخطاء ونستفيد من الأخطاء السابقة في العقود المقبلة هناك جانب آخر هو إشراك المواطن في تقليص كلفة جمع النفايات إذا كان المواطن يقدم النفايات بشكل يسهل على الشركة جمع هذه النفايات وايضا يحافظ على نظافة المدينة. إن هذا القطاع يستوجب نظرة شاملة فيها ما هو قانوني وما هو مالي وتقني وبالتالي يجب ان تكون هناك نظرة شاملة لكي نقدر ان نوصل التدبير المفوض للأهداف المتوخاة منه.

ثم أخذت الكلمة السيدة خديجة بامو: والتي أشارت إلى ان هذا الموضوع هو مهم وشائك من خلال البحث الذي أشرفت عليه فيجب على المواطن ان يتوقف عن تجاهل القانون والتعامل باستهزاء اتجاه الإدارة. كما يجب على الدولة ان تتخذ تدابير زجرية.

بعد ذلك أخذ الكلمة السيد صادق عبد الجلال: رئيس قسم بجماعة سلا بالنسبة لتدبير هذا القطاع الحيوي فقد عرف تطور ملحوظ كما يتم العمل على تجويد الخدمات وهذا اللقاء يصب في هذا الاتجاه حيث أني لم أكن قد



حضرت هذه المداخلة وحيث انه في السابق كنا نحن من يقدم العروض والآن نحن هنا للاستماع إلى فعاليات المجتمع المدني إلى الباحثين والأساتذة الجامعيين ونأمل أن تكون هناك قوة اقتراحية وموضوعية من أجل الرقي بهذه الخدمات وكما تعرفون مدينة سلا تعرف نهضة عمرانية وتطور كبير في بعض المجالات العمرانية. احبي الذين حضروا معنا لكي يقدموا عروضهم هناك الإنارة العمومية لقد استدعينا خبير في مجال الإنارة العمومية سنسمع للتدخلات فيما بعد ننتظر توصيتكم ومقترحاتكم لنرفعها إلى المجلس.



ثم أعطيت الكلمة للدكتور مصطفى بسي: دكتور في القانون العام (كلية الحقوق سلا الجديدة) جاء مضمونها كما يلي:

إن شركة التنمية المحلية هي موضوعة رهن إشارة الجماعة لتحقيق التنمية ولتوسيع مجالات تدخلاتها لأن معظم التدخلات التي تقوم بها الجماعات الترابية للتنمية لا يمكن لها أن تقوم بها بمفردها فمن الضروري ان يكون هناك متدخلين آخرين و هذا يضع عبئا ثقيلًا على الأطر والمنتخبين في هذه الجماعات من خلال ضرورة إلمامهم بجميع القوانين سواء متعلقة بتدبير النفايات أو الكهرباء. حيث أصبح بإمكان الجماعة خلق شركة التنمية المحلية و المساهمة في رأس مالها حيث تشكل هذه الشركات نوعا اخر من الشركة مع القطاع الخاص يمكن تسميتها أو إدراجها في اطار المؤسساتية بين القطاع العام والقطاع الخاص حقيقة ان الواقع العملي هو ما يهم في مثل هذه الاجتماعات وهو ما يهم في سلبيات حاجيات المواطن لكن لكي نلبي حاجيات المواطن على أحسن وجه ونوفر له خدمة في المستوى من اللازم ومن الضروري ان يكون لنا إلمام واسع بالمقتضيات القانونية المنظمة لجميع التدخلات. شركة التنمية المحلية ليست



اول تجربة فقد عرف المغرب سنة 1914 الشركة المغربية للتوزيع التي اهتمت بتوزيع الكهرباء بمدينة الدار البيضاء هذه الشركات ليست بجديدة وإنما تسميتها التي تتغير ثم شركة الاقتصاد المختلط التي كانت الجماعة الترابية تساهم في رأسها فالتنمية المحلية التي مازالت لحد الساعة تعاني من مجموعة من الإكراهات ومنها الإكراهات القانونية و تعاني هذه الشركات من إطار مزدوج للقانون الذي ينظم هذه الشركات ثم ان القانون التنظيمي عن الجماعات يهتم بتحقيق المصلحة العامة , و فيما يتعلق بالشركات المساهمة ا فهناك نوع من التضارب بين تحقيق المصلحة العامة التي يستهدفها الخواص في شركة التنمية المحلية وتحقيق المصلحة العامة التي يمكن اعتبارها عبئا على هؤلاء المنتخبين هذا التضارب في القوانين يعرقل في بعض الأحيان عمل هذه الشركات كما سبق ان قلت فالمرجعية مزدوجة والقانون التنظيمي فرض على الجماعة ان تمتلك أغلب رأسمال هذه الشركات سواء الجماعة الترابية المعنية او شخص معنوي اخر كيفما كان نوعه يمكن ان يكون دولة أو جهاز اخر عام يمتلك أغلب رأسمال هذه الشركة حفاظا على المصلحة العامة استفردت الشركة بكافة رأسمال هذه الشركة فإنه هو المدير الأساسي يعني سيسهدف الربح على حساب مصلحة المواطن وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين أقل نسبة يمكن أن تسمى بها الجماعة محده في 34 % وهي نسبة يمكن أن تظهر نسبة ضئيلة ولكن على المستوى المادي وبالنظر للإكراهات المالية التي تعاني منها هذه الجماعات فهي نسبة كبيرة وفي غالب الأحيان تعجز الجماعات على توفير حصة هذه الشركات والدليل على ذلك هو تمركز أغلب الشركات في الرباط طنجة و الدار البيضاء أما باقي الجماعات فهي عاجزة عن تأسيس هذه الشركات فالصلاحيات المخولة لهذه الشركات هي تدبير المرفق العام أو المساهمة مع الجماعة في تنفيذ برامجها التنموية والى جانب ذلك فهذه الشركات تخضع لمراقبة متعددة المستويات هناك مراقبة قبلية تمارسها سلطة المراقبة في شخص الولاية والعمال عند تأسيس هذه الشركات من اللازم أن يؤشر الوالي او العامل على مقرر إحداث هذه الشركات هذه المراقبة قبلية ثم هناك مراقبة ممارسة هذه الشركات هناك مراقبة من طرف المجالس الجماعية من خلال في حالة جمع محاضر جميع الأعمال التي تقوم بها الشركة ثم إحالة هذه المحاضر على السلطات المراقبة في شخص الولاية والعمال هناك إعداد تقارير دورية من طرف ممثل الجماعة لدى الشركة من اللازم على ممثل الجماعة ان يعد تقارير ويحيلها على المجالس التداولية للجماعات للإطلاع عليها و دراستها والمصادقة عليها وفي بعض الأحيان إثارة الإختلالات التي تكون أثناء مشروع معين . كما أنه هناك خلية داخل الشركة عليها علامة استفهام كبيرة لأنها غالبا ما لا تؤدي دورها هذه المراقبة تسمى مراقبة مراقبي الحسابات وكذلك هناك بيانات محاسبات يجب أن تنشر في الجرائد الرسمية للجماعة الترابية وهذا ما لا يحصل ولا نطلع عليه أبدا وكل هذه المعطيات القانونية في الواقع يجب مراجعتها ومطابقتها على الواقع بالإضافة الى مراقبة وزارة المالية والاقتصاد مراقبة المجالس الجهوية للحسابات فيمكن القول أن المرجعية القانونية لإحداث هذه الشركات جد ضعيفة فالقوانين التنظيمية للجماعات الترابية لا تتوفر على ثلاثة مواد تتعلق بهذه الشركات فبالنظر الى الأهداف و الى الأبعاد لإحداث هذه الشركات هناك ثلاثة مواد غامضة لا يمكن استنباط أي شيء منها هذه المواد يجب مراعاتها ومراجعتها وتوضيحها وتجاوز الغموض الذي يحيط بها لأن تحقيق المصلحة العامة في ظل هذه القوانين قد يتأثر ومن خلال هذه الشركات



حينما تأسس الجماعة شركة تنمية محلية معينة فهي يمكنها توفير موارد مالية لتنزيل مشاريع و برامج التنمية المحلية ما يرسخ الشراكة والتعاقد مع القطاع الخاص لأن رأسماله في تطور مستمر و ميزانية الجماعات في انكماش مستمر فأغلب الجماعات 70 في المئة من نفقتها تذهب في التسيير 30 و في المئة لا يمكن أن تستجيب لمتطلبات متنوعة ومنتشرة في بعض الأحيان. فهذه الشركات لكي يمكن أن يستفيد منها المواطن من الضروري دعم الجماعات الترابية في هذا المجال.



خلاصة وعلى العموم تبقى شركة التنمية المحلية إجراء فعال لأن الجماعة تستفيد من تقنية التدبير في الشأن المحلي بالضرورة تحديد الأهداف حينما نحدد شراكة يجب أن يكون هدفها واضحا ثم العمل على تقييم هذه التجربة لا يمكن أن نتجاوز عملا دون تقييمه من الضروري أن نقيّمها ثم توضيح العلاقة القائمة بين شركات التنمية المحلية و مجالس الجماعات بكيفية تعزيز منطق التعاقد والشراكة مع القطاع الخاص وتشجع باقي المتدخلين الاقتصاديين في الانخراط في هذا الإطار.

ثم أخذ الكلمة الأستاذ أبو ناصر: الذي أشار إلى أن العرض سيأخذ مجموعة من النقاط ويخصص لشق الإنارة العمومية أول شيء هو موضوع الحاكمة الذي هو أهم شيء يشغل الرأي العام في الفترة الأخيرة هل نتكلم على التدبير المفوض لأن المدن التي تشتغل بهذه المنظومة أو شركة التنمية المحلية أو التدبير الذاتي لهذا القطاع أو نتكلم عن شركات الطاقات وهو المشروع الذي تشتغل عليه الوزارة الوصية وهو في طور الدراسة , يجب أن يكون هناك تقييم لكل تجربة لكل مدينة مغربية لأن هناك مدن نجح فيها التدبير المفوض الى حد ما رغم الإختلالات في التسيير بالنسبة إلى التسيير الذاتي هناك ملاحظات في مجموعة من الأمور التي يجب تقييمها ونعرف ما هو التوجه الصحيح لنعرف إنارة أي مدينة مغربية لأن المميز الكبير الذي يميز مجال الإنارة العمومية هو أنه في تطور كبير لأن التكنولوجيا



فيه تتطور بشكل يومي دائما هناك الجديد وهو خدمة لديها علاقة بالنجاعة الطاقية فلبووغ النجاعة الطاقية يجب اختيار الحكامة الملائمة لكل مدينة وهذا له علاقة بالكثافة السكانية كما يجب وضع إستراتيجية لتدبير القطاع, و تبدأ بتحديد تجهيزات الإنارة الموجودة - عدد المصابيح و ما تمتلكه الجماعة في هذا القطاع - و وضعها في نظام المعلومات الجغرافية -S.I.G-و الذي سيمكن من التخطيط المستقبلي للاستثمار في الإنارة العمومية . أيضا وضع شكل تهيئة للإنارة -Schéma d'aménagement de lumière- التي ستحدد هوية المدينة التي نريدها بالليل - l'identité nocturne de la ville مثلا نوع الإنارة التي نريدها بالمدينة العتيقة ,في المساحات الخضراء وفي جميع الفضاءات العمومية . و كذلك القيام بالدراسة قبل تجهيز أي فضاء للإنارة العمومية . أيضا يجب تحديد أهداف واضحة لخفض تكلفة الفاتورة الكهربائية انطلاقا من تشخيص في أفق زمني معين -مثلا تخفيض الفاتورة الكهربائية بنسبة 40 % أيضا مراقبة أداء خدمة الإنارة العمومية - عدد الشكايات الواردة خلال الشهر ,ومدة تدخل الإصلاح- كما لا ننسى مراقبة الأعمدة الآيلة للسقوط و التي تشكل خطرا على المواطن . كما يجب أن يكون لنا تصورا شاملا فيما يخص هوية الإنارة التي نريدها بالمدينة و يكون هو المرجع في إنجاز المشاريع المستقبلية للإنارة كما لا ننسى تتمين المآثر التاريخية بواسطة الإنارة (la mise en lumière) .



يجب أيضا اعتماد الاستراتيجية الطاقية للإنارة العمومية لتحديد ومتابعة النجاعة الطاقية.

و قبل اعتماد مصابيح LED يجب أولا عقلنة استهلاك الطاقة. و أيضا اعتماد التحكم عن بعد في تدبير الإنارة العمومية التي تمكن من الاقتصاد في الطاقة فلا داعي لأن تبقى الإنارة 100% بعد الساعة 12 ليلا و كذلك



اعتماد الطاقات المتجددة في الإنارة العمومية .

و في إطار تدخلات المعقبين تدخلت الأستاذة حسناء الشهابي وهي خبيرة في مجال البيئة وإطار في وزارة التنمية المستدامة التي شكرت الحضور الكريم وكل الفعاليات الحاضرة أول تعقيب على مستوى بعض المتدخلين في اللقاء فإن تدبير النفايات لم يعود كما كان سابقا اليوم أصبح تدبير النفايات مورد ولا بد أن نحدد هذه المسألة ونسطر عليها وكما نرى على مستوى مدينة سلا هناك مطرح لمعالجة النفايات وبالتالي هذا مطرح لمعالجة النفايات أصبح يحتضن تعاونيات مدرة للدخل وأصبحت النفايات كذلك مصدر دخل مواطنين منظمين تحت لواء بعض التعاونيات كذلك في هذا الإطار طرح النفايات المعالجة فهناك معالجة كل المواد معالجة البلاستيك معالجة الزجاج معالجة البطاريات معالجة المواد السامة وحتى كذلك معالجة المواد العضوية كل هذه المسائل التي تكلمت عليها كذلك تميمها وإعادة استعمالها تدخل في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وكذلك في الرهان الأساسي الذي هو المعروف بمثالية المدن. التعقيب الثاني وهو متعلق بشركة التنمية المحلية كما نعلم أن شركة التنمية المحلية فهذه الشركة ظهرت في أوائل القرن 20 ثم تبنتها فرنسا حتى الميثاق الجامعي 2002 تم تعديله سنة 2009 حول إحداث شركة التنمية المحلية قولي هذا ليس من موقع متفرج ولكن من موقع باحثة في ميدان خاص بشركة التنمية المحلية المتواجدة في مدينة سلا هناك شركة تنمية متعددة هناك شركة تنمية المحلية الرباط باركينج شركة التنمية المحلية موجودة في الدار البيضاء في إطار بحث ميداني في هذا المجال خصوصا في ما يتعلق بشركة سلا نور فعند البحث عن شركة سلا نور في أي موقع إلكتروني فلا وجود لها هي فقط لديها صفحة على الفيسبوك لديها شركاء أما موقع إلكتروني فليس لها موقع حين أبحث عن تقييم مجلس الحسابات أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في كل ما يتعلق بشركة التنمية المحلية لا يوجد أي تقرير في موقع الجماعة وهذا ضرب في حق دستوري وهو الحق في ولوج المعلومة يجب معرفة تقييم هذه الشركات يجب أن نرى نجاعة الأداء في الفواتير هل هي منخفضة أو مكلفة هل دور المجتمع المدني في تتبع السياسات العمومية وفي إنجاز السياسات العمومية وتقييم السياسة العمومية كذلك دوره الاستشاري بغض النظر كذلك على ما يتعلق بالقانون التنظيمي للجماعة الترابية التي لديها طابع استشاري وليس تقريرية وهي أهداف المناصفة والمساواة وتكافؤ الفرص فالجتمتع المدني لا علم له بشركة التنمية المحلية سلا نور و كان المنتخبون ضد هذه الشركات لأن بالنسبة لهم كان وئدا لكل ما يتعلق بما يسمى بالديمقراطية المحلية وئدا للمساءلة الاجتماعية والمساءلة السياسية وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة فهذا يعتبر تقزيم للعمل الانتخابي للمنتخبين وتقزيم حتى لسلطهم و لما عقدنا اللقاء مع السيد العمدة وجدنا أن هذه الشركة يشوبها غموض كبير وكانت ثغرات ونواقص كبيرة لأنها غير واضحة كانت أول حاجة لما سألناه عن الغموض الذي يلف العقدة قال السيد العمدة بأن هذه العقدة على حساب كيف نتجاوز مشاكل . هناك نواقص في جميع الأجهزة والخراطم كل هذه الأشياء تملكها الشركة مشكل الموظفين الموجودين بشركة التنمية المحلية فإذا تم حل هذه الشركة هل الموظفين ستأخذهم الجماعة أو سيفقدون عملهم كان هناك كثير من المشاكل سأرجع لمسألة المشرع لم يعطي تعريفا لما



يتعلق بشركة التنمية المحلية وأنه اختصر فقط في شروط إحداث هذه الشركات مساهمة الجماعة وكذلك مجال تدخل الجماعة كذلك المقتضيات القانونية كانت تتعلق فقط بمساهمة الجماعات وعدم وضوح نظام الرقابة فهذه الشركة يمكن ان تأخذ أي قرار والتدابير في ضل غياب أي مصادقة من المجلس أو من الوزارة الوصية.

بعد ذلك، تم تقديم اعتذار الأستاذ معاذ إطار بوزارة الشباب، وأعطيت الكلمة لمتدخل آخر في هذا التعقيب وهو السيد رضوان لشهب مدير شركة سلا نور الذي قال أنه كان يود أن نتدارس في هذا اللقاء الفاتورة الطاقية وكذلك تقييم أداء شركة سلا نور اليوم كما نعرف ليكون لدينا مشروع ناجحاً للتنمية المحلية يجب أن يكون هناك مكونات أساسية المكون الأول هو الإرادة والرؤية فيما يخص الرؤية والإرادة موجودين إذ هناك برنامج طاقي و برنامج عمل نحن بعيدون عن الهدف في هذه المرحلة أصبح الموضوع هو موضوع الساعة هناك بعض الفراغات في القوانين المنظمة خاصة فيما يخص النجاعة الطاقية المكون الثاني هو موضوع التمويل اليوم بالنسبة للجماعات المحلية لديها حدود ما هي الضمانات التي تعطيها الجماعة لإثارة المستثمرين ليس هناك ضمانات ليس هناك تحفييزات تأمين تمويل مشروع شركة الانارة العمومية يجب أن تكون الضمانات من الشروط الأولية بعد ذلك يمكن التكلم عن الحوكمة الملائمة سلا نور لديها مشاكل على المستوى المالي، وعلى المستوى القانوني بعد ذلك التقني، بعد ذلك قدرات الموارد البشرية ليس هناك مواكبة.

بعد ذلك، تدخلت السيدة خديجة بوعبيد نائبة العمدة: التي ذكرت أن هذا اللقاء جاء في إطار إعداد برنامج عمل جماعة سلا للفترة ما بين 2022-2027. في هذا اللقاء سنسمع لتدخل جميع الفعاليات ومنتظر منهم إعطاء اقتراحاتهم هناك مجهود جبار يقوم به الموظفون بجماعة سلا وبالمقاطعات في قطاع الإنارة العمومية ونشكر كذلك الشركة التي تسير هذا المرفق، و نعلم أن هناك اكراهات مهمة من ناحية الميزانية ولكن نحاول أن نجد لها حلولاً ومنتظر منكم أن تعطونا توصياتكم واقتراحاتكم لإدماجها في برنامج العمل.

ثم أعطيت الكلمة للسيد مدير شركة SOS الذي تقدم بالشكر للجميع فمدينة سلا عودتنا دائماً أن تكون سباقة في هذه المجالات سأعطي فكرة على هذا التدبير المفوض في قطاع النظافة الذي بدأ العمل به في أواخر التسعينات كنا نقول أن المدن المغربية ستعرف في جودتها يعني في جودة النظافة مثل الدول الأوروبية فكانوا يضحكون ولكن الحمد لله الآن نرى أن جودة العمل التي تقوم بالعمل على جمع النفايات في المدن هناك تحسن كبير وهناك عدة اكراهات في عملهم اليومي. وأكد أننا في الجيل الرابع فإن العقد أو الاتفاقيات ستعطي الحلول للمشاكل والذي أكد عليه الآن هو انخراط المجتمع المدني بجدية لأننا نلاحظ أن الموارد المالية أعطيت والموارد البشرية أعطيت ولكن للأسف النتائج لم تصل الى الجودة بالمستوى الذي نريده وأشار الى عدم وجود دور المواطن والسلطة و لديهم دور كبير والمواطن هو الذي ينتج النفايات وهو الذي ترجع له المسؤولية الأولى، ولتجويد وتطوير الخدمات لتتماشى مع إرادة صاحب الجلالة نصره الله.



وفي تدخل للسيد صادق عبد الجلال: عن الجماعة قال أنه بالنسبة للمعوقات التي نصادفها هناك معوقات كثيرة هناك حلول ومقترحات بإشراف وزارة الجماعات المحلية وانطلاقا من التجربة التي راكمتها جماعة سلا في التدبير المفوض بحيث سلا لديها خبرة تتصل بها جماعات أخرى من أجل المشورة بما فيه الجانب القانوني والجانب التقني والجانب المعرفي.

أعطيت الكلمة لممثل شركة رياضال السيد اليوسفي والذي شكر المجلس الجماعي على تنظيم هذا اللقاء التشاوري بالنسبة لرياضال فهي فاعل مهم في سلا لأنها مكلفة بالتدبير المفوض للماء والكهرباء والتطهير السائل من داخل الشركة هذا التدبير المفوض ناجح %100، فإذا أخذنا الصورة سنة 1999 كيف كانت سلا من ناحية القطاعات لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل فإذا قارنا ما سبق مع الوضع الحالي هناك تغيير كبير مثلا التطهير فإنجازات كثيرة من حيث البنيات التحتية كبناء محطات معالجة في كل من الرباط وسلا حاليا ليس هناك مشروع مرفوض وهذا ربح كبير، نفس الشيء بالنسبة للماء الصالح للشرب تم بناء خزانات للماء الصالح للشرب و بالنسبة للكهرباء هناك مولدات كبيرة حاليا في سلا هناك مولد احصين طريق الزربية والذي سيحل كل النواقص في تزويد الكهرباء بمدينه سلا كذلك هناك إنجازات كبيرة في التعامل مع المستهلك واعتماد القرب مثلا جوار- الرقمنة ومن المقترحات التزام المفوض والمفوض له بنود العقد ، فالتدبير المفوض هو من الحلول الفعالة للجماعة.

ثم أعطيت الكلمة للأستاذ عبد الله سيدي حيمه مدير شركة أوزون للنظافة: والذي تقدم بالشكر للمجلس الجماعي لمدينة سلا على تنظيم هذا اللقاء التشاوري والذي هو سابقة، وسيمكن من قراءة نقدية لجميع أطراف المتدخلين في موضوع التدبير المفوض ونحن اليوم في شركة اوزون نعتبر انفسنا أولا مواطنين مغاربة و نساهم بشكل كبير في إنجاز هذا التدبير المفوض داخل اي استغلالية نشتغل بها أشكر كافة المتدخلين من أساتذة وخبراء ومسؤولين والتقطت من تدخلاتهم نقطتين أساسيتين هما أولا الدراسات القبيلية قبل أن تعرض العروض هنا يجب أن تكون دراسة مدققة وشاملة وتأخذ بعين الاعتبار تمدد المدن واتساعها ومدينة سلا خصوصا تعرف هذا الشكل من التمدد بالتالي تكون هناك تناقضات داخلية فما هي التزامات الشركة وما هو مطلوب من الجهة المفوضة ثانيا المواطن هو العنصر الأساسي في صلب عملية التدبير المفوض باعتبار أن الخدمات مقدمة له في نفس الوقت هو يساهم بشكل كبير مثلا في تدبير النفايات، الشركات المفوضة تقوم بجملات تحسيسية في هذا الإطار ويجب أن تأخذ هذه الحملات قيمة أكبر في دفتر التحملات وبالتالي أن تكون مسطرة وقوية من أجل توعية المواطن وكذلك تدخل السلطة في صلب الموضوع فمثلا مشكل ما يسمى ب«chaîneurs» أو «المخالية» فالنفايات أصبحت مورد رزق بالنسبة لهم لهذا يجب أن نفكر كيف يمكن احتوائهم أو إدماجهم داخل الشركات من أجل المساهمة في عملية النظافة وهنا نقطة أساسية يجب الإشارة إليها نقطة تحول الموارد البشرية من شركة الى شركة أخرى يكون فيه بعض الصعوبات باعتبار أن هناك أنظمة مختلفة وطرق تسيير مختلفة كذلك.



بعد ذلك أخذ الكلمة الأستاذ الهشومي عن شركة ميكومار: والذي شكر بدوره كل من ساهم في إعداد هذه الندوة وشكر جماعة سلا على تميزها في إعداد برنامج عمل مدينة سلا، سنمر مباشرة إلى قطاع النظافة والإكراه الذي يواجهه ثم العوامل المحددة لهذا القطاع و هي ثلاثة عوامل أساسية هو القطاع القانوني والميزانية المخصصة وهناك سلوك المواطن نتكلم عن سلوك المواطن الذي أصبح يشكل مشكلا كبيرا يجب الإنكباب على هذا السلوك كما أن الكلفة ترتفع سنة بعد أخرى.

بعد ذلك خصصت 30 دقيقة للمناقشة أولا أعطيت الكلمة للسيدة «ثريا موزون» رئيسة جمعية محلية، والتي شكرت بدورها جماعة سلا على إشراكها جميع الفعاليات في مواضيع مهمة والتي تعتبر هاجسا كبيرا لجميع المواطنين السلاويين شكرت أيضا شركة ميكومار على مجهوداتها الجبارة خاصة في منطقة القرية وصرحت أن هناك تغيير كبير وجذري على مستوى النظافة وعلى تواصل الشركة مع الجمعيات خصوصا الورشات التحسيسية للسكان كما عقت على تدخل سابق قيل فيه أن الساكنة هي الإكراه الكبير لهذه الشركات فالمواطن يبذل جهودا كبيرة في توصيل هذه النفايات الى الأماكن المخصصة لها في حين هناك أشخاص اخرين الذين يساهمون في هذا الإكراه للشركة خاصة هؤلاء البعراء الذين يساهمون في تشتيت النفايات في الشارع وكذلك مشكل الكلاب الضالة.

بعد ذلك تدخل السيد سعيد عتاق: والذي حيا الجميع ثم تطرق الى مسألة تغيير نقطة حساسة تعتبر العمود الفقري وهي العنصر البشري وقال أن النقابة تعرف مشاكل مع الشركات وشكر السيد نائب عمده سلا السيد عبد القادر الكيحل الذي أعطاه حق المشاركة في هذا اللقاء لأنه يتمتع بحس نقابي واعتبر هذه سابقة. كما اشار الى أنه يجب أن يبقى راتب الموظف أو العامل مقدسا رغم المشاكل والإكراهات.

بعد ذلك أعطيت الكلمة للأستاذة ثريا سبريج رئيسة (FEDEREC): جاء في كلمتها نحن أسسنا فيدرالية تهتم بتدبير عمل «البعراء chaineurs» وكذا إعادة التدوير وقد اقترحت فكرة تحفيز المواطن كي يكون شريكا في عملية جمع النفايات بشكل صحيح ذلك يجعله مهتما بهذه العملية عن طريق التحفيز وأعطت مثلا بإعطاء المواطن لتر من الزيت إذا جمع خمس لترات من الزيت المستعمل وسلمها لهم لإعادة تدويرها كما أكدت على إيجاد حل لمشكلة البعراء الذين قد يكونوا هم الحل للمشكل.

وجاء في كلمة السيد بوشعراء: أنه يجب أن نعرف مسألة مهمة وهي أن المواطن يقوم بواجبه والمشكل ليس في المواطن ولكن هو مشكل تواصلنا وقال إنه يجب إعطاء المسؤولية للمقاطعة في إعداد دفتر التحملات وتدخل معنا المواطن كشريك بحكم أن المقاطعة هي التي تعرف مشاكل الحي فيما يخص ترشيد النفقات أشار الى أن الجماعة لا تحتاج الى مكاتب دراسات فهي تتوفر على مهندسين في المستوى الكبير يجب تكليفهم بهذه الدراسات وتساؤل لماذا تحتكر الجماعة جميع الصلاحيات فيجب إعطاء المسؤولية للمقاطعة.



ثم أعطيت الكلمة للسيد الدريوش رئيس جمعية محلية: الذي أشار إلى أن مدينة سلا عرفت دينامية جديدة خاصة بعد الانتخابات الأخيرة وقد لاحظ أن النقاش كان منحصرا على النفايات والنظافة والنسبة للتوصيات أشار الى مشكل عدم التواصل مع الجمعيات النشيطة التي لا تعرف الأبواب التي ستطرقها جيدا لو كان هناك مكتب للتواصل عموما.

ثم تدخل السيد عبد الكريم تزازي: والذي تطرق أيضا لمشكل البعراء وأنه هو من المفروض التعامل معهم وتأطيرهم وتكوينهم وأشار الى استحسانه وجود خط تواصل ولكن يجب أن تكون المواكبة والمراقبة وقنوات جديدة للتعامل ما بين الجمعيات والشركات المفوضة شركة سلا نور للأسف قناة التواصل غير موجودة وهذا ما يؤرقنا ونتمنى من الساهرين على إعداد دفتر التحملات أن يكون هناك شرط للتعامل والتواصل مع المواطن والجمعيات.

وجاء في كلمة السيد شنينيك: أنه فيما يخص تدبير النفايات فهناك غياب تواصل للمنتخب مع المواطن والمجتمع المدني كما تطرق الى الصرف الصحي الذي يوجد في مكان ساحلي والذي هو مكان للسباحة وهذا خطر على صحة المواطن وحمل المسؤولية لوكالة أبي رقرق. وكذلك للجماعة وكنقطة أساسية أخرى هناك مشكل النفايات وكما نعرف فمدينة سلا تعرف كثافة سكانية وتوسعا عمرانيا وأن عقلية الساكنة تختلف وفي الاقتراحات اقترح النهضة بدور المواطن فهو فاعل في تدبير النفايات.

وفي تدخل السيد شعيب وهو طالب: في سلك الماستر بكلية سلا كان تدخله كملاحظة في ما يخص التدبير المفوض باعتبار أن التوجه الكبير للدولة يلتجأ الى تأميم هذه المرافق وفي هذا الصدد أراد أن يذكر بدورية السيد وزير الداخلية تحدث آليات جديدة لتدبير المرافق العمومية المحلية لتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل حيث سيتم إسناد اختصاصات الى شركات التنمية سيتم إحداثها لهذا الغرض من أجل السعي الى تجويد خدمات هذه



القطاعات وتجاوز الإختلالات التي رافقت تجربة التدبير المفوض لهذا المرفق الحيوي المهم أن هيكلتها ستكون تحت وصاية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب و وزاره الداخلية والجماعات الترابية و تكون بإشراف حكومي وتحتفظ بصفاتها العمومية توصية الطالب تدعو الى التجويد والنظر الى هذا القرار والعمل على تفعيله.

بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد يونس احميدي: الذي شكر مجلس جماعة سلا وكان تدخله في قطاع الإنارة العمومية التي تدبره شركة سلا نور أشار الى أنه بالنسبة للمقاطعات هناك انعدام العدالة المجالية إن هناك اختلاف بين الأشغال التي تقوم بها سلا نور في مقاطعة بطانة والأشغال التي تقوم بها في القرية وكذلك اختلاف الأشغال التي تقوم بها الشركة في المقاطعات الأخرى الشركة المكلفة بجمع النفايات هي أيضا تعمل بمعايير غير عادلة مثلا الحاويات المتواجدة بمقاطعة حصين متلاشية بعكس في مقاطعات أخرى, بالنسبة للآليات التي تستخدمها شركة سلا نور فهي دون المستوى نتمنى مراقبة هذه الآليات قبل مراقبة جودة الخدمات ونتمنى من الشركة إعطاءنا برنامجا لعملها.

وكتعقيب للباحثة حسناء الشهابي: التي تطرقت إلى تحدي تنزيل النموذج التنموي الجديد وأيضا تحديات ميثاق الاستثمار وخصوصا أننا نتكلم على شركائنا للتدبير المفوض كما تضامنت مع السيد يونس احميدي في تدخله وأشارت الى أنه بالنسبة للشركة لا يوجد أي لجنة تقنية للمتابعة كذلك عدم استدعاء المجتمع المدني لحضور دراسة تقييمية للمنجزات وأشغال سلا نور، على مستوى النجاعة والفعالية يجب مراجعة القوانين فهناك غموض ولبس يجب تكوين أطر التتبع.

كما جاء في تعقيب السيد صادق عن الجماعة أن مشكل المياه العادمة في الساحل لم يعد موجود هناك محطة لمعالجة المياه العادمة تتوفر عليها مدينة سلا في جهة بوقنادل بالنسبة لموضوع النفايات الأهم فيه هو تنزيل الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والبرنامج الوطني للنفايات الذي يركز على مرتكزين:

- الأول هو الفرز وتحسيس المواطنين.
- والثاني هو تخفيض النفايات التي تنقل الى مطرح النفايات وذلك من اجل تخفيض الكلفة الإجمالية.

أما بالنسبة لشركة سلا نور فكان هناك مشكل حرصت الجماعة على تجاوزه.

بعد ذلك تدخلت السيدة خديجة بوعبيد: مرة ثانية فرحبت بالتواصل مع المجتمع المدني والتعامل مع اقتراحاته.

وفي الآخر تلا السيد مسير اللقاء مجموعة من التوصيات و التي جاءت كالتالي: أولا فيما يخص قطاع النظافة:



- وضع نقط للجمع وترقيم الحاويات.
- تحسين عملية الاستقبال و تلقي الشكايات و المعالجة السريعة لها، والتدخل المستعجل في بعض الحالات؛
- ضبط أوقات مرور الشاحنات مع إخبار الساكنة.
- تأطير المصلحة لمراقبة الشركات.
- إعطاء عناية خاصة للنفايات بالمدينة العتيقة.
- إحداث شرطة للجماعة تعتنى بالنفايات و الحفاظ على البيئة.
- تقييم عمل الشركات و احترامها لدفتر التحملات وكذا مراقبتها لتجويد الخدمات.
- مشاركة المجتمع المدني في إعداد دفتر التحملات.
- الحكامة الجيدة للتدبير المفوض مع القيام بحملات تحسيسية.
- إعادة تدوير النفايات.



أما فيما يخص الإنارة العمومية.

- تعميم الإنارة العمومية بمصابيح LED
- استعمال الطاقات المتجددة بالمساجد والمساحات الخضراء و في جميع المرافق العمومية
- في جميع المرافق العمومية.





تقرير أشغال محور المرافق الجماعية

تحت عنوان:

«رهان تأهيل المرافق الجماعية»

والمنعقد بتاريخ 3 مارس 2022

بالقاعة الكبرى باب بوحاجة جماعة سلا

(على الساعة 15 بعد الزوال)





أرضية اللقاء

تمثل المرافق الجماعية البنيات والتجهيزات المرفقية الأساسية التي تدبر عددا من الشؤون اليومية للسكان، لاسيما المحددة في المادة 83 من القانون التنظيمي للجماعات، من قبيل تسجيل الولادات والوفيات من خلال مصلحة الحالة المدنية والمكتب الصحي، وكذا التدبير السيارات المخالفة لقوانين السير والحركة المرورية عبر المحجز الجماعي، وكذا تدبير الوفيات من خلال مرفق المقابر ومنح رخص الدفن.

ومن أجل ضمان تأملات عميقة في هذا الشأن واحتراما للإطار العام المحدد للمنتدى والمرتبطة بالبنيات التحتية والتنمية المحلية نقتصر في هذا اللقاء على أهم المرافق الجماعية الكبرى المرتبطة بالشؤون اليومية للسكان السلوية من قبيل الأسواق، والمجازر والمقابر، وكذا المحجز الجماعي أو مستودعات للسيارات والمراحيض باعتبارها مرافق جماعية تثير العديد من الملاحظات ولا بد أن تخضع لتشخيص متكامل بمساهمة كل الفاعلين المدنيين والمهنيين والخبراء والمهتمين بالقطاع. فإضافة إلى المرافق الجماعية الإدارية ذات الصبغة الإدارية سواء التابعة لها كالملاحقات الإدارية أو باقي الإدارات اللامركزية القطاعية المتواجدة بتراب المدينة، تدبر الجماعة عددا من المرافق الصحية والتجارية والثقافية وغيرها التي سنتناولها لقاءات أخرى.

ومن أجل وضع أرضية خصبة للنقاش، نشير إلى الارتباط الوظيفي لهذه المرافق باختصاصات الجماعية، وكذا اختيار أنماط تدبير هذه المرافق وتقييم النتائج والآثار الواقعية. حاولت الجماعة وضع الخطوط العريضة والتشخيصات الذاتية لأهم المرافق واستحضار المشاكل العملية المطروحة على أرض الواقع. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ أسواق الجملة للخضر والفواكه
- ✓ المجازر الحالية والمجزرة الحديثة
- ✓ المقابر الواقعة بتراب المدينة
- ✓ المراكز المنظمة وغير المنظمة
- ✓ المحجز الجماعي
- ✓ المكاتب والخزانات الجماعية
- ✓ مستودعات السيارات الخاصة والعمومية



كما ستفتتح الجماعة على بعض المرافق الأقل التي عرفت العديد من صعوبات التنفيذ بأغلب المجالس الجماعية من قبيل مشتل المقاولات والمراحيض العمومية وغيرها. وهي الأرضية التي من شأنها فتح أفق النقاش بين مختلف المعنيين والمهتمين من أجل الخروج بمقترحات واقعية تساهم في تطوير المرافق الجماعية بمدينة سلا.





أشغال محور المرافق الجماعية

عقد اللقاء الثالث للمنتدى بتاريخ 3 مارس 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الاجتماعات بمقر جماعة سلا باب لمريسة حول أشغال محور المرافق الجماعية تحت عنوان : «رهان تأهيل المرافق الجماعية».

بداية افتتح السيد عبد القادر دنيا: رئيس الجلسة، أشغال هذا اللقاء بكلمة جاء فيها ما يلي: «قبل أن نستهل هذا اللقاء أريد أن أرحب و أشكر الحضور الكريم على تواجدهم القيم في هذه الورشة العامة في إطار المنتديات التي سنتها جماعة سلا لإعداد برنامج التنمية المحلية وهي منهجية جديدة من أجل تطوير آليات التشارك للحوار و التشاور، كما أنني أريد أن أشير بأن الهدف من هذا اللقاء هو التوصل إلى مخرجات تساهم في تطوير المرافق الجماعية بمدينة سلا، مع إعطاء الأولوية للمرافق التي تتعلق بالتدبير الاقتصادي وفتح المجال للاستثمار».

بعدها أعطى الكلمة للسادة والسيدات الأساتذة والحاضرين من أجل تقديم توضيح نظري وتطبيقي في مجال تدبير المرافق الجماعية و دورها في إنعاش التنمية المحلية والإشكالات المرتبطة بتدبيرها من أجل التوصل إلى خلاصات عملية تفيد في تشخيص وضعية هذه المرافق.

تدخل الأستاذ عبد الصمد مجاهد: أستاذ باحث، والذي جاء فيه مايلي: «بداية أشكر جميع الحاضرين، و أريد أن أعبر عن سعادتي بسبب تواجدي معكم في هذا اللقاء من أجل تبادل وجهات النظر و الخبرات في إطار التشارك و التواصل. و سأحاول في تدخلي أن أتطرق إلى إشكالية المرفق العمومي في شقها التقني استنادا إلى التجربة الكندية التي عشتها بكندا في مجال التسيير الإداري، وسأحاول أن آخذ منها جانبا مهما وهو «الجريدة البلدية» بحيث أن المواطنين كانوا يتوصلون بهذه الجريدة يوم السبت بمنزلهم باعتبارها أداة للتواصل ما بين الإدارة المنتخبة والمواطنين، حتى يكونوا على علم بكل ما يروج ببلدتهم .

نحن نأمل أن نهج مثل هذه التجربة من أجل تنوير الرأي العام المحلي واعتماد منظومة التواصل الاجتماعي ، ولهذا فأنا أقترح:

- اعتبار الجماعة مقابلة نفعية.

- اعتبار المرفق المحلي كوحدة إنتاجية تدبر بآليات مقاولاتية تشاركية بأسلوب يضمن للزبون الجودة المتوخاة، من خلال إشراكه في الدورة الانتاجية للمرفق انطلاقا من تصور احتياجاته ، وهنا أستحضر بعض النماذج مثل :



– أسواق القرب المقفلة.

– التسويق لأداة استطلاع الرأي حسب مناهج علمية متوفرة .

وفي الختام نأمل أن نعود بمفهوم المقاطعة لعقلية وثقافة « الدوار».

تدخل الأستاذة عائشة البقالي: مديرة مكتب الدراسات و فاعلة جمعوية، والتي جاء فيها: «بدوري أرحب بالجميع ، وأريد الإشارة إلى أنه بحكم اختصاصي وخبرتي في تسيير المقاولات والشركات خارج المغرب وداخله، وكذلك في خلق وتأطير حاملي المشاريع.

فمداخلتي ستكون في إطار التطوير الاقتصادي في خدمة التنمية المحلية لمدينة سلا.

فكما يعلم الجميع، تتعدد أصناف المرافق الجماعية حسب اختصاصات الجماعة ، بحيث أن هناك مرافق إدارية وعلى رأسها المرافق التي يلجأ إليها المرتفق للحصول على عقود الازدياد مثلا . وهناك المرافق الاقتصادية والتجارية والتي تهم الرخص والشواهد المتعلقة بالأنشطة التجارية والحرفية وغيرها من المشاريع التي تحتاج إلى ترخيص مسبق من الجماعة.

كما يجب أن أبدي بعض الملاحظات؛ أولا: إذا كانت بعض المرافق التجارية قد تم تفويتها للخواص عبر التدبير المفوض، فإن العديد من الأنشطة تدخل في اختصاصات الجماعة: ونذكر الجازر البلدية ، المحجز البلدي، الأسواق و المرائب.

أما الملاحظة الثانية: فهي منح الاختصاصات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للجهات بموجب قانون تنظيمي للجهات والإشارة إلى الدور الثانوي للجماعات في القانون التنظيمي للجماعات . والمتمثل في إنعاش وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا سيكون محور التدخل الذي يجب أن لا تغفله الجماعة للمساهمة في التنمية عبر هذه المرافق والسير نحو جعلها في خدمة التنمية المحلية.

وانفتاحا على التشخيص العميق القادر على استخلاص مخرجات خدم التنمية المحلية سأقدم تدخلي في محورين

– المحور الأول: يتعلق ببلورة مقاربة اقتصادية وتنموية للمرافق ذات الطابع الاقتصادي والتجاري .

– المحور الثاني: يتعلق بمشتل أو حاضنة المشاريع مع خصوصيات ومؤهلات المدينة .

بالنسبة للمحور الأول فإن أهم مطلب هو:



- الانتقال من مقارنة إجرائية للرخص الممنوحة للتجار والحرفيين إلى مقارنة شاملة عبر تنظيم الحرفيين والمهنيين الصغار والعاملين بشكل كبير في القطاع غير المهيكل. وذلك عبر إحداث مجالات خاصة لهذه الأنشطة.
- إحداث مراكز تجارية ذات مجال استثماري وسياحي لمختلف أحياء مقاطعات الجماعة؛
- إعادة إحياء الحرف والمهن التقليدية خصوصا في المدينة القديمة مع العمل على إتباع مقارنة تشاركية لإيجاد حلول للأشخاص الذين يشتغلون بطريقه غير مهيكلة عوض أن تكون الإجراءات جزافية.



أما بالنسبة للمحور الثاني، فلا بد من دعم مشاتل وحاضنات المشاريع بالمدن الكبرى والتركيز على دور الجماعات في بلورة تصورية تمم مجموعه من الأنشطة على مستوى المجلس. فمدينه سلا كانت سباقة في هذا المشروع ومن المحبذ إن تستمر جماعه سلا في إنعاش التنمية والحضور إلى جانب باقي الشركاء خصوصا مجلس جهة الرباط سلا والقنيطرة. ومقترحاتي لكي تكون مدينة سلا «سلا اللي بغينا» هي:

- المساهمة في إحداث ومواكبة عمل المشاتل المبرمج إحداثها من طرف الجهة و التركيز على مساهمة المجتمع المدني المتخصص والقطاع الخاص.
- تصفية وإعادة تنشيط المراكز التجارية التابعة للجماعة.
- القيام بإحصاء المهنيين والحرفيين اللذين لا يتوفرون على رخص قصد هيكلتهم وإدماجهم.

تدخل الأستاذة خديجة بوسنة، والذي كان مضمونه كما يلي: «مداخليتي هي بعنوان المرافق الجماعية : مقارنة



سوسيولوجية بحيث أن مفهوم الفضاء العام يجيلنا إلى دراسة بعض الفلاسفة التي يعود لها الفضل في نشأة هذا المفهوم بحيث أن ولادة الفضاء العام يقترن بولادة الدولة الحديثة مع الثورة الفرنسية. وبذلك ظهرت قوانين تنظم الحياة العامة. وتندرج إشكالية الفضاء العمومي ضمن إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

وأن التفكير في الفضاء العام هو التفكير في الممارسة الإنسانية وأبعادها السياسية والتاريخية والاجتماعية و الثقافية. والتفكير في أداة اندماج لفرد مع المجتمع . وفي مقابل هذه النظرية هناك أطروحة فيلسوف آخر ألماني تحدث عن الفضاء العمومي المضاد الذي يخلق من طرف الفئات المهشة. لذلك فان هاتين النظريتين المقابرتين السوسيولوجيتين لم تكن فكرة عشوائية ولكن يمكن أن نفسر بها حالة مرافقنا العمومية بالمدينة وخاصة الأسواق باعتبارها مرافق جماعية ذات أهمية كبيرة وهي تسير من طرف الجماعة وفق مجموعة من الصوابط القانونية ولكن الفئات الأكثر هشاشة اجتماعيا تخلق فضاءات مضادة مخالفة للفضاء العمومي المضبوط ، ويتمحور ذلك من خلال الباعة الجائلين و الفراشة على جنبات الأسواق. وهذا ينعكس سلبا على جمالية المدينة وتنظيمها المجالي بالإضافة إلى جملة من المشاكل الأخرى التي تعاني منها الساكنة جراء هذا الفعل . لذا وجب إعادة التفكير في تنظيم هذا المرفق العمومي وإعادة هيكلة القوانين المنظمة له.



بعد ذلك أخذ الكلمة السيد عبد القادر دنيا: رئيس الجلسة، موضحا أنه: «بمناسبة إعداد مخطط أو برنامج التنمية يجب إيجاد حلول وطرح مجموعة من المعطيات ولذلك سيقدم السيد محمد أوطيب عرضا حول المرافق الجماعية من اجل اغناء هذا النقاش ومعرفة الخصائص الموجودة في هذه المرافق وكذا تقديم الاقتراحات العملية لتنظيم هذا المجال».

ومن أجل إعطاء صورة عامة حول تصور الإدارة أعطيت الكلمة للسيد محمد أوطيب الذي نص تدخله:»

منتدى البنيات التحتية والتنمية المحلية 32



بدوري أجدد الترحاب بالحضور الكريم واشكره على تلبية الدعوة. في إطار التحضير لمشروع برنامج عمل الجماعة 2022-2027، تم اعتماد مقارنة تشاركية ثم التحولات العميقة التي عرفتة اللامركزية وكذلك صدور قوانين تنظيميه والحاجة الملحة للشركاء المحليين من اجل العمل لتنمية مختلف المجالات ومعالجة القضايا المطروحة والمرافق الجماعية هي مختلفة ولكن الحديث الأكبر سيكون بشأن المرافق ذات الطبيعة الاقتصادية ومن بينها :

- أسواق الجملة.

- تدبير الملك العام الجماعي.

- سوق القطاني.

- اسواق القرب .

- مشتل المقاولين الشباب.

- المحجز البلدي.

- المراكز التجارية

والهدف هو أن نقوم بصياغة منهجية للتعاطي مع هذا الواقع من اجل تدشين مسار جديد لهذه المرافق الجماعية لسلا تحت شعار : « سلا اللي بغينا ».

وفي هذا الشأن، قدم عرضا مفصلا هم أهم المرافق التي جاءت في صلب التدخلات السابقة، وصف حالتها الحالية والمشاكل المتعددة التي تعرفها القانونية والواقعية والتدبيرية. إذ خلص إلى الحاجة إلى تدخل كل الفاعلين والتجار والمستغلين للأسواق والسلطة المحلية للمساهمة في تدبير أمثل لهذه المرافق الجماعية. »

- السيد عبد القادر دنيا رئيس الجلسة: أريد أن أقدم شكرا خاص للسيد محمد اوطيب وكذلك المصلحة المعنية على هذا العرض القيم؛ بحيث أن أول توصية يمكن الخروج بها من هذا الورش وهي الدعوة إلى التشاور واشراك المعنيين بالأمر.

أما تدخل الاستاذ هشام الشاوي، فقد جاء فيه: «اللقاء هو عبارة عن فضاء للنقاش بصفتي قابض سابق وباحث في المجالات الترابية أريد أن أتطرق للمشاكل وكذلك المقترحات التي يمكن اقتراحها لتجاوز هذه الوضعية الصعبة ، لدي مجموعة من الملاحظات وأهمها ضعف و إن لم نقل غياب إحصاءات مبسطة للتدبير المالي للمرافق العمومية الجماعية بالمغرب . و بالنسبة للمشاكل المرتبطة بالتسيير المالي سأحاول أن أصنفها إلى مجموعة من التصنيفات ، بحيث



أن هناك صعوبات قانونية لان هناك بعض المرافق تسير بنصوص قديمة مثل قرار وزير الداخلية الذي ينظم أسواق الجملة ، كذلك هناك مشاكل تختلف من مرفق لآخر.

فعندما نتكلم عن مشاكل التسيير هذا يعني أن هناك مشاكل مالية ، الشيء الذي يؤثر على المداخيل كما أنني ألاحظ تعدد المتدخلين في بعض المرافق مثل المجازر، نجد تدخل وزارة الصحة ووزارة الداخلية بالإضافة إلى تدخل المكتب الصحي. نفس الشيء بالنسبة لمرفق النقل نجد تدخل مصالح الدرك ومصالح الأمن. لذلك يجب تشخيص مكامن الخلل والاستماع للأشخاص الذين يشتغلون في القطاع من أجل معرفة المشاكل المعاشة يوميا مثل أسواق الجملة التي تعاني من عدم التنظيم . هناك أيضا نقص في تحديد المسؤوليات كذلك نقص في التكوين بالنسبة للعنصر البشري لذلك يجب الاهتمام بهذه المشاكل من أجل تحسين تدبير المرفق وبالتالي تحقيق نجاح في استخلاص المداخيل.

أما تدخل السيد إبراهيم ايت داود : ممثل عن التجار- سلا، فتطرق في تدخله إلى أن مدينه سلا هي كتاب مفتوح يجب قراءته حتى تتمكن من تجنب العديد من المشاكل في السنوات المقبلة. فهذه المدينة لها ارتباط بالاندلس وهذه الأخيرة عرفت نجاحا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا على عكس مدينه سلا.

فمن خلال تجربتي، التواصل يفتح أبوابا كثيرة للوصول إلى النجاح من أجل تنزيل العديد من الملفات على ارض الواقع. فبالنسبة لمشاكل الأسواق نحن نعمل الآن على تنزيل قانون التجارة الداخلية الذي سيعمل على حل العديد من المشاكل وخصوصا التعمير التجاري، لأننا نعتبر بان الجماعة هي مقولة تجارية.

كما أنني أريد الإشارة إلى أنه هناك مشاكل في هذه المدينة سواء بالنسبة لعشوائية الأسواق كذلك الأمر بالنسبة للمرائب التي يجب إصلاحها وكان من الأولى في هذا الشأن استغلال دار البارود لإحداث دار الشباب وكذلك مرأب للسيارات . حقيقة تم تأهيل سوق الأحذية ولكن للأسف لم يتم استكمال تهيئة المدينة العتيقة.

بالنسبة لسوق الجملة والذي صرفت عليه ميزانية ضخمة فهو يعتبر كارثة بالنسبة للمدينة كذلك الأمر بالنسبة للرحبة فهي لا ترقى للمستوى المطلوب.

وفي الأخير، لدي مطلب للجماعة وهو إحداث مركب يكون عبارة عن إيواء وفي نفس الوقت مدرسة يقوم فيها الحرفيين بتأطير المتشردين.

تدخل السيدة رشيدة المرينسي: رئيسة الجمعية المهنية للنساء المقاولات -المغرب بالعرفة الجهوية للرباط، فتطرقت إلى ما يلي: أولا إلى أسواق القرب « لعيادة و أريانة »فهذه الأسواق أنجزت من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، و تخضع لتتبع قبلي ولكن مع الأسف ليس هناك تتبع بعدي من اجل مراقبه الباعة الجائلين وإجبارهم على



البقاء في السوق مع إشراكهم في نقابة التجار واحتضانهم من طرف الغرف المهنية.

وبالنسبة لمشتل الشباب فنحن أول من قام بأول حاضنة سنة 2006 بجامعة محمد الخامس بالرباط ، وثاني مشتل كان في «تكنوبارك» الرباط. لذلك يجب أن يستفيد من هذه المشاتل الشباب الذين يستحقون، مع إشراك المهنيين والمتخصصين في القطاعات.



تدخل السيد يونس الحميدي: أولا تحية واحترام للحضور كل من موقعه وصفته ، سأتطرق في تدخلتي إلى انعدام العدالة الجالية على مستوى المقاطعات بحيث أننا نلاحظ غياب الأسواق النموذجية. الشيء الذي يساعد على تفشي ظاهرة الباعة الجائلين، كذلك الأمر بالنسبة للمساحات الخضراء هناك انعدام تام للفضاءات الخضراء ، نفس الأمر بالنسبة للمقابر. لذلك فأنا أطالب المجلس بأن يقوم بالتفاتة لمقاطعة أحصين « القرية» حتى تأخذ حقها كباقي المقاطعات.

تدخل السيد محمد الكافي : باعتبار مدينة سلا ، هي مدينة كبيرة سواء من حيث السكان أو من حيث المساحة. فانا أتمنى عقد اتفاقية مع وزارة الصيد البحري وذلك من اجل إحداث مرسى للحوط بمدينة سلا تكون في المستوى المطلوب على غرار مدينة أكادير و مدينة الصويرة . وأن يكون هناك سوقا خاصا لبيع السمك يمكن أن يدر مدا خيل مهمة لفائدة الجماعة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هناك مشكل الباعة بسوق الجملة الذي سيتم نقله إلى مدينة الرباط. فانا أطلب بإيجاد حلول مناسبة لهؤلاء الباعة مستقبلا.



* كما جاء في تدخل احد ممثلي المجتمع المدني بان التجربة الكندية هي كبيرة جدا بالنسبة للمغرب . كما تساءل عن الصيغة التي يمكن بها إشراك المجتمع المدني، مع العلم انه ليس هناك تكافؤ الفرص والعدالة بين الجمعيات. بالإضافة إلى انه قدم بعض الاقتراحات منها :

- توفير مواقف للسيارات في المستوى المطلوب وبمقاييس مضبوطة .

- ضرورة توفير مساحة معقولة للبائعين في السواق النموذجية.



تدخل السيدة ربيعة : أحد ممثلي المجتمع المدني، والذي جاء فيه: «بدوري أقدم التحية للجميع وأريد أن أقول بان الجريدة البلدية هي فكره جيدة، ولكن بالنسبة للدولة الكندية و ليس بالنسبة للمغرب، لأننا نحن كفاعلين جمعويين لا يتم استقبالنا سواء من طرف العمالة أو الجماعة ، فكيف سنتوصل بالجريدة البلدية يوم السبت. مسألة أخرى وهي أنه لدينا حق التدخل في بعض المشاريع ولكن عندما نطرق باب الجماعة لا نجد آذانا صاغية، كما هو الشأن بالنسبة لملف إيواء المتشردين».

تدخل السيد المهدي : احد ممثلي المجتمع المدني بسلا: والذي جاء مضمونه كما يلي: «تحية جمعوية لجميع الحاضرين وتدخلني هو عبارة عن مجموعة من المقترحات أوجزها كما يلي:

- إحداث دور الشباب ببعض المناطق التي تفتقر لذلك.

- تهيئة دور الشباب المتواجدة ببعض المناطق مع توفير الإمكانيات اللازمة .

- تهيئة مراكز الاصطياف من طرف وزاره الشباب والرياضة .



- توفير مراكز إيواء المتشردين.

- العمل على توفير المقابر.

- العمل على حل مشكل مواقف السيارات .

- القيام بدورة تكوينية لفائدة الباعة الجائلين الذين تم إدخالهم للأسواق النموذجية.

تدخل السيد معاذ دردك: تدخلي هو عبارة عن طلب بخلق المزيد من ملاعب القرب وتقسيم الحصص بشكل عادي على الجميع بالإضافة إلى مجانيته.

تدخل السيدة تورية موزون: بدوري أقدم التحية للجميع واشكر مجلس جماعه سلا على هذه المبادرة الطيبة والفريدة من نوعها، والتي تعتمد على التشاور والتشارك.

وتدخلي هو عبارة عن مجموعة من المقترحات :

- احترام المعايير اللازمة في خلق الأسواق النموذجية. لأنه بمقاطعة أحصين «القرية» توجد أسواقا نموذجية و لكنها عشوائية.

- إحداث خزانة بالقرية « مقاطع أحصين».

تدخل السيد محمد ارعمان: بدوري أقدم التحية لجميع الحاضرين و أريد أن أشير بأننا في طريق جعل مدينة سلا «سلا اللي بغينا» ويتجلى ذلك من خلال عملية القضاء على دور الصفيح. و تدخلي هو بشأن المرافق العمومية و على رأسها ، سوق الجملة للخضر الذي يدر مدا خيل مهمة للجماعة ، و بما أنه سيتم نقله إلى مدينة الرباط فأنا أقترح :

-إحداث ملحق لهذا السوق بمدينة سلا.

-إعداد يوم دراسي حول المرافق العمومية وذلك بحضور ذوي الاختصاص.

تدخل السيد عبد الكبير الفقير: «تدخلي هو بشأن المشاكل الناتجة عن الأسواق. لذلك أطلب بمواكبة الجماعة والجهات المسؤولة للأسواق الموجودة بمدينة سلا من أجل القضاء على غياب ما يسمى بثقافة الاقتصاد التي يجب أن تسود مدينتنا.»



تدخل السيد براءة : مصلحة تدبير سوق الجملة: تدخلني يتعلق بسوق الجملة بحيث انه ليس هناك رفض من طرف البائعين بهذا السوق، وإنما هناك تخوف من فكرة الترحيل وذلك بسبب عدم التواصل معهم من طرف الجماعة، كما انه لدي بعض المقترحات وهي:

- ضرورة التواصل مع الباعة .

- يجب مراعاة وضعهم الاجتماعي.

- يجب الأخذ بعين الاعتبار المهنيين الصغار .

تدخل السيد عبد اللطيف شنينك : «جميعنا نسعى إلى جعل مدينتنا «سلا اللي بغينا» و في هذا الشأن لدي مجموعة من المقترحات من بينها :

- إصلاح النافورة المهجورة الموجودة بمدينة سلا.

- إصلاح الساحة الكبيرة التي أصبحت مرآبا للشاحنات.

- الاهتمام بزار الصناعة التقليدية.

- القيام بيوم دراسي من أجل إيجاد حلول مناسبة و جادة للقضاء على مشكل الباعة الجائلين بحي كريمة.

- إحداث سوق نموذجي متنقل كما هو الشأن بمدينة المحمدية.

- تحرير الملك العمومي.

وفي جانب آخر، تطرق أحد المتدخلين إلى ظاهرة الكلاب الضالة بمدينة سلا وضرورة القضاء على هذه الآفة، عبر خلق مرفق دائم يهتم بهذه المهمة.

تعقيب السيد عبدالحق مجاهد: أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات التي طرحت في هذا اللقاء كما أنني أشير بدوري إلى ضعف التواصل في مجال المرافق العمومية وضرورة التعامل بالمنصات وإتباع الحكامة في تدبير المرافق العمومية.

تدخل السيد رئيس المحجر البلدي: بدوري أتمنى تقنين القطاعات بمدينة سلا حتى تصبح مدينة نموذجية ومنظمة. كما أريد الإشارة إلى ضرورة تدخل السلطة المحلية من أجل تحرير الملك العمومي. لذلك يجب تحديد المسؤوليات سواء كان مجتمعا مدنيا أو جماعة أو سلطة محلية كما أنه يجب التركيز على التشارك.



تعقيب الأستاذة خديجة بوستة : من أجل تنزيل أي مشروع تنموي يجب دراسة قبلية للواقع السوسيو ثقافي لكل منطقة مع إشراك الساكنة ومعرفة متطلباتها.

وفي كلمة ختامية، أكد للسيد عبد القادر دنيا، رئيس الجلسة على أن: «ما قمنا به اليوم، هو العمل في إطار ورشة وهو منهجا جديدا نوجه مجلس جماعة سلا من أجل إعداد برنامج عمل الجماعة . ولقد ناقشنا مجموعة من المسائل بحيث تم التركيز على الإنعاش الاقتصادي والمشاكل التي تعرفها الأسواق . كما حصلنا على مجموعة من الآراء من طرف الاقتصاديين ، و كذلك مجموعة من الاقتراحات من طرف الفاعلين الجمعيين. كما أنني أريد الإشارة إلى أن هناك عنوانا بريديا وضعته الجماعة رهن إشارة الجميع من اجل إرسال الملاحظات والاقتراحات. وأخير نطلب التوفيق من الله سبحانه وتعالى ونتمنى أن تكون لهذه المنتديات نتائج حسنة.







أشغال محور الممتلكات الجماعية

تحت عنوان:

نحو تثمين الممتلكات الجماعية

والمعقد بتاريخ 4 مارس 2022

بالقاعة الكبرى باب بوحاجة جماعة سلا

(على الساعة 15 بعد الزوال)





أرضية الورشة

تعد الممتلكات الجماعية الرصيد الأساسي لضمان مستوى من الاستثمار في عدد من المجالات المحورية من قبيل الأسواق والمراكز التجارية والبنيات التحتية والمناطق الخضراء وغيرها من المرافق والتجهيزات الجماعية. غير أنه في ظل التشعب العمراي لتراب الجماعة وضعف الرصيد العقاري للجماعة تظل عدد من الرهانات التنموية صعبة المنال، سواء المتعلقة بالاستثمار العمومي أو تلك القابلة للاستثمار من طرف الخواص بشكل مؤقت أو عبر الكراء وغيرها.

فمحور الممتلكات يرتبط بمختلف مجالات التدخل والاستغلال المدبر من قبل الجماعة، فالتدبير اليومي لا يمكن الجماعة إدارة ومنتخبين من الوقوف تحقيق تشخيص عميق للواقع والبحث في وضع أرضية عامة وإستراتيجية واضحة في هذا الشأن. لذا، وفي إطار انفتاح الجماعة على الكفاءات والخبرات من مختلف الميادين والفاعلين الاقتصاديين وهيئات المجتمع المدني، ووعيا بالقيمة المضافة التي يمكن أن تثمرها اللقاءات التشاورية مع هؤلاء الفرقاء، حاولنا وضع أرضية خصبة للنقاش من خلال بسط المعطيات والبيانات الأساسية المتوفرة لدى الإدارة بخصوص عدد من المراكز والأسواق التجارية التي تعرف تعثرا نظرا لصعوبة التوفيق بين ما هو اجتماعي واقتصادي وبين ما هو قانوني وتدبيري، خصوصا فيما يتعلق بالأكرية واحتلال الملك العمومي وكذا مساطر تصفيته وتدقيق وضعيته القانونية، والمرتبب بعدد من الإدارات الشريكة كإدارة أملاك الدولة والمحافظة العقارية، وكذا الملفات العالقة والمتنازع عليها مع الخواص.

وفي شق آخر، تفتتح الجماعة على المشاريع الكبرى المهيكلة والمتعلقة ببعض المساحات والأرصدة التابعة للجماعة أو التي علينا ضمها للجماعة في إطار التجزئات الجديدة، أو تلك المتعلقة بالأراضي الممكن استغلالها في الوقت الراهن بعد نهاية استغلالها مثل سوق الجملة والمركب الرياضي.....، إذ علينا البحث أكثر فأكثر حول مطلب تامين مختلف الممتلكات الجماعية والبحث في المشاريع أو الاستثمارات الأكثر مردودية والتي من شأنها جذب رؤوس أموال من خارج المدينة.

وفي غمار هذا اللقاء نذكر أنه من الضروري، دعوة مختلف الهيئات المدنية المعنية ونقابة التجار بالأسواق والمراكز التجارية، وفئة المنعشين العقاريين، وباقي الإدارات الشريكة للخروج بمخلاصات واضحة بهذا الشأن لكونها أساس بلورة صورة واضحة لمستقبل ممتلكات الجماعة.





أشغال الورشة:

بعد تقديم اعتذار السيد رشيد الدوي لظروف صحية، ترأس الجلسة السيد خالد المرابط باعتباره منسقا للمنتدى، والذي افتتح بكلمة شكر في حق جماعة سلا على هذه المبادرة الاستثنائية والفعالة لإشراك كل القوى الحية في المواضيع الأساسية في تدبير شؤون مجلس الجماعة، من أجل تعزيز فرص إدماج وإدراج المقترحات الجيدة والمشاريع الأساسية ضمن أشغال الورشات المفتوحة.

وكخلاصة لكلمته الافتتاحية أكد مسير الجلسة على: أن مناقشة موضوع الممتلكات الجماعية، والمرافق التابعة لجماعة سلا، يعد من أهم المواضيع التي تناقش اليوم داخل المدينة. فيلى جانب كونها تكتسي طابعا تقنيا و إداريا وقانونيا في نفس الآن، وكونه موضوعا منفتحا على مشاركة عدد من الباحثين والدارسين وفعاليات المجتمع المدني وكذا الممارسين، فمناقشته تمكن من تسهيل تدبير الخدمات الاقتصادية والتدبيرية والتنموية المتوخاة بتراب المدينة. كما أن هاته الممتلكات تعتبر بمثابة الرصيد الأولي لتنزيل عدد من البرامج الاستثمارية الخاصة بالجماعة. كما أن في جانب مهم من تديرها يتقاطع مع مجالات الاستعمال المشتركة بين الإدارة والمواطنين: خاصة و أملاك تخضع لإطار قانوني يوازي ما هو معمول به مع الخواص، ونتحدث هنا عدد من معاملات الجماعة الخاصة بالأكرية وغيرها.

أما فيما يتعلق بالبعد الأولي للملك الجماعي العام بمختلف أنواعه و حرمة الخاصة، خصوصا بعد صدور القانون رقم (57-19) المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، الذي يعد بمثابة أرضية ومنطلقا جديدا لثمين الممتلكات الجماعية، خاصة وأن جل النصوص القانونية السابقة الصادرة في هذا الشأن، كانت متفرقة ومشتتة ، وتعود لسنوات خلت وتجاوزها الزمن , فمن الضروري التأكيد على أن الممتلكات الجماعية هي القاعدة الأساسية لوضع أي تصور تنموي واستثماري يروم النهوض بالجماعة.

وإجمالا يمكن القول، أن مجال الاستثمار في علاقته بالممتلكات الجماعية يرتبط بالرصيد العقاري للجماعة ويعتمد على الخبرة القانونية والتقنية وعدد من الشركاء وأملاك الدولة والخزينة ومجموعة من الممارسين كالمحامين والطبوغرافيين والموثقين ، على اعتبار أن الجماعة في تديرها لهاته الممتلكات لا تتمتع بالسلطة واليد المطلقة بل ترتبط بعدد من القيود القانونية والتقنية. ونحن إذ نعقد هذا اللقاء اليوم، فإننا نتوخى أن نجعله أرضية خصبة لمناقشة كل الجوانب المتعلقة بممتلكات الجماعة من جهة، ولبسط الصورة العامة لهاته الممتلكات في علاقتها بالرصيد العقاري للجماعة، من جهة ثانية.



ولإعطاء شروحات كافية في هذا الشأن أعطي الكلمة للسيد العربي بن الشيخ بصفته إداريا بالحافظة العقارية أكدال الرياض وباحثا متخصصا في المهنة القانونية والقضائية في مداخلة تحت عنوان: «إستراتيجية ترميم وتدبير الرصيد العقاري للمجلس الجماعي لسنوات 2022/2027». وقد جاء في كلمته ما يلي:

بداية وقبل التطرق إلى هذا الموضوع ، لابد من الإشادة بالجهودات التي يبذلها أطر وموظفي مصلحة الممتلكات الجماعية بالمدينة، يتقدمهم السيد عبد الكريم الحصابني و السيد عبر العزيز الصباحي و السيدة رشيدة لطفي وباقي أطر وكفاءات الجماعة التي تزخر بها المصلحة المكلفة بالممتلكات. لاسيما و أنني اشتغلت معهم وإلى جانبهم لحل العديد من القضايا العالقة على مستوى المحافظة العقارية بسلا الجديدة.



أما فيما يخص موضوع تدبير وحماية وتثمين الأملاك العقارية للجماعات الترابية، فهو موضوع جديد و اسم الأملاك العقارية للجماعات الترابية في حد ذاته يعد مفهوما جديدا، لماذا؟ لأن العقار قبل صدور القانون (7/2021) كان يعتبر خاصا بالقانون المتعلق بأموال الدولة، والقانون (54) المتعلق بالملك القروي وهي مبادئ خاصة بالملك العام أو الخاص للدولة ويتم تنفيذها بالملك الجماعي أما اليوم فقد صدر قانون (19/57) ويقصد بالأملاك العقارية للجماعات الترابية ، تلك العقارات التي تمتلكها الجماعات الترابية وهي: الجهات و العمالات والأقاليم والجماعات، ملكية قانونية تامة سواء كملك عام مخصص لاستعمال العموم أو لتسيير المرافق العمومية للجماعات الترابية أو كملك خاص بها .

وخص المشرع الأملاك العقارية للجماعات الترابية بحصانة وحماية خاصة وأسند مهمة إدارة شؤونها الإدارية وحمايتها لرئيس الجهة متى تعلق الأمر بأموال الجهات ، المادة (10) من القانون التنظيمي رقم (111.14) المتعلق بمتممى البنيات التحتية والتنمية المحلية 46



بالجهات ولرئيس مجلس العمالة أو الإقليم فيما يخص أملاك العمالات والأقاليم المادة (95) من القانون التنظيمي رقم (112.14) المتعلق بالعمالات والأقاليم ، ولرئيس الجماعة بالنسبة لأملاك هذه الأخيرة المادة(94) من القانون التنظيمي رقم (113.14) المتعلق بالجماعات.

وتنزيلا لمقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ولاسيما المادة (222) من القانون التنظيمي (111.14) المتعلق بالجهات والمادة (200) من القانون التنظيمي رقم (112.14) المتعلق بالعمالات والأقاليم والمادة (209) من القانون التنظيمي (113.14) المتعلق بالجماعات فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد(7006) بتاريخ 11 ذي الحجة 1442 يوليو 2021 الظهير الشريف رقم (74.21..1) الصادر في 3 ذي الحجة 1442 الموافق ل 14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم (57.19) المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من نشر باستثناء المقتضيات منه التي تستوجب صدور نصوص تطبيقية ونسخ مجموعة من النصوص القانونية المنظمة لموضوعه.

وقد سن القانون رقم (57.19) المتعلق بالأملاك العقارية للجماعات الترابية نظام قانون جديد لتدبير الأملاك العامة للجماعات الترابية عوض إعمال المقتضيات المنظمة للمرفق العمومي للدولة وإن قواعد الحماية التي تميز بصفة خاصة نظام الملكي العامة حيث لا يجوز تفويته أو امتلاكه بالتقادم أو الحجز عليه أو نزع ملكيته كما لا يمكن أن تترتب عليه حقوق عينية عقارية أو اية حقوق أخرى بما فيها الحق في الأصل التجاري ، كما بسط إجراءات تم ترتيبها ضمن الأملاك العامة والاستخراج منها حيث أضحى التأشير على المقررات المتعلقة بها من اختصاص حسب الحالة وانسجاما مع روح ميثاق اللاتمرکز الإداري والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم بعد أن كانت هذه المصادقة على العمليتين المذكورتين تتم بمرسوم أن يفوض فيما بعد هذا الاختصاص إلى وزير الداخلية . كما نص على مسطرة خاصة للأملاك العقارية للجماعات الترابية التي تتم بقرار لرئيس مجلس الجماعة الترابية عوض مرسوم كما كان معمولا به سابقا مع التنصيص على مسطرة مبسطة لتحفيظها، كما أن استغلال الملك العمومي له وبدون إقامة بناء. و الذي يكون بموجب قرار من رئيس المجلس بعد مداوات المجلس ولتنمية منتوج الملك العمومي للجماعات الترابية أقر مبدأ المنافسة عند استغلاله عن طريق الاحتلال المؤقت للملك العام بإقامة بناء لأغراض تجارية وصناعية أو مهنية مع ضبط وتحديد الترخيص بالتراضي في الحالات التي تقتضيها المنفعة العامة وسير المرافق العمومية تم إقرار مبدأ تطبيق مقتضيات عقد التدبير المفوض على الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي اللازم لإنجاز الغرض من التدبير المفوض لمرفق عام أو منشأة عامة ولتشجيع إقامة استثمارات مهمة فوق الملك العام للجماعات الترابية مرتبط بمرفق عام لهذه الأخيرة أو من أجل النفع العام يدخل في نطاق اختصاصها على رفع مدة الاستغلال الاستثنائية من (10) سنوات على أن لا تفوق (40) سنة مع منح ضمانات للمستفيدين من رخصة الاستغلال في حالة سحبها للمنفعة العامة وذلك بالزامية تعليل قرار السحب والحق في التعويض عن الضرر ، كما خص الأملاك الخاصة للجماعات الترابية بمسطرة موحدة



بالنسبة للمزايدة العمومية سواء بالنسبة لعملية التفويت أو الكراء تتلاءم وطبيعة هذه الأملاك مع ضرورة الموافقة القبلية لمجلس الجماعة الترابية المعنية على دفتر التحملات والأئمة الافتتاحية المقترحة من طرف اللجنة الإدارية للتقييم قبل إجراء المزايدة العمومية مع تحديد الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها للجماعة الترابية اللجوء إلى التعاقد بالتراضي عندما تقتضي المنفعة العامة ذلك، كما حدد شروط عمليات وضع تلك الأملاك رهن إشارة الأشخاص المعنوية العامة بالجمان ولمدة محددة وكذا مسألة استرجاعها بعد انتفاء الغرض الذي خصصت له. كما أقر العديد من الإعفاءات على العمليات العقارية التي تطل تلك الأملاك أهمها الإعفاء من أداء وجيبات المحافظة العقارية لفائدة الجماعات الترابية فيما يخص العمليات التالية:

- التقييد بالرسوم العقارية لنقل ملكية العقارات العامة والخاصة على إثر تقسيم أو ضم للجماعات الترابية .
- إدراج مطالب التحفيظ المتعلقة بأملاك الجماعات الترابية والتي يتعين إرفاقها بملف تقني.
- الإيداعات أو التقييدات المتعلقة بالأملاك العامة للجماعات الترابية.
- الإيداعات أو التقييدات المتعلقة بعقود الاقتناء بعوض أو بدون عوض لفائدة الجماعات الترابية الملك الخاص المرمة قبل (2015.12.31).

إن الإصلاح التشريعي أعلاه وحده غير كاف لتحسين مردودية الأملاك العقارية للجماعات الترابية لأن الإشكال ليس في القانون بل في تطبيق ذلك القانون على أرض الواقع : إذ رصدت تقارير المجلس الأعلى للحسابات أهم الإكراهات المعيقة لاضطلاع الأملاك العقارية للجماعات الترابية بدورها الأساسي في التنمية يمكن تلخيصها كالتالي:

- محدودية الجهود الجماعي في مجال تحفيظها وتصفيها وضعيتها القانونية بسبب عدم التوفر على الاعتمادات المالية اللازمة وعدم وضعها لمخطط يقضي بتحفيظ جميعها .
- عدم تحيين سجل الممتلكات فيما يخص البنايات المخصصة للسكنى بخلاف تلك المخصصة لمزاولة نشاط تجاري كما أن نسبة كبيرة من الأملاك المضمنة في سجل الممتلكات ليست من مشمولات الأملاك العقارية العامة والخاصة للجماعات الترابية إذ أن أغلبها يدخل ضمن ممتلكات الدولة . أضف إلى ذلك أن بعضها مقيد في اسم تلك الجماعات الترابية دون توفر هذه الأخيرة على سند ملكيتها فضلا عن غياب المعلومات التقنية والمادية للكثير منها ، كما أن بعض بطائق سجل المحتويات تشير إلى حماية الأملاك العقارية للجماعات الترابية وتثمينها .
- فما هي السبل لتغيير الواقع أعلاه الذي كشفت عنه تقارير المجالس الجهوية للحسابات والمجلس الأعلى للحسابات والمديرية العامة للجماعات الترابية والمفتشية العامة لوزارة الداخلية؟.



إن ضرورة توفر الجماعات الترابية على إدارة ناجحة وأطر ذات كفاءة يبقى لا محيد عنه حتى تكون قادرة على مجابهة جميع الاشكالات المتعلقة بتدبير أملاكها العقارية سواء تعلق الأمر في مجال وضع البرامج في تحفيظها أو تحديدها أو استغلالها أو تيمين معطياتها أو مراقبة وعانها والدفاع عليه من قبل كل محتمل بدون سند وذلك باعتماد المنهج التواتري لحل المشاكل أعلاه وهي مقارنة جديدة لإنجاز الإصلاحات من أجل إدارة التغيير بتحديد المشاكل الحقيقية المراد حلها وترتيبها والبحث لها عن حلول محلية مرتكزة على الممارسة الفضلى بدل نقل حلول جاهزة مسبقا مع إشراك ممثلين عن جميع القطاعات والمنظمات والمؤسسات المتخصصة في المجال العقاري وهي أمور لن تتأني إلا بمحور استراتيجي يضع نصب عينيه:

أولا: تعزيز رأسمالها البشري بكفاءات متخصصة في المجال العقاري قادرة على فهم النص القانوني وتنزيله على أرض الواقع والكشف عن مكامن الضعف فيه واقتراح الحلول البديلة لإصلاحه وتزويده بوسائل العمل الكفيلة للقيام بمهامها من حواسب وسيارات تمكنها من تغطية جميع الاختصاص الترابي للجماعة الترابية والحرص على تكوينه المستمر وتدريبه وذلك بعقد شراكة مع المتخصصة في المجال الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

ثانيا: على سلطة الوصاية مراجعة منشور التنظيم الهيكلي للإدارة الجماعية فيما يخص الشق المتعلق بتدبير أملاكها كأن يكون وفقا للفرعين الكبيرين لنظام التحفيظ العقاري بالاتي قسم الأملاك العقارية للجماعة الترابية التي هي في طور التحفيظ وقسم الأملاك العقارية للجماعة الترابية المحفظة ولتفرع القسمين إلى مصلحة الأملاك العقارية العامة للجماعة الترابية ومصلحة الأملاك العقارية الخاصة للجماعة الترابية لتتفرع كل مصلحة منها إلى المكاتب التالية:



- مكتب الإجراءات والتتبع والمراقبة
- مكتب سجل المحتويات
- مكتب الشرطة الإدارية
- مكتب التنسيق والتشاور.

على أن يراعى في القانون في القانون التنظيمي لسجل المحتويات سواء ذلك الخاص بالأماكن العقارية العامة للجماعات الترابية أو أملاكها العامة التي تتميز بين تلك الخاصة بالوضعية القانونية والهندسية للأماكن المذكورة مع تلك الخاصة ليتضمن الصنف الأول في شقيه ، المتعلق بالعقار في طور التحفيظ أو العقار المحفظ سوى الشهادة العقارية والتصميم الهندسي بينما تلك الخاصة بالحاسبة بيانات نوع التصرف وهو المستفيد من التصرف وأمدته ومقابلته المادي.

ثالثا: توظيف الذكاء القانوني كاعتماد نموذج موحد لمخضر التسليم المؤقت لأشغال التجزئة العقارية أو المجموعة السكنية طلب رئيس الجماعة الخاص بتقييد عملية الإلحاق بالملكية العامة للجماعة الترابية للطرق والشبكات ، الماء والمجاري والكهرباء.

رابعا: على ربط المسؤولية بالحاسبة بشأنها لعدم الإفلات من العقاب وأن التعويض عن الضرر بسبب التدليس أو الخطأ الفادح في فقد الثمار المدنية للأماكن العقارية للجماعات الترابية يؤدي من طرف المسؤول عن الخطأ فضلا عن المتابعة الجنائية عن الفعل العمدي للإضرار بالذمة المالية للشخصية الاعتبارية لتلك الجماعات الترابية كالمتابعة بجرمة النصب والاحتيال.

خامسا: حصر مدة زمنية لا تفوق أمد خمس سنوات لتصبح الأماكن العقارية للجماعات الترابية محفظة .





سادسا: في قضايا الاعتداء المادي التي تستنزف ميزانية الجماعات الترابية . وجب أثناء سريان المسطرة القضائية المطالبة بنقل ملكية تلك العقارات المعتدى عليها دون سلوك مسطرة القانونية بنزع ملكيتها وذلك حتى لا تتفاجأ تلك الجماعات الترابية بدعاوى استحقاقات أخرى خاصة بالعقارات غير المحفوظة أو تصطدم بتأسيس رسوم عقارية كتلك العقارات فضلا عن إهدار مزيد من الوقت واستصدار حكم نهائي أو انتهائي لملكية تلك العقارات .. والتعويض على الاعتداء المادي عليها .

سابعا: وهو الأهم ، ما ستجنيه الجماعات الترابية بميكلة التجزئات.....؟

وفي الأخير، أكد المتدخل على أن لممتلكات الجماعة تظل تحت تدابير عديدة للجماعات الترابية والمرتبطة بالمشاكل المتعلقة بحيازة الأراضي أو نزع الملكية. ومتى تكون في إطار قانوني ومتى تعتبر اعتداء ماديا ومسألة المجالات تعتبر كخبط ناظم يفصل بين أن الجماعة أخذت بالحيازة القانونية أو غير القانونية التي تتطلب الاعتداء المادي وبالتالي تجبر الجماعة على أداء مستحقات هي في غنى عنها.

أما تغقيب السيد: الخطاب أحمد عن المكتب الخاص للمسح الطوبوغرافي، ونظرا لتجربته مع مصالح الجماعة، فقد أكد أنه من خلال المدة الطويلة التي عملها إلى جانب قسم المرافق العمومية والممتلكات، خلص إلى أن أهم الصعوبات التي تعترض الجماعة تتمثل في نقل ملكية الأراضي في إطار مشروع نزع الملكية.

وأكد أنه قبل أداء التعويضات المستحقة لأجل نزع الملكية تباشر الجهة الوصية أو الجهة النازعة للملكية إجراءات نقل العقارات في اسمها أو في اسم الجهة الوصية عن طريق تقييد المحضر أو العقد للمحافظة العقارية. ويتم إنجاز الملف التقني التجزيئي للمشروع المنزوع ملكيته لدى مصلحة المسح العقاري إذ يتعلق الأمر بالعقارات المحفوظة أو في طور التحفيظ أو تقديم طلب التحفيظ إذا تعلق الأمر بعقارات غير محفوظة وهنا يكمن الإشكال الذي يتجلى في مدى استطاعة المشرع المغربي ترسيخ الإجراءات الإدارية للتحفيظ حتى يتسنى للجهة النازعة نقل الملكية باسمها ، والتعويضات المستحقة لهذه العملية دون اللجوء إلى القضاء . زد على ذلك الصعوبات التي يواجهها قسم ممتلكات المرافق العمومية فيما يتعلق بنقل ملكية الأراضي المنزوعة في كل من شارع الزربية وشارع أوطا احصين وطريق القنيطرة.

وفي نفس الإطار، أكد السيد عزيز الصباحي رئيس القسم المعني إلى الجوانب المتعلقة بتنزيل القانون رقم (57.19) التي تهم تدبير الأملاك العقارية للجماعات الترابية وفي إطار مسطرة قرارات التصفيص التي تعمل بها في الممتلكات الجماعية يتبين أن المشكل الذي لدينا هو توفير المبالغ المالية لتعويض الملاكين للأراضي التي تمت نزع ملكيتها . رغم أن القسم يقوم بمجهودات كبيرة لأن المسطرة تأخذ على الأقل أزيد من ستة (06) أشهر حتى نصل إلى مرحلة القيادة ثم هناك صعوبة في إيجاد موارد المالية لتعويض الملاكين. وفي هذا الإطار كانت هناك مبادرة من قبل جماعة سلا حيث طلبت دعما من وزارة الداخلية وأعتقد



أنه خلال الشهر المقبل سنتمكن من أداء هاته المستحقات وحل هذا الإشكال الكبير المتعلق بالموارد المالية.

وفي معرض جوابه، أكد السيد بن الشيخ على أن مناقشة هذا الموضوع الذي فتحته الجماعة اليوم يأتي في إطار الإعداد لبرنامج عمل الجماعة خصوصا مسألة ترمين الممتلكات. وبالتالي فإننا نعتبر أن صدور القانون (57.19) يعد في حد ذاته مكسبا كبيرا على اعتبار أن القوانين السابقة التي عمرت كثيرا لم تأتي بأي تغيير يذكر، وفي تقديري فإننا كجماعة سنستفيد من شيئين اثنين هما ما ورد في المادتين (43) و (44) من القانون التنظيمي المتعلق بتدبير الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

أولا: ومما جاء في المادة (44) تعفى الجماعات الترابية من أداء وجيبات المحافظة على الأملاك العقارية ، وهذه في حد ذاتها مسألة مهمة ، لأن هناك جماعات كبرى - كمراكش مثلا- لم تستطع تحفيظ أراضيها لأنه ينبغي تخصيص ميزانية كبرى لهذه الغاية. أما اليوم فقد أصبحت عملية التحفيظ سهلة .

ثانيا: فمما جاء في المادة (43) أيضا ، أنه يمكن للدولة أن تفوت مجانا إلى الجماعات الترابية قطعا أرضية ، على أن لا تتعدى مساحتها (2500) متر مربع و أن تخصص لبناء مقارها . وهذا أمر ينبغي التفكير فيه وبالتالي فإنني أعتبر أن تصميم التهيئة الموحد يمكنه تطوير وترمين الممتلكات الجماعية خاصة وأنه أعطيت إمكانيات كبيرة لترميم الممتلكات وعلى رأسها منطقة (pr) وهي منطقة المشاريع والتي قد تعرف عدة طوابق مرتفعة ومشاريع كبرى وعلى سبيل المثال البرج المتواجد بمدينة سلا (zpr3) ومن حسن حظنا أن (zpr3) (zpr2) (zpr1) تعد من الممتلكات الخاصة للجماعة. وعندما تم اتخاذ قرار نقل سوق الجملة الذي يتواجد في منطقة هي أيضا (zpr) وينبغي التفكير فيها وترمينها عن طريق عقد شراكات خاصة وأن القانون يسمح ببيع هاته الممتلكات وتفويته إلا أنه حصرها في مسألتين اثنتين :

أولا: إذا تم البيع فيجب أن يكون على أساس اقتناء ممتلكات أخرى.

ثانيا: أن يتم تخصيصها للاستثمار. وليس للتسيير . وهذه إمكانية أخرى وبالتالي فإنني أرى أن الاشتغال على الإمكانية الأولى و العمل على عقد شراكات سيمكن من إخراج هاته المناطق واحدة أو اثنين على الأقل خلال هذه الولاية . والجانب الثاني يبقى حاضرا أيضا ويتعلق بالمادة (28) فالممتلكات التي تم الحصول عليها عن طريق المادة (38) من قانون التعمير . وذلك من خلال الاستثناءات و أيضا التي يتطلب الاشتغال عليه لأجل الحفاظ على هاته الممتلكات وتحفيظها والتفكير في ترمينها. إلى جانب هذه الفرص هناك تهديدات مطروحة أيضا وبقوة وعلى رأسها المنازعات فهي تكاد تهدد الجماعات وتؤدي بها إلى درجة الإفلاس . فكما تمت الإشارة إلى ذلك فهناك لوبيات تتلاعب بالقوانين وتعمل على نهب الجماعات . ومستقبلا يجب التفكير في متابعة هؤلاء المحتالين الذين يسطون على الأراضي الجماعية من خلال رفع دعاوى قضائية ضدها وهناك أحكام غريبة صدرت في هذا الشأن لا يمكن تصورها، حيث يمكن أن نجد أرضا تساوي



(100) درهم للمتر المربع مثلاً وأن الحكم الذي صدر ضد الجماعة يصل (3000) درهم للمتر المربع الشيء الذي يدعو للاستغراب حقيقة ويجعل بضرورة إيجاد حلول ناجعة لقضايا المنازعات القضائية هاته.



السيد بهاء الدين أكدي: والذي اعتبر مجال أملاك الجماعة فيه إشكالات متعددة أكبرها: غياب الإطار القانوني الملزم الذي يواكب الإشكالات التي تعاني منها الجماعات في تدبير هذا الملف. وكنت أتمنى أن يتواجد معنا مسؤولين من الوكالة الحضرية على اعتبار أن الموضوع يرتبط بكيفية ترميم العقارات التي تم ذكرها من خلال مجموعة من المشاريع الحضرية. منها ما ورد في برنامج عمل الجماعة السابق الذي كان يضم ست مشاريع مهيكلية منها المشاريع المتواجدة في تصميم التهيئة الموحد فمدينة سلا تتوفر على تصميم تهيئة موحد الذي صدر سنة (2018) وبه إضافات نوعية الغرض منه ترميم العقارات الجماعية. وهنا سأفتح قوساً لأشكر أطر و موظفي قسم الممتلكات والمرافق الجماعية الذين يشتغلون على ملفات مهمة ، ليست سهلة ويبدلون جهوداً استثنائية لاحترام القانون ولا شيء غير القانون في مجال له من الحساسيات ما يتطلب تطبيق القانون واستحضار مصلحة المدينة . و بالنسبة للأسواق فعندما نريد تطبيق القانون بشكل حرفي نجد إكراهات حقيقية . ونتمنى أن ينظم المجلس الجماعي مناظرات من أجل المحافظة على الأملاك الخاصة للجماعة. لأن الجماعات تعتبر هي الحلقة الأضعف وينبغي أن نتعامل بقوة مع هذا الملف وأن يستمر المجلس الحالي بالمطالبة للحفاظ على هاته الممتلكات الخاصة وإعادة الاعتبار لها و حمايتها، فالجميع يعرف مشكل الممتلكات الخاصة موضوع الأكرية؛ حيث يتحتم تفعيل متابعات قانونية في هذا الشأن لإرجاع حقوق الجماعة خاصة أن إمكانيات الجماعة محدودة جداً وإكراهاتها ما أكثرها ولم يعد مقبولاً السماح في



حقوق الجماعة وأملاكها الخاصة، أما الملك العام فالواقع يجسد ملاحظات متعددة وهناك اعتداء بشع عليه والمسؤولية ليست على الجماعة . فمشكل احتلال الملك العام والبشاعة التي باتت تتميز بها مجموعة من المدن وسلا نموذجا فالمسؤولية مشتركة بين الجماعة والسلطة المحلية والجزء الأهم يقع على السلطة المحلية ولم يعد مقبولا أن نشهد احتلالا بشعا للملك العام دون رخصة ومشاريع كبرى دون رخصة واحتلال الملك العام في البناء دون رخصة ومعلوم أنه يفترض إذا تعلق الأمر بالبناء التوفر على مقرر . فاستغلال الملك العام يتم أمام الجميع ولا من يحرك ساكنا ولا ينبغي أن نتحدث نظريا فقط بل ينبغي الحديث عن الواقع والقول أن الممتلكات الجماعية لا يراعيها أحد ومن يفترض فيه أن يراقبها ويضبطها لا يقوم بما يطلب منه . هناك جهودات بذلت على مستوى الأكوشاك التي تم الحديث عنها حيث تم جردها وإعداد قرارات بشأنها وهو عمل نوعي وجب ذكره. وموضوع تميم الممتلكات الجماعية الذي سبق التطرق إليه والحديث عن النموذج



الذي اشتغلنا عليه بشراكة مع وكالة تنمية العقارات العسكرية والذي تقدمنا فيه خطوات مهمة إلى الأمام وأتمنى أن يستمر الاشتغال على هذا الملف الذي يتطلب وقتا كافيا قد يستمر لشهور من الاشتغال على اعتبار أنه عمل للمختصين. والحل يكمن في عقد شراكات مع مؤسسات عمومية ومع القطاع الخاص لرد الاعتبار لهذا العقار ومن حظ مدينة سلا أن مجموعة من العقارات جاءت في قلب المدينة لدينا موقع باب سبتة حوالي عشرة الاف متر مربع بموقع استراتيجي وبرج المدينة سيعطي قيمة مضافة حقيقية للمنطقة ككل ونفس الأمر ينطبق على ست أو سبع مناطق هي مناطق مشاريع والاشتغال عليها ليس سهلا ، لكننا نوصي من خلال برنامج العمل أن يتم تميم على الأقل ثلاث أو أربع مشاريع في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.



أما موضوع الاعتداء المادي فالمسؤولية تقع على الجميع . وهناك أحكام صدرت ضد الجماعة يشوبها حيف كبير لأن لدينا خبراء يحددون أئمة لا يمكن تحيلها ,ويجب أن يكون الإنسان منفصلا عن الواقع أو له أجنحة معينة كي يصدقها. وبالتالي فإن هذا الموضوع المتعلق بالخبراء وهاته الأئمة -العجيبة الغربية- التي يتم تحديدها يعد إشكالا حقيقيا ينبغي الوقوف عليه. ومن خلال القانون الحالي يمكن القول أنه تم تبسيط الاجراءات لبعض الممتلكات المستغلة كمساكن وظيفية أو أكريه وأتمنى أن تكون هاته الاجراءات قد سهلت المسار على اعتبار أن هناك بقع في حي بطانة يستغلها شخص كان مستخدما سابقا يستغل -فيلا- في موقع مهم بالنسبة للجماعة وهي في حاجة إليها.

أعتبر أن هذا القانون منحنا فرصة مهمة للاشتغال ينبغي استثمارها بكل جدية وحزم وأن أي تعاون أو تنازل سيبيقي الإشكالات كما هي ولن نصل إلى تحقيق الأهداف المتوخاة وبالتالي يجب أن يتحمل الجميع مسؤوليته سواء تعلق الأمر بالجماعة أو السلطة المحلية أو القضاء .

إضافة إلى ورش كيفية تئمين عقارات الجماعة في إطار شراكات مع قطاعات عمومية وقطاع خاص وأعتقد أن هناك فرص حقيقية بمدينة سلا في حاجة فقط لمن يشتغل عليها.

أما تعقيب السيد الشرفاوي عن المحجز الجماعي، فقد أكد من جهته على الدور الهام الذي على السلطة المحلية أن تلعبه والتي لها مسؤولية ذاتية كبيرة بشأنها لتقوية وتئمين الأملاك العامة للجماعة. وفي جانب آخر، اقترح أن يتم رفع مقترح حول المشاريع الممكن أن تستغل بعد نقل سوق الجملة أو المركب الرياضي.

وفي إطار التوضيح طالبت عدة موظفات القسم المزيد من التوضيح حول المقصود بالقانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية غير أن الأحكام التي تقتضي نصوصا تطبيقية تدخل حيز التنفيذ ابتداء من نشر تلك النصوص بالجريدة الرسمية على أن تنشر داخل أجل لا يتعدى اثنا عشر (12) شهرا من نشر هذا القانون. فما هو المقصود بهذه الأحكام؟

وفي معرض جوابه أكد السيد بن الشيخ أن المقصود بالأحكام المتعلقة بتسجيل المحتويات فهي مسطرة تمر بين وزير المالية بشراكة مع وزير الداخلية حول المناقصة أو المزايدة العمومية يجري عليها نفس الشيء ، بقرار تنظيمي مشترك بين وزارة المالية ووزارة الداخلية ، هذا هو المقصود بقرارات تنظيمية. فالجميل أننا نناقش مضوعا غير مكتمل لأن اثنا عشر شهرا لم تكتمل بعد للحديث عن الأملاك العقارية للجماعات الترابية والتي تعتبر هي شهادة الميلاد الحقيقية لكل هاته الأملاك . أما القوانين السابقة فهي مجرد نسخة من القانون الذي كان ينظم أملاك الدولة بطريقة مباشرة. سواء في (21) أو (54) وآخر تاريخ لها هو (63).

وقبل الحديث عن التئمين يجب معرفة الأملاك التي تتوفر عليها أولا، فالملاحظ أن (99%) من المحتويات ما زالت تابعة للدولة ، ولا أدل على ذلك أن المقر الذي نجتمع فيه نحن اليوم ما زال في ملكية



الدولة . فهل يعقل مثلا أن ستة (06) موظفين لا إمكانيات مادية لهم بمقدورهم تغطية تراب جماعة سلا برمتها. فلا يمكن المطالبة بنتائج ايجابية في غياب توفير الوسائل اللوجستكية والعناصر البشرية وكل الامكانيات اللازمة لتنظيم الاملاك العقارية الترابية.

إن الإشكالات المتعلقة بهذا الموضوع عديدة ومختلفة منها ما يمكن ضبطه كالمحلات التجارية مثلا لكن ما يتعلق بالسكنى فيه إشكال حقيقي والمستغلون لا يلتزمون بأداء واجباتهم .

سبقت الإشارة إلى مشكل الخبراء ومسألة الاعتراف المادي والمبالغ الخيالية التي يقيمونها؛ إذ اعتبر المسألة بسيطة وينبغي سلك مسطرة نزاع الملكية بتواجد اللجنة الإدارية وعند حكم القاضي فالزيادة تكون طفيفة .. أما الاعتراف المادي يكون هناك مفهوم الغصب ، وبالنسبة للقاضي فهناك غصب وقرار إداري ويعتمد على السلطة التقديرية .. وليس له مؤثر أساسي. والأكثر من هذا أنه في دعاوى الاعتراف المادي فالحامون الذين ينوبون عن الجماعة لا يطالبون بنقل الملكية وبعد صدور الحكم المتعلق بالاعتراف المادي والذي يستنزف ميزانية الجماعة . غير قابل للتقييد في الرسم العقاري والتحفيز لأنه لا يوجد نقل الملكية. وبرغم العودة إلى المحكمة والقول ان الجماعة أدت ما عليها وترغب في إدخال الملكية . نجد أن المشكل يتجلى في أن العقار غير محفظ ... ويمكن أن يأتي شخص اخر ويطلب بالاستحقاق ويسجل العقار في اسمه وتصبح الجماعة التي أدت التكلفة لا تمتلك شيئا. لذلك أقول أنه قبل التثمين يجب معرفة ما نملك أولا؟ وما هي الأملاك التي تتوفر عليها؟. مثلا الأملاك العامة هي ما يتم استغلال العموم له أو باستعمال مرفق عام . ولكن هذا ما نراه أمام أعيننا فكيف السبيل إلى الوصول إليه . هناك العديد من محاضر التسليم النهائي لم تصل بعد لتسجل في الرسوم العقارية للتجزئات العقارية.. والطرق والشبكات. هناك إشكالات مرتبطةلحل هذا الإشكال فالمسألة مرتبطة بأن يتقدم رئيس الجماعة بطلبه فلماذا لا نستعمل الذكاء القانوني بإعداد محضر التسليم المؤقت ونكتب فيه ،ويطلب السيد رئيس الجماعة من السيد المحافظ بطاقة.....العود... وإخراج الرسوم العقارية الفرعية وسوف ينقل بحكم القانون ملكية الجماعة... هنا يجب توظيف الذكاء القانوني .. وما ينبغي تثمينه هو الجهود البشري على اعتبار أنه هو الذي يثمن الشيء وذلك بمعرفة ما لدينا وما ينقصنا وبعد تحديد هاته الأرضية ...ويمكن للجماعة تثمين استراتيجية (22/27) وأن لا شيء يبقى غير محفظ... وضبط الشواهد العقارية وتصميمها... وإرفاق جميع البيانات وبذلك نكون قد ضبطنا جميع أمورنا بحرصنا على أملاك الجماعة كما نحرص على أملاكنا.....هل تعلمين أن القانون (57.19) منذ سنة (2007) وهو في الرفوف ولم ير النور إلا بفضل الخطابات الملكية السامية وتفعيل الجهوية المتقدمة وكذا جهودات المديرية العامة للجماعات الترابية.

كما أشارت أيضا إلى مسألة الحصول على شهادة الملكية يتطلب أداء مبلغ (100) درهم كمقابل في حين ينبغي أن تكون بالجمان، واعتبر النص القانوني الصادر في هذا الشأن لا يعفي من الأداء. وللتوضيح



فقط فعوض البحث عن محضر التسليم المؤقت وإعداد نموذج للتسليم المؤقت يتم التوضيح فيه أنه يطلب السيد رئيس الجماعة من السيد المحافظ على الأملاك العقارية. وبالتالي، يجب إعمال الذكاء القانوني على اعتبار أن العنصر البشري هو المهم ويمكنه أن يجد الحلول لكل شيء وهذا ليس فيه مخالفة للقانون بل يسمى استعمال الذكاء القانوني.



وفي إطار الانفتاح على باقي المداخلات، تطرقت مداخلة السيد يونس بوحميدي، فقد أكد على أن مناقشة موضوع الممتلكات يتعلق بممتلكات المجلس وأيضا المقاطعات؛ غير أن الملاحظ أن كل المقاطعات التابعة لجماعة سلا تقع على ترابه ممتلكات جماعية، باستثناء مقاطعة احصين. وبالتالي وجب طرح السؤال أين هي ممتلكات مقاطعة احصين؟ فهناك غياب كبير للأسواق، و ملاعب القرب و انعدام أهم التجهيزات وبما أني أمثل ساكنة «القرية» فمن واجبي استغلال هذا اللقاء المهم لطرح هاته الأسئلة وتلقي إجابات بشأنها. وللمزيد من التوضيح وتأطيرا للنقاش، أكد السيد مسير الجلسة على أن الورشة تتمحور حول المقترحات التي تم تميم الممتلكات الجماعية؛ سواء تلك التي تم الشق القانوني أو الجانب الاجرائي والتي لها مسالكها التشريعية لكونها لا تدخل ضمن اختصاص الجماعة، وتأكيد ضرورة التركيز أكثر على المقترحات التي يمكن بلورتها في إطار مشاريع وإجراءات تتعلق بمشروع برنامج عمل الجماعة، وهذا ما يجب العمل عليه وتسهيله والاتفاق عليه بين مختلف الفاعلين والمختصين والهياكل المدنية عبر مختلف الصيغ المتاحة سواء كانت مقترحات كتابية أو عن البوابة الإلكترونية التي سيتم تخصيصها لهاته الغاية.

أما السيد العباس السبية كإطار جمعي، فاقترح من أجل تميم الممتلكات الجماعية التركيز على



مداخيل الأملاك الجماعية وكيفية تحسينها والرفع منها والتجويد الذاتي في سبيل تحقيق الاستقلال المالي للجماعة. وهنا أود الإشارة إلى واقع مداخيل الأملاك الجماعية بمدينة سلا وإكراهات تطوير هذه المداخيل وكيفية تحسين مردوديتها من خلال هذه المناقشة اليوم. وطرح بعض النقط للمساهمة في ذلك من خلال تحديد قيمة الأملاك الجماعية، وتوفير الموارد البشرية المكلفة بتحديد الأملاك الجماعية وتحسين مداخيلها وكذلك كيفية تنمية هاته الأملاك ثم إعادة النظر في الرسوم المتعلقة .



أما السيد مجاهد، فقد ركز على أهمية المراكز التجارية والأسواق، واعتبر الجو العام وطريقة استغلال المستفيدين منها بمدينة سلا كارثة بكل المقاييس لأن أغلب المستفيدين أغلبهم لا يريدون الاشتغال من خلا مشاريعهم بل عبر وسطاء ووكلاء. وخير دليل سوق حي مولاي اسماعيل فعدد من المحلات مغلقة. وكان من الأفضل إحداث لجن تحظى برقابة ويتم منح هاته المحلات للشباب حاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين وإعفائهم من أداء واجب الكراء على الأقل لمدة اربع سنوات لأن المشاكل التي تعترض هؤلاء الشباب هي واجب الكراء فسواء تعلق الأمر بالصانع التقليديين أو الحرفيين أو مهن أخرى فالمشكل واحد وبما أننا نتحدث عن التثمين الاجتماعي والاقتصادي ففتح الباب أمام هؤلاء الشباب من شأنه أن يلعب دورا فعالا وبالتالي سد الباب أمام العصابات التي تستغل هذه المحلات وكرائها بدون أي سند قانوني فإذا كنا نرغب فعلا في تنزيل شعار «سلا اللي بغينا» على أرض الواقع فيجب القطع مع جميع التصرفات التي يعتبر بعض المسؤولين وللأسف الشديد طرفا مستفيدا منها. والملاحظ أن جميع الأسواق أو المراكز المغلقة بمدينة سلا تعتبر مشاريع فاشلة لأنه لا يعقل أن يبقى سوق «السوير» مثلا به (300) محل مغلقة. وبالتالي فإن فتح هذه المحلات أمام شباب المدينة من أحياء الضاية وحي الانبعاث وحي الرحمة من شأنه أن يجد من ظاهري



البطالة والإجرام . والدليل على ذلك أنه لما كان الحي الصناعي مزدهرا ويشغل بشكل جيد كانت الأسر مستقرة وكان الشباب والشابات يجدون الشغل في أكثر من مكان. واليوم نجد أن الحي الصناعي «القاعدة الجوية» الذي أنشئ لهذه الغاية تحول إلى قاعات للحفلات وأشياء أخرى . فإذا كنا نرغب فعلا بالنهوض بهذه المدينة فينبغي الاهتمام بشبابها و النهوض بالفئات الهشة الراغبة في إيجاد لقمة العيش لها ولأبنائها. أما السيد بهاء الدين أكدي، فقد اعتبر أنه إذا كان لها رصيد عقاري أو تنمية رصيد معين أو ليست لديها أراضي كثيرة كما تم تناوله سابقا أو تسجيلات جديدة أو أكشاك أو مراكز تجارية سواء تابعة للجماعة أو مع الخواص فهذا ما نسعى إليه جميعا وأن المرافق الجماعية والممتلكات تبقى في خدمة تنمية المدينة. كما أكد على أن الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم مهم جدا. وخاصة موضوع الممتلكات الجماعية التي تتخبط في مشاكل كثيرة، وأتمنى بداية أن يتم إحداث خلية تشاور مصغرة يعهد إليها بالنظر إلى هاته التبعثرات وكيفية حماية الممتلكات العقارية للجماعة. وطالب تسجيل غياب الوكالة الحضرية عن الحضور نظرا لعلاقتها الجوهرية بموضوع اللقاء.

في حين أكد السيد فحصي، على أن الجهود التي بذلت بخصوص تصميم التهيئة الأخير منذ المصادقة سنة (2018) مغايرة لتلك التي بذلت سنة (1998)، وذلك نتيجة لتغير قيمة الأراضي التي تمتلكها تتجلى في القرارات التي تم اتخاذها. وبالتالي فإننا نرغب في ترميم هذه الأراضي الجماعية من خلال إقامة مشاريع عمرانية وتجارية واقتصادية وكذلك رياضية وثقافية، وإحداث مساحات خضراء وبالتالي إضافة مثل هاته المشاريع الى تصميم التهيئة الخاص بالمدينة. وإلا سنعود إلى نقطة الصفر. كما أتساءل عن المردود المادي الناجم عن استغلال الملك العام من قبل الاتصالات السمعية البصرية؟

في حين أعتبر السيد الوزاني، أنه أصبح من الضروري إعطاء إضافة جديدة للمناطق والأراضي غير المبنية وضرورة الانفتاح على المنظومات العصرية. وهناك ثلاث مشاريع مهمة ستعمل الجماعة على إعطاء انطلاقها.

أما تدخل أحد أطر الجماعة حول بعض الجوانب الفنية، فقد طرحت إشكال التسليم المؤقت لبعض الأراضي والطرق ولم يتم نقلها للجماعة وكذا تطبيق الدورية التي اشتغلت عليها الجماعة منذ سنة (2014). حيث تعلق تدخلها بنقل الملكية. لدينا أحكام من السيد - إلياس... - خاصة بنقل الملكية . وبعد إرسائها السيد المحافظ بسلا الجديدة، نطالب باستخراج الملك. برغم أداء الجماعة للعقار ولكي يبقى في اسم الجماعة ينبغي إعداد ملف تقني، وبما أنني مشرفة على أملاك الجماعة أحاول ما أمكن ضبط هذه المهمة . لكنني أواجه مثل هاته الإكراهات المتعلقة بالتسليم المؤقت ونزع الملكية. وأكدت أن القانون الصادر في هذا الشأن تطرق لموضوع التسليم المؤقت فمن خلال طلب لرئيس الجماعة يتم حل هذا الاشكال. أما مسألة الملف التقني فإنها تعد ضرورية لأنه قد يكون هناك ضرر، وقد يكون حكم نزع الملكية



لذلك نكون في حاجة ملّفة تقني لإظهار الضرر على اعتبار أنه وثيقة ضرورية ومرسوم سنة (2014) يحث على ذلك وهي إجراءات شكلية وبسيطة يتم العمل بها.

أما السيدة السعدية عن القسم المعني، والتي طرحت سؤالاً حول مهمة موظفي الممتلكات، ومن يقوم بالشق الإداري وفي نفس الوقت التقني والقانوني. فأين حظه من الدورات التكوينية فكل موظف سواء كان محرراً إدارياً أو تقنياً في مجال التعمير فإننا نجتهد قدر الامكان. ونعمل في ظروف تنعدم فيها الامكانيات اللوجستية ونحاول السير بهاته الجماعة إلى الأمام وقبل الحديث عن التثمين و تحديد الأملاك الجماعية يجب تحديد اختصاصات الموظف كل في مجال تخصصه فلا يعقل مثلاً أن يكلف موظفاً تقنياً بالشق الإداري وينبغي على الأقل أن يكون ملماً بالموضوع من خلال دورات تكوينية وخاصة في مجال الرقمنة على اعتبار أننا ما زلنا نشتغل بالأوراق والقليل القليل الذين يجيدون الرقمنة وليست لهم شهادات في مجال الإعلاميات سوى اجتهادات شخصية .

كما ينبغي ومن خلال القانون الجديد العمل على القيام بدراسة دقيقة ومعقدة لأجل تثمين ممتلكات الجماعة. إذ هناك موضوع الخبراء فقد تزامن هذا الموضوع مع موضوع نقل الملكية في الوقت الذي يجب إعطاء الملكية والخروج إلى عين المكان للقيام بالمعاينة وهذا في حد ذاته محبط. ووقد استطعنا إخراج المسطرة خلال سنتين برغم كل التعثرات وهناك أمل في إخراج بعض التعويضات. نتمنى أن ننسق مع المنازعات القانونية وأن نكون شركاء فيما بيننا وقد حصل ذلك فعلاً... وبالنسبة لرفع اليد وتسليم المحضر المؤقت لدينا إشكال مع السيد المحافظ. وأتمنى أن الجديد الذي جاء به القانون يعفي من الأداء ويتم تسهيل الأمور. أما السيدة أمالك، فقد أكدت على روح التجرد لأطر الجماعة، وسعيهم الحثيث لأن يتوصل ذوي الحقوق من المتعاملين مع الجماعة بمستحقاتهم. أما بخصوص موضوع التكوين فبرغم تعدد المجالات والوظائف التقنية والإدارية والقانونية فالجانب المتعلق بالتكوين موكول للجهة. وإن كان هذا الأمر لا يعفي الجماعة من الانخراط في هذه العملية خاصة وأن الأمر يتعلق بمواكبة المستجدات القانونية الصادرة في هذا الشأن. وفي إطار تعقيب السيد بن الشيخ، أكد على ما يلي: اشتغلت إلى جانبكم وأعرف قيمتكم سواء من خلال أخلاقكم ولا منى حيث إصراركم فبرغم ضعف الإمكانيات استطعتم بإصراركم من حل العديد من الاشكالات العالقة. فمن خلالكم أحيي المرأة المغربية.

أما السيد عبد السلام الزوييع، رئيس قسم التعمير: فقد أكد على أن المناطق التي تحدثنا عنها في تصميم التهيئة ردت الاعتبار للملك الجماعي، وساهمت في تقدمنا خطوات في دراستها ومقترحاتها وكان العمل إيجابياً. وبدوري أشيد بالدور الريادي الذي تقوم به الموظفات بهذه المصلحة والروح القتالية والنضالية والرغبة في الوصول إلى نتيجة إيجابية. وسوف يتم العمل على إقرار عمل متكامل مع قسم التعمير وربما سيتم دمج مع الممتلكات الشيء الذي سيخفف العبء على الأخوات. بمساعدة السادة الأعضاء الذين يعملون



على توفير الظروف الملائمة سواء السابقين أو الحاليين وكل المشرفين على برنامج عمل الجماعة . وبالتالي فإن تطور الممتلكات سيعطي شحنة ورؤية أخرى لمدينة سلا وسيفتح مجالات التنمية داخلها.



أما السيد لطفي بندحمان، بصفته محامي الجماعة: فقد أكد على أن قضايا الاعتداء المادي ليس موضوعا واحدا وليس شكلا واحدا من الأشكال. فهناك بعض الحالات واضحة وهناك حالات متعددة غير واضحة. بمعنى لا تستحق النظر فيها في إطار الاعتداء المادي وهي الحالات التي صدر في شأنها حكم قضائي على الجماعة بأداء تعويض دون أن يكون حكم بنقل الملكية وهذا ما تمت الإشارة إليه . وبالتالي فرغم القيام بمسطرة الحفاظ على مصالح الجماعة والدفاع عنها فنحن غير مجبرين بأي مسطرة من مساطر الاعتداء المادي أن نتقدم بطلب مقابل الرمي إلى نقل الملكية وسأعطي حالات عملية فهناك حالة يمكن أن يكون فيها مشروع مشترك بين عدة أطراف (جهة. عمالة. وزارة الداخلية. وزارة التجهيز) في مشروع معين. أصحاب الأجزاء... الأراضية لما يقع المشروع على أراضيهم فعوض أن يتوجهوا إلى جميع الأطراف يقتصرون على التوجه ضد الجماعة على اعتبار أن الموضوع يدخل ضمن اختصاص الجماعة ونحن في هذا الصدد وكرد من الجماعة نوضح للمحكمة أن ذلك المشروع لم يكن مشروعا ومع ذلك فإن المحكمة تقوم بإجراء خبرة ويأتي الخبراء على أنه هناك عدة جهات متدخلة في المشروع ولا يتم الحسم في الموضوع ويبقى الباب مفتوحا ويتم الانتقال مباشرة لعملية تحديد وتقييم على الأجزاء أو المساحة المعتدى عليها. وبطبيعة الحال لا نتقدم بطلب نقل الملكية لأنه حتى لو تم الوصول إلى التنفيذ فرمما.....

وجوابا عن بعض التساؤلات أكد السيد الصباحي على أنه في بعض الأحيان تكون الجماعة في موقف



ضغط وأن هذا هو الخطأ الذي يتم الركوب عليه... على غير الواقع . فالممتلكات الجماعية لا تنسب ملكيتها لأحد فهي ملك للجميع والكل من حقه الاستفادة منها.

الجميع يتفق على أهمية تثمين الممتلكات الجماعية لمدينة سلا ، ولهذا الغرض فإنني سأحاول بمعية السيد بهاء الدين أكدي على متابعة هذا الملف عن قرب وسنحاول بإذن الله الوقوف على كل ما يتعلق بممتلكاتنا الجماعية.

كما قدم السيد بن الشيخ في آخر كلمة له تعبير شكر لجماعة سلا، وكل من سهر على تنظيم هذا اللقاء القيم ، للاحتفاء بصدور القانون رقم (57.19) المنظم للأموال العقارية للجماعات الترابية ، وكذا إمارة اللثام عن واقع هاته الأملاك ، والبحث عن السبل الكفيلة لحمايتها وتثمينها.

وفي الأخير، أعطيت الكلمة للسيد أحمد فرشيدي-نائب العمدة- الذي اعتبر موضوع الممتلكات الجماعية والنقاش ح موضوعا شائكا في مدينة سلا وغيرها من المدن الكبرى، والذي تميز بإشراك فعاليات المجتمع المدني وكل المتدخلين في هذا الشأن، يتبين لنا جليا أن الجميع تحذوه رغبة أكيدة في إيجاد حلول ناجعة من شأنها ضم كل هذه الممتلكات ضمن المحافظة العقارية بسلا الجديدة، وانتشالها من هذا الشتات والضياع



الذي تعرفه اليوم. وبعد مناقشة مستفيضة لكل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع وبعد إبداء كل برأيه فقد خلص الاجتماع إلى ضرورة توافر الجهود، وتعاون كل المتدخلين والمصالح المعنية لحماية هاته الأملاك من جهة وإعطاء مدينة سلا مكانة منفردة بها وجلب مشاريع تزيد في تنميتها.



أشغال محور الضرب والسير والجولان

تحت عنوان:
تجويد التنقلات الحضرية بمدينة سلا

والمعقد بتاريخ 5 مارس 2022

بالقاعة الكبرى باب بوحاجة جماعة سلا

(على الساعة 10 صباحا)





أرضية اللقاء التشاوري :

تعتبر الطرق من البنيات التحتية الأساسية الضرورية التي بها تسهل التنقلات الحضرية بين أجزاء المدينة الواحدة وكذا بينها وبين باقي المدن المجاورة. وترتبط شبكة الطرق بصفة عامة بعدة جوانب كمية ونوعية من قبيل حجم التدفقات ونوعية وسائل النقل المستعملة وتردد الساكنة وتوزيع أهم المحاور الطرقية والمدارات الحضرية الكبرى الرابطة بين أحياء المدينة والمداخل والمدارات الداخلية والجانبية. وما يجب أن نطرحه في البداية، هو أنه وعلى الرغم من كونها تصاميمها المديرية ورسم معالمها تتم من قبل السلطات العمومية المعنية خصوصا الدور المحوري للوكالة الحضرية، فتدبير جزء مهم من تنزيله يتم عبر تدخل الجماعة حسب المقتضيات القانونية الواردة في القانون التنظيمي خصوصا المادة 100، وكذا عدد من القوانين الأخرى الواردة في هذا الشأن.

أما على مستوى تدبير السير والجولان في علاقته بمستعملي الطرق فهو يهم العربات الصغيرة بمختلف أشكالها ومجال النقل واللوجيستيك المهني الذي يستثمر في مجال التنقل، والذي يحتاج إلى تراخيص خاصة لما يشكله من مخاطر على الطريق وكذا نتيجة تمالك الطرق تبعا لذلك، ونخص بالذكر أصحاب الشاحنات والحافلات والعربات الثقيلة بكل أنواعها.

وارتباطا بنطاق تدخل الجماعة، ولفهم اختصاصها هذا، ننتظر أن تتيح مناقشة هذا المحاور مختلف الرؤى الإستراتيجية والتدابير الإجرائية الواجب اتخاذها أو الاستثمار فيها لتحقيق سلاسة التنقلات الحضرية بالمدينة والواقعة في مجال جغرافي يربط كبريات المدن لاسيما الرباط العاصمة والقنيطرة. ومن أهم التدابير التي تصدرها الجماعة نذكر القرارات التنظيمية المتعلقة بالتشوير العمودي والأفقي وتنظيم محطات وقوف السيارات والشاحنات ومراكب العربات والتي تحتاج إلى تنظيم محكم. كما نشير إلى أهمية فهم هذه الإجراءات وعمق الموازنة بينها وبين التدبير المالي للقطاع، والمتمثل في توازن مداخل الجماعة من هذا القطاع بمستوى الإنفاق المرتبطة بإحداث وصيانة الطرق العمومية بشكل عام.

وفي غمار هذا اللقاء نذكر أنه من الضروري، دعوة المستعملين المهنيين، ونقابات أرباب النقل والشركات العاملة في مجال النقل واللوجيستيك بتراب المدينة، والعاملين بالمراكب المنظمة وغير المنظمة، وأمناء الأسواق..... وغيرها.





أشغال الورشة:

بعد اعتذار السيد ياسين بلكبير عن الحضور بصفته ممثلاً عن الهيئة التشاورية كمنسق للورشة، ناب عنه السيد خالد الرباط بصفته منسقا عاما للمنتدى.

بداية قدم كلمة شكر للجماعة والساهرين على تنظيم هذه الورشات، وكذا حضور ممثلين عن المصالح والهيئات الشريكة والهيئات المعنية بالقطاع، والتي ستقدم مساهمتها لإغناء مشروع برنامج عمل الجماعة وجعله أكثر واقعية. كما أشار إلى أن الطرق تعتبر من البنيات التحتية الأساسية الضرورية ومؤشر للتنمية بالمجال الحضري. ومن أجل اتخاذ تدابير إجرائية لتحقيق انسيابية التنقل الحضري بالمدينة و وضع تدابير تنظيمية للتشوير العمودي والأفقي وتنظيم محطات وقوف السيارات والشاحنات ومرآكن العربات لهذا المحور نظمت جماعة سلا لقاء تشاوري تحت عنوان: تجويد التنقلات الحضرية بمدينة سلا. وباعتبار تدخله الموجز هو أرضية عامة لفتح النقاش، أعطى الكلمة مباشرة للسيدات والسادة المشاركين ، والتي جاءت كما يلي :

تدخل السيدة لبنى بو طالب مديرة شركة طرامواي الرباط سلا في موضوع مخطط التنقل الحضري سلا الرباط حيث أكدت السيدة المديرية أن مخطط التنقل الحضري إبتدا العمل به في شهر شتنبر 2021 ويعتبر هذا المخطط مدينة سلا أكبر المدن بالمجموعة التجمعات الحضرية للعاصمة برقعة حضرية شاسعة ومليون نسمة الشيء الذي نتج عنه احتياجات كثيرة للتنقل، بالإضافة أنها تظم مطار الرباط سلا وكذا قربها من العاصمة الرباط التي هي الأخرى تظم عدة مستشفيات جامعية وجامعات وطنية ودولية ومناطق صناعية و تجارية مهمة خصوصا Technoplis ومناطق اخرى صناعية بالولجة والعيادة وحي الرحمة وأخرى في طريق الإنجاز ببوقنادل. مما سيزيد الطلب على وسائل التنقل الحضري ويرفع منسوب تدفق مستعمل الطرق الحضرية بالمدينة.

ففي سنة 2006 كان عدد تنقل الأشخاص عبر الحافلات والعربات لايتجاوز 500 ألف شخص وانتقل العدد في سنة 2020 إلى 850 ألف شخص عبر الحافلات والعربات أما النقل عبر الطرمواي فقد وصل إلى 400 ألف شخص سنة 2020 وهذا التطور السريع للتنقل بالمجال الحضري تقترح السيدة المديرية الإجراءات التالية :

* تجويد حالة الطرقات الحضرية

* تخصيص ممرات للحافلات

* تخفيض التنقل الخاص ب 20%

* تشجيع التنقل العمومي : الحافلات . طرامواي . تاكسيات

* إحداث طرق خاصة لأصحاب الدرجات.

وفي الأخير، أكدت أن باب التشاور والحوار مفتوح للتوسع أكثر في مختلف المقترحات المقدمة لتجويد التنقلات الحضرية بالمدينة.

أما في مداخلة السيد المصطفى لادريقي المدير الجهوي للوكالة الوطنية للسلامة الطرفية فقد تطرق إلى وضوح دور الوكالة في ضمان سلامة أكبر للتنقلات الحضرية .

فمنذ أن أحدثت الوكالة سنة 2020 اختصت في صياغة ووضع إستراتيجيات وطنية لسلامة الطرقية, حيث تعتبر هي الأخرى أن السلامة الطرفية مؤشر مهم للتنمية الحضرية وأنها تعمل أساسا على جانب التحسيس والتوعية المرتبط بسلوك مستعملي الطري وكذا تتبع المعطيات الإحصائية المرتبطة بها. وفي معرض حديثه اقترح السيد ممثل الوكالة عددا من الحلول المناسبة للوضعية الراهنة أوجزها فيما يلي:

* تشجيع التنقل الجماعي حافلات، طرامواي، تاكسيات

* إحداث طرق خاصة لمستعملي الدرجات الهوائية والنارية

* وسائل التنقل الجيد تقلل من نسبة حوادث السير

* الوكالة وضعت مشروع تخفيض حوادث السير إلى 50%

* كلما تحسنت وسائل التشوير تحسنت سلوك مستعمل الطريق

* الوكالة قامت بتهيبى دليل مرجعي لتهيئة الطرقات والتشوير سنة 2019

وختم السيد المدير الجهوي تدخله بضرورة اعتماد التشوير الذكي من أجل الإحاطة بمختلف مشاكل الطرق وتجويد التنقلات والسير والجولان بالمدينة، والانفتاح عن التكنولوجيات الحديثة في هذا القطاع.

أما مداخلة السيد ممثل المديرية الإقليمية للأمن بسلا فقد جاء فيها: أوكد أن وجود رجل أمن بالطريق يمثل السلطة التنفيذية في ردع وجز المخالف لمستعمل الطريق وأن الهدف ليس زجري. والجزر إجراء استثنائي يطبق في محله. كما أكد أن النقل العمومي الحديث عبر وسيلة الطرمواي أعطى دفعة نوعية وشكل نقلا ممتازا ونظيفا وخفف كثيرا من ضغط حركة السير العمومي. كما جاء في مقترحاته :



* احترام القانون يخفف من حوادث السير

* وجوب تأطير لمستعمل وسائل النقل السائق المهني

* يجب على سائقي الأجرة بجميع أصنافها احترام محطة وقوف خاصة بالطاكسيات

* التأني في السياقة واحترام الغير .

أما فيما يخص مداخلة السيد العمراني جهاد ممثل مكتب الدراسات الطرق والسير والتخطيط الحضري بالمدن Novac: فقد تطرق إلى الجوانب المهمة في التهيئة وهندسة الطرق الحضرية، حيث اعتبر أن تهيئة الطرق عنصر أساسي لتسهيل النقل والجولان وخلق مناطق خضراء وأخري للترفيه. ويعتمد المكتب على مخطط مديري للتنقل ومخطط للتهيئة العمراني الذي يحدد أبعاد الطريق وخاصيتها ويقترح لتجويد وهندسة الطرق الحضرية كالتالي :



* إحداث ممرات للراجلين مع وضع حواجز واقية للراجلين

* إحداث وتكثيف مراكز السيارات متنوعة

* إحترام أبعاد مراكز السيارات 2.20 م العرض و5م لطول

* ممرات لدوي الاحتياجات الخاصة

* إحداث ممرات للراجلين العرض ما بين 1.5م و2.م



* استعمال مواد مقننة وطنيا

* إحداث أرصفة بالزليج أفضل

* إحداث طرق تحت ارضي لتقليل نقط التقاء

أما فيما يخص الإنارة العمومية فيقترح إحداث إضاءة بيضاء بالنسبة للطرق والشوارع وأخرى أقل ذات لون أصفر بالنسبة للحدائق والمنتزهات. مع مراعاة الإضاءة المقتصدة للطاقة وتخفيف الفاتورة الطاقية.

* اختيار نوعية تثبيت الإضاءة ذات الجودة.

* اختيار شركات الأشغال متخصصة

و في إطار التعقيب، إذ أعطى تدخل السيد حمزة بودلاحة، بصفته باحثا بسلك الدكتوراة القانون العام والعلوم السياسية وعضوا بجمعية أمل سلا، نظرة مختصرة حول الصعوبات العملية المرتبطة بالمحاور الطرقية الكبرى. فقد ركز على أهمية التشخيص وتحديد المشكل وتببع التنفيذ، وجعل الإقتراحات أكثر واقعية.



بعد ذلك أعطية الكلمة للحضور وممثلي القطاعات المعنية بالطرق والجمعيات المدنية المهتمة به. و قد أعطيت الكلمة : للسيد شقيف عبد الغني عن المجمع المدني حول مسألة قلة المراكن بالمدينة خاصة غياب مراكن تحت أرضية،



وكذا بعض اختلالات التشوير، لاسيما علامة «قف» الموضوعة بجانب المحطة السككية قرب محطة سلا المدينة.

بعد ذلك تقدم السيد خالد أمبوز ممثل سائقي الأجرة بصنفيه الصغيرة بطلب محدد هو كالتالي :

* جزر مخالف قانون السير بالمجال الحضري

* إحداث محطات نموذجية لوقوف طاكسيات

* منع دخول الحافلات للمدار الحضري

* إحداث محطة الوقوف طاكسيات أمام المركز التجاري كارفور

* تعزيز وتقوية التشوير الأفقي

* تجهيز المحاور الكبرى بالكاميرات.

وفي نفس الاتجاه، طالب ممثل سائقي الشاحنات التركيز على إحداث محطة لوقوف سيارات الأجرة والشاحنات لكونها تشكل جانبا تنظيميا أساسيا بالمدينة، وذلك على غرار باقي المدن.

أما مندوبو مدارس السباق بسلا، فقد طالبوا من خلال ممثليهم :

* إحداث حلبة لتكوين السائقين المؤهلين لرخصة السباق الوطنية

وفي نفس التصور، طالب ممثل سائقي الأجرة الكبيرة بسلا التعجيل بإحداث محطة طريقية لضمان تنقل الساكنة من مدينة سلا إلى باقي المدن خاصة مدن الغرب.

خلال تعقيب السيد ممثل الوكالة الوطنية لسلام الطرقية أكد أن الوكالة على استعداد تام للتعاون من أجل إحداث حلبة لتكوين السائقين المؤهلين لرخصة السباق الوطنية. مع تنظيم حملات للتربية على السلامة الطرقية.

كما أشار الحاضرون كذلك على صعوبة حركة السير العمومي بالنقط التالية : شارع مولاي رشيد، و مدار شارع مولاي رشيد، و شارع بن الهيثم ، وشارع واد الرمان، و مدار كارفور ، و مدار حي كريمة.





تقرير أشتغال محور البيئة والمساحات الخضراء

تحت عنوان:

التأسيس لمشروع سلا مدينة خضراء

والمعقد بتاريخ 9 مارس

2022 بقاعة باب بوحاجة - جماعة سلا

(على الساعة 15 بعد الزوال)





أرضية اللقاء

شكّلت ومازالت تشكل المحافظة على البيئة والتدبير المسؤول للموارد الطبيعية رهانا أساسيا للتنمية الشاملة لتراب بلدنا الحبيب. فهي لم تعد من مسؤولية السلطات والمؤسسات فقط بل أضحت أيضا وفي نفس الآن ضمن مسؤولية الأفراد وهيئات المجتمع المدني. ولكي تساهم جماعة سلا بشكل فعلي في هذا الرهان، وتبعا لمجال تدخل الجماعات المرتبط بهذا البعد البيئي، انفتحت الجماعة على مبادرات المجتمع المدني ومختلف المهتمين والخبراء في مجال البيئة وإعداد المجالات الخضراء لبيسط أرائهم لجعل مدينة سلا مدينة خضراء.

فعدا البعد الدستوري للبيئة والمعتمد ضمن مستجدات الوثيقة الدستورية لسنة 2011، خصوصا المرتبط ب: «الحق في العيش في بيئة سليمة»، كما جرت المصادقة على القانون الإطار 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى العديد من القوانين والمراسيم التي تهم مجالات الماء والغابات والمناطق المحمية والهواء والنفايات الصلبة والساحل،..... إلخ.

فجماعة سلا تزخر بهذا التنوع المجالي والبيئي الذي يضم الساحل البحري والغابوي والمجالات الخضراء والغابات الحضرية، والتي تحتاج إلى تأملات عميقة لكل مكونات المجتمع السلاوي لجعلها تصب في اتجاه تجويد البيئة وتطوير المناطق الخضراء بالمدينة وربطها بمختلف التجهيزات الأساسية والمرافق الجماعية.

وللاستئناس نضع مداخل للنقاش من قبيل التجارب المقارنة، والتي من بينها:

- ✓ الانفتاح على الفرز النوعي للنفايات الصلبة، وانطلاق العمل في تطبيقها على مستوى مقاطعة كنموذج قبل التعميم؛
- ✓ نسبة المساحات الخضراء للفرد، والتي تتحدد دوليا في معدل 10 متر مربع للفرد؛
- ✓ الانفتاح على نطاقات أخرى ومرافق كمجالات خضراء، كالمقابر في بعض النماذج الأجنبية والعربية؛
- ✓ تعزيز التدبير المشترك للمجالات الخضراء بين الجماعة والقطاع الخاص؛

= > هذه بعض المنطلقات التي ننتظر أن تفتح مجال النقاش بين السادة والسيدات الحاضرين، للخروج بتشخيص واقعي يخدم الفضاء البيئي والمجالات الخضراء بالمدينة.





أشغال محور البيئة والمساحات الخضراء

في إطار الإعداد لمشروع برنامج جماعة سلا للفترة 2022-2027 وفي شقه المتعلق بلقاءات منتدى التنمية المحلية والبنيات التحتية عقدت يوم الأربعاء 9 مارس 2022 بالقاعة الكبرى باب بوحاجة جماعة سلا على الساعة الثالثة زوالا أشغال اللقاء الخاص بمحور البيئة والمساحات الخضراء تحت عنوان « التأسيس لمشروع سلا مدينة خضراء » عرف اللقاء مشاركة خبراء ، أكاديميون، مهندسون وباحثون في المجال البيئي وفعاليات المجتمع المدني إلى جانب ممثلين عن شركة تدبير النفايات «ميكومار» وأطر وموظفي جماعة سلا والمقاطعات التابعة لها .

في بداية اللقاء عبر السيد عبد الواحد حبيبي عن الجمعية المغربية « اليد في العجين » المنسق الإقليمي لبرنامج التربية البيئية منشط اللقاء في معرض كلمته عن شكره وإمتنانه للحضور الكريم بهدف المشاركة في أشغال هذا اللقاء التشاوري بهدف الإعداد لبرنامج جماعة سلا 2022 / 2027 ، حيث شكلت المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية رهانا أساسيا للتنمية الشاملة عبر اشراك كل القوة الحية بمدينة سلا لجعلها في مصاف المدن الخضراء .

والكل يثمن بشكل كبير مبادرة جماعة سلا في فتح هذه القنوات التواصلية ، التنسيقية ، التشاورية والاقتراحية واعتبارها مبادرة نوعية للعمل المشترك بين جماعة سلا والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني للمساعدة في تنزيل برنامج عمل الجماعة للفترة: 2022 و 2027.

ونحن كمجتمع المدني وخبراء ومهتمين نضع رهن اشارة الجماعة تجربتنا وكفاءتنا والخراطنا في جميع البرامج والمشاريع التي تستحضر البعد الايكولوجي خدمة لمدينه سلا وكي نساهم بشكل نوعي و متميز من خلال توفير المعلومة البيئية والذي تبقى استراتيجية المستقبل لكل تنمية محلية مستدامة ، وذلك عبر إعداد مشاريع بيئية محلية مبنية على مقاربة تشاركية بما فيه مصلحة الساكنة المحلية بتعاون مع المتدخلين المحليين جمعويون وغيرهم ذلك لتفادي مشاريع قد تمس بسلامة البيئة ، نضيف كذلك ان التغييرات المناخية أصبحت موضوعا يفرض ذاته خاصة ان المغرب راكم تجاربه من خلال عدة قوانين وباعتباره كذلك من الموقعين الأوائل على مجموعة من الاتفاقات الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة كما يهدف هذا اللقاء الى دعم الجهود المستمرة التي تبذلها مجموعة من المؤسسات والمجالس المنتخبة لأخذ الاقتراحات في هذه المرحلة الأولية التشاورية في المخطط الترابي لجماعه سلا لست سنوات المقبلة 2022 / 2027.

بعدها أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الكريم الشرقاوي مدير استغلالية شركة «ميكومار» لمدينة سلا المكلفة بتدبير النفايات بمقاطعة المريسة حيث قام بإلقاء عرض تحت عنوان : « التدبير الجيد للنفايات من المصدر الى المطرح

» وذلك من خلال محاور أربعة :

أولا : مراحل تدبير النفايات:

انطلاقا من تجميعها ونقلها إلى المطرح قصد طمرها.

ثانيا:معلومات عامة بخصوص عقد التدبير المفوض للنظافة :

أ. مقاطعتي بطانة و احصين:

- ✓ الكمية السنوية للنفايات المنتجة.
- ✓ خصائص النفايات.
- ✓ الكلفة السنوية لتدبير النفايات بمدينة سلا.

ب. معلومات عن عقد التدبير المفوض للنظافة بمقاطعة باب المريسة :

- ✓ قيمة مدة و تاريخ إنطلاقة العمل بالعقد.
- ✓ مدة الحمولة اليومية .
- ✓ القيمة الإجمالية للإستثمارات .

ثالثا : الإكراهات :

- ✓ وجود أراضي غير مبنية تعرف مشاكل عقارية تشكل نقط جذب لرمي مخلفات البناء.
- ✓ أزقة ضيقة في كثير من الأحياء.
- ✓ تجارة غير منظمة و أسواق عشوائية بالإضافة الى ظاهرة الباعة الجائلين.
- ✓ تربية الماشية في المجال الحضري.
- ✓ ظاهرة (المخالة) المنتشرة بالمدينة.
- ✓ جمع النفايات بسبب الركن العشوائي للسيارات داخل الأحياء.
- ✓ سرقة و تخريب الممتلكات الجماعية من حاويات و سلات المهملات.
- ✓ عدم احترام أوقات مرور شاحنات جمع النفايات.
- ✓ عدم تفاهم ساكنة الملكيات المشتركة فيما يخص عملية جمع النفايات.
- ✓ الإنتاجية الكبيرة للنفايات من طرف المنتجين الكبار.



- ✓ رمي مخلفات البناء بالحاويات الخاصة بالنفايات المنزلية.
- ✓ رمي النفايات الطبية بالحاويات خاصة بالنفايات المنزلية.
- ✓ رمي الخرسانة بالشوارع من طرف شاحنات نقلها مما يتسبب في أضرار بالطرقات لتصبح صعبه الكنس.
- ✓ احتلال الملك العمومي.
- ✓ السلوكيات الغير مسؤولة لبعض المواطنين.

رابعا : الحلول و المقترحات :

- ✓ تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمواطنين.
- ✓ تحسين مواصفات العقود ودفاتر التحملات المرتبطة بتسيير النفايات.
- ✓ تنظيم حملات تحسيسية للمواطنين حسب برنامج سنوي مع إشراك المجتمع المدني.
- ✓ تفعيل برنامج الفرز المنزلي قصد التقليل من كمية النفايات.
- ✓ تفعيل الشرطة الادارية.
- ✓ تحسين ظروف عمل عمال شركات النظافة.
- ✓ فرض غرامات مالية للمخالفين.
- ✓ تحديد أماكن خاصة برمي مخلفات البناء بتنسيق مع السلطة المحلية.
- ✓ عملية المراقبة لعمل الشركات المفوض لها تدبير قطاع النظافة.

بعدها أعطيت الكلمة للسيد معروف عبد الغني باحث في مجال التنمية المستدامة والمناخ، نائب رئيس «الجمعية الوطنية للمغرب الأخضر والتنمية المستدامة» في بداية مداخلته عبر هذا الخبر عن شكره وامتنانه لمنظمي اللقاء وفتح باب المشاركة في هذه الندوة بهدف العمل على تحقيق سلا التي يريدونها الجميع: «سلا مدينة ايكولوجية مستدامة» من خلال العرض الذي يندرج أساسا في اطار المجالات الخضراء بالمدن وقد اقترح منضموا اللقاء أن يكون عرضا خاصا بغابة المعمورة تحت عنوان:

فضاء المعمورة الحق في الاستجمام ومسؤولية الحفاظ على المحيط البيئي للغابة»، والتي تمتد غابة المعمورة على مسافة 80 كلم شرقا على تربة رملية فوق طبقة طينية، مناخها شبه رطب وبحري في جزئها الغربي، وشبه جاف إلى قاري مع جفاف طويل في الشرق. والأمطار غير منتظمة وتتراوح بين 400 و 600 ملم، كما أن الفرشة الباطنية للمياه تتقلص باستمرار نتيجة الإفراط في ضخ الماء لإستخدامه في الأنشطة الفلاحية المكثفة.



غابة معمورة: فضاء طبيعي متعدد الوظائف: وذلك لكون غابة معمورة تساهم في إنتاج الثروة الوطنية وإحداث مناصب للشغل والدخل لأزيد من 300.000 نسمة من مستعملي موارد الغابة ، وتقوم بعدة وظائف تتمثل في:



1- الوظيفة السوسيو- اقتصادية ، وتتجلى من خلال المؤشرات التالية:

المنتجات والسلع: إذ توفر الغابة خشب الصناعة (300.000 م³ / السنة) والفلين (6.000 طن / السنة) ، وتساهم أيضا في إنتاج خشب الوقود (100.000 م³ / السنة) والمواد العلفية (24 مليون وحدة علفية) والفطريات (30 طن/السنة) والعسل (700 طن / السنة)، فضلا عن النباتات العطرية والطبية والعفص (الدباغ). كما تؤمن نشاط 45 شركة لإنتاج الفلين و14 وحدة صناعية لتحويل وتثمين المنتج وتوفر (300.000 يوم عمل / السنة) وخاصة في الوسط القروي.

الخدمات المباشرة للسكان المجاورين: تقدم غابة معمورة خدمات مباشرة للسكان المجاورين ، تتمثل في النقاط بذور البلوط Glands والترفاس Truffe والفطريات والنباتات العطرية والطبية وجمع العسل وحطب التدفئة وتوفير المراعي للمواشي.

2- الوظيفة الإيكولوجية (البيئية)

تعد غابة معمورة خزان للتنوع البيولوجي (الأنصاف النباتية والحيوانية) وموطن للأصناف القبيسة Endémique (البلوط الفليني Quercus Suber)، الإحاص البري (Pyrus Romensis) وتلعب



دورا هاما في المحافظة على مياه لفرشة الباطنية وحماية التربة من الانجراف.

3-الوظيفة المناخية

توفر الأكسجين للتجمعات الحضرية الكبرى وتحمي المناطق المجاورة والمدن من زحف الرمال، وتقوم بامتصاص وبأسر وتخزين ديوكسيد الكربون والتقليص من انبعاثات غازات أثر الدفيئة في الغلاف الجوي، وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

4-الوظيفة الترفيهية والاستجمام

تشكل غابة معمورة رنة خضراء وفضاء للاستجمام يقصدها سكان المدن الحضرية الكبرى لجهة الرباط - سلا - القنيطرة للراحة والترفيه ، حيث قد يبلغ عدد زوارها في العطلة الأسبوعية من بين الباحثين والطلبة وتلاميذ المؤسسات التعليمية والسياح ما يقرب من 40.000 نسمة وحوالي 8-5 آلاف سيارة . إذ تقام فيها النزهات العائلية وتمارس فيها بعض أنواع الرياضات (المشي ، العدو الريفي) والأنشطة الثقيفية والعلمية ذات الصلة بالغابة كوسط طبيعي ومنظومة بيئية ذات قيمة عالية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي وتوفير مختلف الخدمات البيئية.

غابة معمورة تحديات كبرى: تدهور واختلال في التوازن الإيكولوجي: ومن بين العوامل المسؤولة عن تدهور غابة معمورة:

- ✓ اجتناث الغطاء الغابوي.
- ✓ تقلص المساحة الغابوية واضمحلال غابة البلوط الفليني .
- ✓ شيخوخة الغطاء النباتي وعدم التخليف الطبيعي.
- ✓ الأضرار الناجمة عن الحشرات المضرة والطفيليات التي تتسبب في موت الأغراس والأشجار.

1- الأسباب المباشرة:

- ❖ النمو الديمغرافي ونشاط الرعي والرعي بالانتجاع وتوسيع الأراضي الفلاحية داخل الأراضي الجماعية (الجموع) وإقامة مساكن غير قانونية داخل الغابة.
 - ❖ ضعف تأطير مستعملي موارد الغابة (40.000 نسمة) ونقص خبرتهم في مجال تدبير الموارد الطبيعية.
 - ❖ الطبيعة الرملية للتربة المهتدة بالانجراف وأثر الظواهر الطبيعية (الأمطار، الجفاف ...)
- والتغيرات المناخية.



- ❖ البنيات التحتية العمومية (الطريق السيار والطرق المعبدة) والتوسع العمراني للمدن المجاورة.
- ❖ المشاريع العقارية السياحية (الفنادق والمركبات السياحية).

2- الأسباب غير المباشرة

- الرعي المفرط طوال السنة وقطع الأشجار (الأوكاليتوس والأكاسيا) لاستغلالها في صناعة الخشب
- الالتقاط والجمع غير القانوني للبذور الحلوة لشجر البلوط الفليبي (الجوز glands) للاستهلاك أو لتغذية المواشي أو للبيع في الأسواق أو على جنبات الطريق.
- قطف وجمع الفطريات والترفاس والنباتات العطرية والطبية.
- تلويث الزوار للمحيط الغابوي بالقمامة (بقايا الطعام وعلب المعلبات وقنينات



البلاستيك...) وإشعال النار للطهي.

- ضعف في التوعية بالحفاظ على الغابة والتنوع البيولوجي لدى الزوار/ السلوكيات السلبية تجاه البيئة.

غابة معمورة: الحق في الترفيه ومسؤولية الحفاظ على البيئة: وتعرف غابة معمورة نموها ما ومستمر في عدد الزوار (مليون/السنة)، ما يزيد عن 30.000 زائر في كل أسبوع وما بين 5 و8 آلاف سيارة تزحف على الغابة بشكل فوضوي، للتخلص من الإرهاق والضغط النفسي للعمل وضوء المدن، ويعتبر فصل الربيع من فصول السنة التي



تحطم فيها أعداد الزائرين لفضاءات الترفيه رقما قياسيا. غير أن الغطاء الغابوي يتعرض لأضرار كبيرة بفعل ممارسات الزوار غير الصديقة للبيئة وانتشار فضلات الأكل والنفايات الصلبة، طهي الطعام وإشعال النار أي خطر اندلاع الحرائق ودخول السيارات الخاصة إلى معظم أرجاء الغابة، وهو ما يتسبب في الدوس على النباتات والأغراس وفقدان للتنوع البيولوجي، فضلا عن ضعف ملحوظ في الموارد البشرية المسؤولة عن مراقبة وتأطير الزوار.

مقترحات لتهيئة وتأهيل فضاء غابة معمورة:

للمحافظة على غابة المعمورة باعتبارها ثروة وطنية وتراثا طبيعيا في خدمة التنمية المستدامة والسكنة المحلية، ينبغي على الجهات المعنية وخاصة قطاع المياه والغابات والفاعلين المحليين والمنتخبين والمجتمع مدني، المبادرة إلى اتخاذ إجراءات من قبيل:

✓ تنظيم فضاء الترفيه بالغابة توفير التجهيزات ووسائل الترفيه والاستجمام وممارسات الهوايات ورياضات الهواء الطلق وإحداث فضاءات لألعاب الأطفال ومحطة لتوقف السيارات وكل الخدمات التي يحتاجها الزوار.

✓ تكوين المنشطين وتحسيس وتوعية الزوار.

✓ اعداد برنامج تربوي ميداني سنوي لتحسيس وتوعية الزوار بالمحافظة على فضاء المعمورة من التدهور واستدامة تنوعه البيولوجي وموارده الطبيعية.

✓ إنجاز عدة بيداغوجية (كتيب، مطوي، ملصقات، قرص مدمج ...) موجهة للزوار بحسب الفئات العمرية (الأطفال، الشباب والكبار)، تركز على السلوكيات والممارسات الجيدة تجاه الغابة.

✓ تكوين منشطين في مجال المحافظة على التراث الغابوي من بين أفراد الجمعيات المنتمية لجهة الرباط - سلا. القنيطرة، وتأطير من مديرية المياه والغابات والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا.

✓ تعبئة الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام، للمساهمة في التعريف بفضاءات الترفيه من خلال استجوابات أو حلقات تفاعلية أو برنامج قار يساهم فيه المهندسون الغابويون والأساتذة الباحثون المهتمون بالغابة والجمعيات البيئية للجهة.

✓ الإطار القانوني لتدبير فضاء الترفيه لمعمورة.

✓ وضع قانون إطار (ميثاق جهوي) لتدبير فضاءات الترفيه لغابة معمورة، يحدد:

. الخدمات الترفيهية التي ينبغي توفيرها للزوار.

. المسؤوليات الأخلاقية والسلوكيات الصديقة للبيئة تجاه الغابة.



. أشكال مساهمة الزوار في المحافظة على الغابة وحماية تنوعها البيولوجي من التدهور .
. الالتزام بالحرص على استدامة موارد الغابة لتعزيز أدوارها في خدمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية
المستدامة.

ونضع كخلاصة: إن غابة البلوط الفليني للمعمورة كثرات طبيعي، تعد من المنظومات الإيكولوجية ذات القيمة
العالية ، لكونها تنتج مجموعة واسعة من السلع والخدمات البيئية للاقتصاد الوطني وللساكنة المجاورة لها. وعلى الرغم
من أنها نتيجة قرون من التدبير من طرف المجتمعات الريفية والإدارة والجماعات المحلية ، فإنها باتت تواجه اليوم تحولات
سوسيو- اقتصادية كبيرة وتهددها آثار التغير المناخية.

ومن ثم، فإن التدبير المستدام لغابة المعمورة من أجل حمايتها والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز الوظائف
المتعددة لهذه المنظومة الإيكولوجية الهشة المعرضة بشدة لآثار الأنشطة السكانية ، بات يقتضي اليوم أكثر من أي وقت
مضى ، نهج مقاربت تدبيرية تشاركية جديدة متعددة الأبعاد ، تعني لها الإدارة الوصية والسلطات العمومية والمنتخبين
، الفاعلين الاقتصاديين والسكان المجاورين والمستعملين وجمعيات المجتمع المدني. وفي الأخير أختتم السيد معروف عبد
الغني خبير في المجال البيئي عرضه باقتراح شعار: «مدينة سلا مدينة إيكولوجية مستدامة ولنعيش في طبيعة خضراء» .

بعدها أعطيت الكلمة للسيد مصطفى بنرامل المهندس الإستشاري والخبير البيئي حيث ألقى عرضا تحت عنوان :

«البلورة التشاركية لبرنامج عمل الجماعة من أجل سلا مدينة مستدامة»

وفق التصميم العام التالي :

- . المدينة المستدامة : مفاهيم واستراتيجيات .
- . الخطة الحضرية الجديدة : إعلان (كيوتو) بشأن المدن .
- . التحديات التي تواجهها المدن في دول العالم الثالث .
- . العلاقة بين التحضر الذكي والنمو الذكي والتحضر الأخضر .
- . الأنظمة الحضرية التعاونية التضامنية ؛ المدينة المستدامة نموذجاً .
- . دور المقاربة التشاركية في إعداد وبلورة برنامج عمل جماعة سلا .
- . المدينة المستدامة: مفاهيم واستراتيجيات.

1 . مفهوم المدينة المستدامة.

المدينة المستدامة (التي يمكن تعريفها بأنها المدينة التي يتم تصميمها بشكل يؤكد على التأثيرات البيئية، ويشغلها



سكان يكرسون جهودهم لتقليل المدخلات اللازمة للمدينة من طاقة وماء وغذاء وتقليل مخرجاتها من فضلات وغازات ومواد ملوثة).

نتج عن مبادئ المدن المستدامة عدة توجهات في التصميم الحضري إلا أنه يمكن تحديدها في إستراتيجيتين أساسيتين في التصميم الحضري:

أ- الاستراتيجية الأولى:

استندت إلى الشكل الحضري للمدينة لتحقيق المدينة المستدامة وهي استراتيجية المدن المتضامنة؛ وتجسدت في



تحقيقها للشكل الحضري المستدام من خلال توجه حضري متميز هو الحضرية الجديدة أو (التقليدية الجديدة).

ب- الاستراتيجية الثانية:

استندت إلى الاستجابة إلى العامل البيئي لتحقيق المدن المستدامة من خلال عمارة مستجيبة ومنسجمة بيئياً وأقل ضرراً واستنزافاً للبيئة وأهم نموذج لهذه الاستراتيجية: «استراتيجية التحضر الأخضر» (Green Urbanism): وهو نموذج مقترح لتصاميم حضرية ذات طاقات صفرية من الغازات والنفايات وقد ظهر منذ تسعينات القرن الماضي لتشجع التطوير الحضري المتضام والكفوء في مجال استخدام الطاقة.



2. المدن الذكية (Smart cities)

مفهوم المدن الذكية مر في عدة مراحل وهذه المراحل تمثل اتجاهات رئيسية للمدن .

وهنالك ثلاث اتجاهات لمفهوم المدن الذكية:

أ - اتجاه اعتماد المدينة وسائل الراحة الرقمية.

ب - اتجاه مبادئ النمو الذكي للمدينة .

ج - اتجاه مبادئ الحضارية الذكية .

أ. الاتجاه الأول للمدن الذكية: هذا الاتجاه يستند الى اعتماد المدينة وسائل الراحة الرقمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كأداة : لتحسين المدينة و لجعل الخدمات الحضرية والتنقل للمدينة أكثر كفاءة وفعالية بالإضافة إلى تعزيز جودة أداء هذه الخدمات ، للحد من التكاليف واستهلاك الموارد ، والانخراط بشكل أكثر فعالية بنشاط مواطنيها.

الهدف الأساس للمدن الذكية في هذا الاتجاه هو: نوعية الحياة (quality of life) كشرط أساسي لحياة الإنسان. من خلال :

- ❖ مؤشر البقاء للحياة الانسانية.
- ❖ مؤشر الرفاهية الانسانية .
- ❖ مؤشر الترفيه والمتعة الانسانية.

ب. الاتجاه الثاني: ويمثل بمبادئ النمو الذكي للمدينة : «النمو الذكي» وهو الاتجاه الذي يسعى الى التحكم بنمو المدينة بطريقة ذكية ، من خلال : مبادئ استخدام الأراضي والتنمية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياتنا والحفاظ على البيئة الطبيعية ، بالإضافة إلى توفير المال مع مرور الوقت. و تركز على مبادئ النمو الذكية :

- ❖ تؤكد النمو ماليا وبيئيا والمسؤولية الاجتماعية.
- ❖ وتقر بان بالتراط بين التنمية ونوعية الحياة.

النمو الذكي يعزز ويكمل المجتمعات من خلال وضع الأولوية في الاملاء الحضري، التجديد، واستراتيجيات التكتيف الحضري.



ج . مبادئ الحضرية الذكية (PIU): إن الهدف الأساسي لهذا الإتجاه هو تحقيق التكامل الذكي Smart Integration بين مختلف اهتمامات التخطيط الحضري..» هي عبارة عن مجموعة من عشر مبادئ تقود تشكيل مخططات المدن والتصميم الحضري بأسلوب متكامل». حيث إن مبادئ الحضرية الذكية (PIU) تستند إلى توجهات تخطيط المدن المحددة من قبل المجلس العالمي لعمارة الحدائق (CIAM). وتعتمد على :

- اعتماد استعمالات الأرض المختلطة.
- الإستفادة من تصميم البناء المتراس.
- خلق مجموعة من الفرص والخيارات السكنية.
- إنشاء أحياء سكنية تعتمد حركة المشاة.
- التشجيع على التميز، والمجتمعات جذابة ، والإحساس بالمكان.
- الحفاظ على الفضاءات المفتوحة والأراضي الزراعية ، والجمال الطبيعي ، والمناطق البيئية .
- تعزيز وتطوير مباشر للمجتمعات القائمة.
- توفير مجموعة متنوعة من خيارات النقل.
- جعل قرارات التطوير قابلة للتنبؤ، عادلة ، وفعالة من حيث التكلفة.
- تشجيع تعاون المجتمع والتعاون مع اصحاب المصالح في قرارات التنمية.



العلاقة بين المدينة الذكية والمستدامة: ان التحديات التي تواجهها مدن العالم الثالث لا تزال مليئة بالمشاكل المتعددة التي تواجه التنمية الحضرية ، والتي تحتاج الى حلول متكاملة في قطاعات ومجالات مختلفة هذه الحلول تواكب قطاعات اخرى مثل الاتصالات والمعلومات التي اصبحت الصفة المميزة للتحضر لمعظم المدن، و أصبحت تكنولوجيا المعلومات عامل مهم في تغيير وتطور تلك المدن.

الخطة الحضرية الجديدة: تتمثل في إعلان (كيوتو) بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع

وهي :

- ❖ مدن تضمن السكن اللائق، وتحسن الأحياء الفقيرة .
- ❖ مدن تتيح الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع .
- ❖ مدن تضمن الأمن الغذائي والتغذية لسكانتها .
- ❖ مدن تضمن الصحة والتعليم للجميع .
- ❖ مدن تضمن الهياكل الأساسية الحضرية ، الطاقة ، والنقل .
- ❖ مدن تضمن المشاركة المدنية والمساواة بين الجنسين .
- ❖ مدن تضمن النمو الاقتصادي المستدام .
- ❖ مدن تتوفر على خطط للحد من مخاطر الكوارث والآثار البيئية .
- ❖ مدن تضمن الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر .
- ❖ مدن تحقق الازدهار الحضري الشامل وتوفير الفرص للجميع .
- ❖ مدن تضمن التنمية الحضرية المستدامة بيئياً .
- ❖ مدن تتوفر على هيكل الحوكمة الحضرية .
- ❖ مدن تتوفر فيها التنمية الحضرية المكانية .





3 - التحديات التي تواجهها المدن في دول العالم الثالث.

GOVERNANCE الحكم	ECONOMY الاقتصاد	MOBILITY التنقل	ENVIRONMENT البيئة	PEOPLE الناس والمجتمع	LIVING التمتع
Affordable Housing توفير سكن ملائم ورخيص	Unemployment بطالة	Energy saving حفظ الطاقة	Sustainable Mobility التنقل المستدام	Unemployment بطالة	Flexible Governance الحكم المرن
Social Cohesion التماسك الاجتماعي	Social cohesion التماسك الاجتماعي	Shrinking cities تكمش المدينة	Inclusive Mobility التنقل الشامل للجميع	Shrinking cities تكمش المدينة	Shrinking cities تكمش المدينة
Health Problems المشاكل الصحية	Poverty الفقر	Holistic approach to environmental and energy issues الترجمة الشاملة للبيئة والطاقة	Multimodal public transport systems نمذد تملاح نظمة النقل العام	Economic Decline تردي الاقتصادي	Combination of formal and informal government الجمع بين الحكومي الرسمي وغير الرسمي
Crime rate نسب الجريمة	Ageing Population التشيخمة السكانية	Pollution التلوث	Pollution التلوث	Territorial Cohesion التماسك الإقليمي	Territorial Cohesion التماسك الإقليمي
Urban Sprawl الانتشار الحضري	Social diversity as source of innovation التنوع الاجتماعي كمصدر للإبتكار	Urban sprawl الانتشار الحضري	Traffic Congestion الزحام المروري	Mono-sectorial Economy اقتصاد قطاع واحد لواقتصاد الأحدث قطاع	
			Non-car Mobility التنقل الغير معتمد على السيارات	Sustainable local economies اقتصادات الاقتصادات المحلية	
التحديات التي تواجهها المدن في دول العالم الثالث.				Social diversity as source of innovation التنوع الاجتماعي كمصدر للإبتكار	

4 - العلاقة بين التحضر الذكي والنمو الذكي والتحضر الأخضر:

التحضر الأخضر	النمو الذكي	التحضر الذكي
المناخ والسياق.		
المنابر الطبيعية (الفضاءات الخارجية) والحدائق والتنوع البيولوجي في المناطق الحضرية.	- الحفاظ على الفضاءات المفتوحة والأراضي الزراعية، والجمال الطبيعي، والمناطق البيئية الحرجة.	الاستدامة البيئية -
مدينة خالية من النفايات.		التوازن مع
مواد محلية مستدامة مع طاقة أقل المجدسة.		الطبيعة
المباني والمناطق الخضراء، باستخدام مبادئ التصميم السلي.		
التراث الثقافي والهوية والإحساس بالمكان.	تشجيع على التميز، والمجتمعات جذابة، والاحساس بالمكان .	التوازن مع التقاييد .



المياه: مدن يمكن أن تستخدم كمنطقة مستجمعات المياه والتثقيف بكفاءة استخدام المياه، وتعزيز جمع مياه الأمطار.	الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، قاعدة بيانات، برامج التدبير والتكوين الرقمي سواء حضورياً أو عن بعد.	التقنية الملائمة
الطاقة المتجددة لصف انبعاثات CO2.		
المعيشة، مجتمعات صحية وبرامج متعددة الاستخدامات.	- إنشاء أحياء سكنية تعتمد حركة المشاة تشجيع على التميز، والمجتمعات جذابة ، والإحساس بالمكان	المتعة والترفيه:
التعليم والبحث والمعرفة.	- تشجيع تعاون المجتمع والتعاون مع اصحاب المصالح في قرارات التنمية.	تكاملية المؤسسات
استراتيجيات للمدن في البلدان النامية	- الاستفادة من تصميم البناء المتراص. - اعتماد استعمالات الأرض المختلطة. - جعل قرارات التطوير قابلة للتنبؤ ، عادلة، وفعالة من حيث التكلفة.	الكفاءة .
الاعتماد الغذائي المحلي وتقليص السلاسل.		المقياس الإنساني
الاقتصاد الأخضر، أو الاقتصاد منخفض الانبعاثات،	- تعزيز وتطوير مباشر للمجتمعات القائمة . - خلق مجموعة من الفرص والخيارات السكنية .	مصنوفة الفرص .
الاقتصاد الدائري.	- خلق وحدات صناعية وخدمائية متكاملة من حيث المنتج والمخلفات المخلفة لتك الوحدات	التكامل الإقليمي .
النقل المستدام والأماكن العامة جيدة: المدن المترابطة متعددة المحاور.	- توفير مجموعة متنوعة من خيارات النقل.	الحركة المتوازنة
الإدارة الحضرية والقيادة.	- تشجيع تعاون المجتمع والتعاون مع اصحاب المصالح في قرارات التنمية.	تكاملية المؤسسات
التعليم والبحث والمعرفة		
استراتيجيات للمدن في البلدان النامية.		



5- الأنظمة الحضرية التعاونية : المدينة المستدامة نموذجاً.

يطلق بعض المنظرين الحضريين على المدينة الذكية أو المدينة المستدامة أو الخضراء ب «الانظمة الحضرية التعاونية أو التضامنية» يعني أن نموذج نظام المدينة التعاونية أو التضامنية، هو نموذج يمكن من تزايد عامل الوصلية للمعلومات، والتدبير المستدام وسط بيئة خضراء ، تضمن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة والإنسان على السواء ، فتطوير نموذج لنظام حضري مستدام ، يهدف بناء مدينة تكون قادرة على مساعدة المواطنين ورجال الأعمال والمنظمات المدنية، والحكومات لرؤية والحفاظة على البيئة واستدامتها، من أجل:

- ✓ تحسين عمل المدينة؛
- ✓ تطوير تدبير الناس للمدينة ومحيطها؛
- ✓ تطوير مرونتها لواجه مشاكل المدينة البشرية والآثار الطبيعية؛
- ✓ المعالجة الذكية لقضاياها آنيا وبأكبر قدر من الكفاءة في تطبيقاتها.

هنا نلاحظ تداخل واضح بين مؤشرات المدن المستدامة والذكية وكذلك تداخل بين مبادئ المدن المستدامة (الاجتماعية ، الاقتصادية والبيئية) فيما بينها لتكون:

ملائمة للعيش **liveable**
قابلة للاستمرار **viable**
منصفة تحقق العدالة **equitable**

6 - دور المقاربة التشاركية في بلورة برنامج عمل جماعة مستدام: في ظل ما رأينا: أي مدينة نريد؟ خضراء!

مستدامة! أو ذكية !

- مشروع للمدينة خضراء المستدامة أو ذكية، هو من حيث المبدأ مشروع تشاركي ومجتمعي وسياسي واقتصادي وبيئي قبل أن يكون مشروعاً للتنهية والتعمير أو مشروعاً للتنمية الحضرية المستدامة.

- وهو مشروع يتعين تجسيده ، وفق نظام حكامه أمثل، وبناء على خارطة طريق تحيل رهانات تنمية المدينة إلى تدابير تعاقدية.

- ويتسم هذا النظام بطبيعته المركبة. ويتطلب تقييم هذا النظام تحليل عناصره المؤسسية وآليات مشاركة الفاعلين في عملية صنع القرار.



- وينبغي إعادة إرساء هياكل الحكامة المؤسسية للمدن لتحسين آليات تمويلها وطرق تديرها، وإعادة ترتيب مستويات التخطيط الاستراتيجي وتممين الجوانب البيئية وتلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

بعدها أعطيت الكلمة في إطار التعقيب للسيد محمد التراي: باحث بجامعة محمد الخامس بتناوله لموضوع المقاربة البيئية للمشاريع التنموية حيث أبرز أن محور البيئة والمساحة الخضراء من المواضيع المهمة التي يجب أن يعمل الجميع لتحقيق هذا التحدي المهم و تكثيف الجهود وهو ليس مسؤولية السلطات العمومية فقط بل هو مسؤولية الجميع ، مؤسسات مجتمع المدني ، ومنتخبين وشركات بالاضافة إلى وجوب إنفتاح الجماعة على بعض التجارب المقارنة كتجربة مدينة بغداد بالعراق الشقيق المأخوذة من النموذج الألماني والتي اعتمدت على زيادة المساحات الخضراء داخل المدينة للحد من الانفجار السكاني وذلك عن طريق تصاميم تخطيطية تحذف بشكل او اخر تحقيق بعدين بيئي وصحي داخل النسيج العمراني للمدينة الشيء الذي تطلب زيادة المساحات الخضراء بتتابع زمني اعتبارا و اعتمادا على مخططين اساسيين وهما :

1. المخطط الشامل: الذي بدوره يرمي الى تحقيق هدفين:

الاول : العمل على زيادة مناطق التسلية والمنتزهات بضواحي مدينة بغداد .

الثاني : ايجاد نظام منسق للغابات وحزام واقفي في ضواحي المدينة إضافة الى توسيع البساتين والحدائق المكشوفة مع توفير سبل الوصول اليها عبر إنشاء الطرق والممرات.

2. المخطط الانمائي المتكامل: والذي اعتمد بشكل كبير على التعاقد مع مجموعة من الشركات المخصصة الاستشارية كالشركة اليابانية (GCCR) حيث اعتمدت الخطة الاستراتيجية على المحاور التالية:

المحور الأول : البيئة الطبيعية والحضرية لتكوين شخصية المدينة.

المحور الثاني : الاهتمام بالمنتزهات التي تخدم المدينة وتوفر فضاء خاليا من التلوث.

المحور الثالث: تكوين ترابط بين النهر والأرض ثم تتمين فكرة مخطط الفضاءات المترابطة

المحور الرابع : الاهتمام بعناصر الميادين الواسعة عن طريق استغلال الجماعة للمساحات الفارغة و تشييد المنتزهات بها .

هذه التجربة استغرقت مدة خمس سنوات وكللت بالنجاح بنسبة %90 مما يجعل هذا النموذج يحتذى به ويوضع كأرضية للعمل.



هذا بالإضافة الى نجاح نموذج تجربة مدينة القنيطرة فيما يخص العدد الكبير للسيارات وما تخلفه من تلوث للبيئة بشكل كبير حيث تم التعاقد مع شركة أوبل (Opel) الألمانية مع شركة صناعة السيارات بمدينة القنيطرة والذي يهتم تصنيع السيارات الكهربائية وهذه تجربة بمدينة القنيطرة سنة 2017 .

بعدها ودائما في اطار التعقيبات، اعطيت الكلمة للسيد المهداوي عبد الإله الفاعل الجمعي الذي تمحور تعقيبه حول بداية مشروع سيدي بن عاشر لسنة 2015 . حيث انه في تصريح للسيد المسؤول عن قسم التجهيزات بالعمالة بان القيمة المالية للمشروع بلغت 90 مليون درهم وكان من المفروض ان هذا المشروع الذي يأتي في إطار محاربة الهشاشة لكن للأسف الشديد تبين ان المشروع لم يخدم دوره الى يومنا ،هذا على طول الشريط الساحلي بدءا من الأبراج وصولا الى حي سعيد حجي ،حيث خصص مبلغ 30 مليون درهم لصيانة الأسوار والأبراج التي تحولت مؤخرا لأماكن تجمع المنحرفين و عدم وجود حواجز بحرية أو مراحيض متنقلة و ضعف الغطاء النباتي مع روائح قنوات الصرف الصحي.

في مداخلته عبر السيد عمر الزبيدي الكاتب والمؤلف في المجال الإيكولوجي التي جاءت في إطار» التدبير الجيد للنفايات «حيث أشار الى خطورة ما يحصل في محيطنا البيئي خاصة وعلى كوكب الأرض عامة من خلال إختفاء أصناف من الأسماك بمجموعة من بحار المغرب بالإضافة إلى موجة جفاف التي يعرفها المغرب هذه السنة الأمر الذي يجعلنا على الإطلاع على التقرير الأخير للهيئة «ما بين حكومية لتقييم المناخ» خاصة التقرير السادس منه بتاريخ 28 فبراير 2022 . حيث يعتبر الإنسان جزء من الطبيعة و المسؤول عن تخريبها عوض المحافظة عليها والقيام بالتخطيط الإيكولوجي لما يساعد على امكانيات عيش الأجيال المستقبلية .

وهنا نخص بالذكر كمية المياه لكل فرد بالنظر الى احصائيات 1962 حيث خصصت حصة 2500 متر مكعب للفرد الواحد في السنة أما الآن وحسب تقارير الأمم المتحدة وصلنا الى 500 متر مكعب للفرد في السنة مع العلم أن المقياس الأممي هو 1800 متر مكعب للفرد هذا يجعلنا على موضوع المياه العادمة الناتجة عن استعمالات البشرية التي تصب في البحار في حين هناك امكانية استغلالها في مشاريع التدوير بمدينة سلا على غرار تجارب مدن مراكش ، مكناس وفاس ، نظيف إلى ذلك عملية الإستفادة من المواد العضوية الموجودة بالنفايات المنزلية في الميدان الزراعي الشئ الذي يجعلنا على مسألة الإستقلال الطاقوي ودور المجتمع المدني في ذلك.

بعدها أعطيت الكلمة ودائما في إطار التقييب للسيد الطاهر بن دغو فاعل جمعي و مكون بيداغوجي حيث جاء تعقيبه على شكل طرح أسئلة بخصوص الإستدامة للمشاريع البيئية وتشمل مواضيع ثلاث: النهر، الغابة، ثم السكن.



عامل النهر: هو موضوع يهم مشروع « مارينا » وما يشكله انقراض الصدفيات وبالتالي زوال نشاط الصيد بالمكان

عامل الغابة: بخصوص غابة المعمورة وهنا نطرح السؤال هل لدى الجماعة احصاء حقيقي في غياب مرافق مدرة للدخل وتزايد كميته النفايات بها.

عامل السكن: يجب الانتقال من العامل الافقي الى العامل العمودي وبالتالي الزيادة في عدد الطوابق بالنسبة لتراخيص البناء.

ومن هنا وجب وضع عدة تساؤلات على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ ماهي المعوقات البيئية التاريخية والحضرية لمدينة سلا التي يمكن أن تعيق استدامة المدينة من جهة ؟ وكيف يمكن تجاوزها في إطار الخطة الحديثة؟
- ✓ كيف يمكن إدماج البعد البيئي والمناخي بشكل فعلي ومستدام في برنامج وخطة المدينة؟
- ✓ كيف تساهم المشاريع البيئية والمناخية في التنمية الحضرية وتنفيذ النموذج التنموي الجديد؟
- ✓ كيف يمكن تغيير منظور المشاريع الخضراء الحضرية من مشاريع مكلفة تتقل كاهل ميزانية الجماعة الى مشاريع تنموية أساسية تساهم في تنويع مداخل الجماعة؟
- ✓ ما هو الدور الذي ستلعبه المقاربة التشاركية عموما في بلورة المدن الخضراء، مدينة سلا مثلا ؟
- ✓ ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه المجتمع المدني في بناء أسس متينة و مستدامة بمدينة خضراء ؟ كيف ذلك؟
- ✓ كيف يمكن إدماج الطاقات المتجددة في بناء مدينة مستدامة خضراء؟ وما هي العلاقة بينهما ؟ وكيف تساهم في تقليص تكلفتها في ميزانية الجماعة ؟
- ✓ كيف يمكن للمدن المستدامة المساهمة في التقدم والتخفيف من الظواهر الاجتماعية كالفقر والهشاشة والبطالة والمساواة بين الجنسين؟
- ✓ كيف يمكن الانتقال من طموح المدن المستدامة الى طموح المدن الذكية ؟
- ✓ ماهو تأثير المدن المستدامة على البنية المجتمعية و الاقتصادية والثقافية؟
- ✓ كيف ستواجه المدن المستدامة شبح تحديات التوسع الحضري و الديموغرافي ؟
- ✓ كيفيه جعل المدن تتطور بشكل جيد بأقل إستهلاك للمساحة الزراعية ؟ .

من جهته، تناول السيد سعيد شنينيك عضو«منظمة الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية » في تعقيبه



موضوع شاطئ مدينة سلا وتواجد مصب شبكة الصرف الصحي مما يتسبب في كارثة بيئية ودور الجماعة في هذا الموضوع؟ بالإضافة إلى الوضعية المزرية التي أصبحت عليها غابة المعمورة من رمي للنفايات واقتراح إنشاء مرصد جماعي للتنمية المستدامة يتماشى مع الميثاق الوطني بالإضافة الى تفعيل مقارنة الشرطة البيئية .

أما السيدة مليكة الوردى، رئيسة «المجلس الوطني للجمعية الوطنية للمغرب الأخضر للتنمية المستدامة»، فقد ركزت في تدخلها على ضرورة وجود محطات تقييمية بعد الخروج بمجموعة من التوصيات العلمية والعملية بالإضافة الى ضرورة الاهتمام بعملية الفرز والتوعية واستغلال الموارد العضوية وعدم الاكتفاء بعملية طمرها في ظل وجود كفاءات علمية مغربية وبرامج ينقصها فقط التمويل اللازم.

الأستاذ عبد الإله قولوا تناول في تعقيبه مسألة وجود حوالي 400 بقعة أو مسكن مهجور داخل المدينة القديمة وما تشكله من نقط سوداء تتجمع بها النفايات و المتسكعين هذا بالإضافة الى حوالي 20 مرحاض تحولت الى مساكن أو محلات تجارية .

كلمة السيد محمد القاضي تناولت بالخصوص دور المدارس العمومية في إنتاج شباب واعى بمسألة البيئة والحفاظة عليها، وضرورة توفر الجماعة على منبت أو مشاتل تستفيد منها في وضع الأغراس بالحدائق .

في مداخلة السيد العربي الحكيمي عبر فيها عن اقتراح تكوين لجنة من ممثلي مجلس العمالة ومجلس الجماعة ومجالس المقاطعات والشركة المفوضة في قطاع النظافة والبيئة والمناطق الخضراء و الفاعلين الجمعيين وعقدتها لاجتماع ثاني للنظر في مستوى النظافة بالجماعة مع الإحاطة علما عن تواجد مركب مكسر في واد ابي رقرق.

مداخلة السيد عادل ناصر: مؤسس «جمعية المغرب الأخضر للتنمية و البيئة» الجمعية ، النشطة على مستوى المنتزه الشبه حضري بسيدي عميرة في إطار إتفاقية سنه 2006 بين قطاع المياه والغابات ووزارة البيئة والمجلس العمالة و الجماعة المحلية لعامر والسهول و المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ، تم انجاز مرافق داخل المنتزه كمواقف السيارات والمرافق الصحية مع اشكالية عدم الصيانة وذلك لسنوات طويلة .

بالإضافة إلى تعقيب السيد نبيل أدرودش من خلاله تطرق لإشكال الأسواق العشوائية ومخلفات البناء في ظل عدم تخصيص مكان لهذا النوع من النفايات أضف الى ذلك مشكل الحمامات الشعبية وما تشكل من ملوثات للبيئة بالنظر لاستعمالها لمواد ملوثة يتم حرقها دون مراقبة السلطات في ظل غياب تفعيل دور الشرطة الإدارية مع الإشارة الى ضرورة خلق مكتب تواصل خاص بالجمعيات النشيطة.

عبرت السيدة سعيدة العلمي رئيسة «جمعية الأطفال في وضعية صعبة» من خلال تعقيبها على أن موضوع البيئة



مجال يهم الجميع باعتبار علاقته الوطيدة بمختلف المشاريع التي تعمل عليها ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار إنطلاقاً من التخطيط والمواكبة ثم التقسيم ثم التقييم باعتبار السياسة الحكومية المحلية التي تعمل الجماعة على تنزيلها. وفي هذا الصدد نقترح الآتي:

- تعميم التربية البيئية من خلال غرس القيمة البيئية عند الأطفال عبر وزارة التربية ووزارة الأوقاف في الموضوع.
- تفعيل النوادي البيئية.
- مساهمة الجماعة في تقديم جوائز تشجيعية لأحسن حي من حيث النظافة او تشجير.
- الربط بين ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي عبر المساهمة في مجالات مدرة للدخل (مثلاً الدراجات الهوائية السياحية).
- خلق برنامج محلي توعوي تحسيسي للسكانة .
- دعم الجمعيات في مشاريع وبرامج التوعية والتحسيس .
- احترام اللوجيات في مجال الإعاقة والحوامل والمسنين.
- تعميم المراحيض بمعايير لذوي الاعاقة.
- العمل على تشجيع التعاقد والشراكات في اطار برامج تشجيع البيئة .
- الحفاظ على التراث والمآثر السياحية.
- دعم دورات تكوينية للجمعيات العاملة في مجال البيئة.
- مساهمة التلاميذ في التشجير .
- تطوع طلبة البحوث الجامعية في المجال البيئي.
- استقطاب المنظمات والشراكات.
- تشجيع النساء على تشجير الأسطح.

أما كلمة الدكتور حاتم بن حسون من دولة العراق، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب، فقد شملت المحاور التالية:

- الغابة العمودية بالإضافة الى الغابة الأفقية.
- النقل الذكي.
- مركز تجاري للسلع المستخدمة خدمات.
- النحل غير مكلف ومشجع.



➤ بنك الطعام.

وفي الأخير، اقترح شعار « سلا مدينة التنمية المستدامة الخضراء » لكونه أشمل.

في ختام اللقاء، ألقى السيد خالد المرابط منسق منتدى التنمية المحلية والبنى التحتية كلمة مختصرة شكر فيها الأساتذة والأكاديميين والحضور الكريم على اقتراحاتهم وتوصياتهم، خاصة النقط والاقتراحات الممكن بلورتها وإدراجها ضمن برنامج عمل الجماعة. والتركيز على أن تكون المخرجات قابلة للتنفيذ لاسيما تلك التي تدخل ضمن اختصاص الجماعة أو تتقاطع معها في إطار الاختصاصات المشتركة مع الدولة؛ وأورد أمثلة لذلك: مشتل النباتات الذي ستستفيد منه الجماعة وتفيد به باقي الشركاء المتطوعين لتجويد جمالية المدينة عبر تحفيز المبادرات الخاصة للبيئة والتشجير التي يقوم بها السكان والجمعيات والمدارس. وكذا مقترح محطات لتطهير وتصفية المياه العادمة ومشاريع المرحاض العمومية. في حين أكد على أن الشرطة الإدارية الخاصة بالبيئة تدخل في إطار الاختصاصات المشتركة للجماعة بالإضافة إلى المجال الغابوي الحضري وبالتالي إبقاء الباب مفتوح لجميع المشاريع والمقترحات المكتوبة التي تدخل في نطاق موضوع البيئة والذي وضعت الجماعة بخصوصها بريدًا إلكترونيًا خاصًا موزع على الحضور، وكذا فتح منصة تفاعلية باسم الجماعة.





أشغال محور التعمير والتخطيط الحضري

تحت عنوان:

تحسين وتطوير الأنسجة العمرانية
والحضرية بمدينة سلا

والمناقشة بتاريخ 10 مارس 2022

بالقاعة الكبرى باب بوحاجة جماعة سلا

(على الساعة 15 بعد الزوال)





أرضية اللقاء التشاوري

تعتبر مدينة سلا من المدن العريقة والتي عرفت تزييدا عمرانيا غير متحكم فيه، وكذا عدة مضاربات عقارية ساهمت في تشتت الأنسجة الحضرية. وقد عانت المدينة من انتشار مدن الصفيح بعدد من أجزائها رغم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية إلى جانب باقي المتدخلين الذين هم بدورهم يبذلون مجهودات للتقليص منها وقد كانت النتيجة إزالة عدد مهم من أحياء الصفيح وإعادة إيوائهم.

وقد قامت الجماعة بإعداد أرضية لبرنامج عملها للفترة 2022-2027 حيث انفتحت على مختلف المبادرات والمقترحات للنقاش حول التعمير والتخطيط الحضري بالمدينة بشكل شمولي، ومن هنا كان لا بد من وضع عدة تأملات حول المنظور المستقبلي لمدينة سلا المليونية. وتأمل الجماعة من هذه اللقاءات التشاورية في مساهمة مجموعة من المهندسين والخبراء والممارسين والمهنيين بالمدينة وإعطاء آرائهم ومقترحاتهم من أجل التوصل إلى تشخيص واقعي وعملي يواجه العمران الحضري للمدينة وجعلها أكثر انتظاما مما هي عليه.

ولبدء الحوار والنقاش نشير أن الجماعة تحتوي على عدد من وثائق التعمير الأساسية الخاصة بالعمران والمد الحضري للمدينة وهي: تصميم التهيئة ومخطط توجيه التهيئة الحضرية، وعلى منظومة قانونية للتعمير تحدد نطاق تدخل الجماعة والصلاحيات الممنوحة لها، والتي تضاف إلى تعدد المتدخلين في قطاع التعمير والعقار بتراب المدينة وهنا نخص بالذكر: مصالح العمالة والوكالة الحضرية، وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق وأملاك الدولة وغيرها. كما تسجل الجماعة في هذا الإطار، الدور المحوري الذي تقوم به مصالح الجماعة والتي تهم مشاريع ضوابط البناء الجماعية وإحداث التجزئات وقرارات التصنيف وتسمية الأزقة والشوارع وغيرها....، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجال التخطيط الحضري الشامل بالمدينة وأحد مداخل الحفاظ على هويتها وجماليتها وخصوصياتها العمرانية.





أشغال الورشة

شكلت أشغال هذه الورشة آخر لقاء تشاوري ضمن هذا المنتدى، والذي أشرفت على تسيير جلسته السيدة رتيبة ركلمة، أستاذة باحثة بجامعة ابن زهر أكادير. وقد جاء في كلمتها الافتتاحية ما يلي: «السيدات والسادة بكل واحد بصفته واسمه أرحب لكن وبكم جميعا في هذا اللقاء التشاوري حول تحسين وتطبيق الأنسجة العمرانية والحضرية لمدينة سلا، الذي يدخل في اللقاءات التشاورية التي تشنها جماعة سلا من أجل تنفيذ برنامجها 2022-2027 تحت شعار «سلا اللي بغينا». كما شكل التعمير و التخفيف الحضري أحد أبرز الموضوعات للنقاش العمومي لكوئهما يعبران عن رؤية وتصور وأهداف واستراتيجيات الفاعل العمومي لتدبير هذا المجال المتصف لتعدد المتدخلين وصعوبة تحديد المسؤوليات و الأوضاع التي تحتوي التجمعات السكنية الكبرى مثل مدينة سلا، هذه المدينة المليونية التي لها خصوصية ولا تفصلها عن مدينة الرباط إلا نهر أبي رقراق. وقد دخلت في مجموعة من البرامج التهيئية والعمرانية على تكلفة وكالة هيئة أبي رقراق لإعادة تهيئة مدينة سلا. إذن، الهدف من هذا اللقاء التشاوري هو تسهيل مساهمة الخبرات المهنيين والممارسين والانفتاح على مقترحاتهم من أجل تتم مقومات الحالية والتدقيق الاكراهات المستقبلية بقصد التوصل إلى تشخيص واقعي واستراتيجي يهتم تصميم التهيئة والتخطيط الحضري المبني على منظومة قانونية للتعمير تحدد نطاق تدخل الجماعة وهامش الصلاحيات المخولة لها، إذن هناك عدة أسئلة سوف يتم مناقشتها مع مجموعة من الأكاديميين والفاعلين في هذا المجال :

- ماهي السياسة التعميرية العمومية الناجحة من أجل تطوير مدينة سلا ؟
- ماهو التخطيط العمراني الأنسب لمدينة سلا في ظل هذه الأقطاب و العمران المتزايد المكثف للمدينة؟
- هل يمكن وضع وضع رؤية مندمجة وحكامة جيدة وتبديل تشاركي لمجال التعمير والتخطيط الحضري لمدينة سلا؟
- ناهيا بذلك الاكراهات في مجال التعمير و التخطيط الحضري و المقترحات الكثيفة وتدخل المسؤوليات في هذا المجال.

إذن، كل هذه الأسئلة سوف يتم مناقشتها مع الأكاديميين و الممارسين في هذا المجال.

بداية، تدخل السيد محمد الحسني مهندس معماري في القطاع الخاص، الذي قدم مساهمة في موضوع المهندس المعماري في تزويد النسيج الحضري، والتركيز على نقط الالتقاء بين وثائق التعمير والحقائق الميدانية، وذلك عبر أهم



الوثائق العمرية والتي من أهمها: التصميم الحضري هو إعطاء المدينة بعدها الثالث المتمثل في الواجهات العمرانية للمباني و المرافق العامة وهو يحدد شكل ومساحة كل عنصر في المدينة، وتصميم المناظر الطبيعية والتخطيط الحضري والشكل الحضري وطبيعة النسيج المبني. لذا، أكد على أنه يجب يكون التصميم الحضري بمدينة سلا منسجما وواقعيًا وأن يروم الحفاظ على موروثها التاريخي من خلال ترميم مواقعها الأثرية وتطوير البنيات التحتية بالإضافة إلى إعادة تأهيل قطاع التجارة والخدمات وتعزيز النسيج الحضري والتقليدي. وضرورة الإشراف مع جميع الفاعلين في هذا المجال من مهندسين ومنعشين عقاريين وفاعلين جمعويين وغيرهم ويجب أن يكون مفتوحا للجميع.



كما أكد السيد محمد الحسني على مسألة التعمير تحتاج إلى عمل جماعي وفريق من الخبراء في المجالات التي أشرنا عليها للتوصل إلى تهيئة عمرانية في المستوى المطلوب وتخطيط متوافق عليه وأكثر واقعية. وأنه من الضروري التركيز على النطاقات القروية والشبه حضرية لدعم تحضرها بدل الاستسلام لظاهرة غزو التصور القروي على المدن الكبرى.

أما كلمة السيد الوزاني عبد الجليل بصفته مهندسا ورئيسا لجمعية المنعشين العقاريين بجهة الرباط سلا القنيطرة، فتحدث فيها حول دور المنعش العقاري في التخطيط الحضري. وقد جاء في كلمته: الآن إذا أردنا أن نعرف المشكل المطروح هو أن الرصيد العقاري ليس له نظام موحد وأنه في يد 4 وزارات منها وزارة الأوقاف وغيرها وهاته الأشياء تحدثنا عنها مع رئيس الحكومة لابد من وجود **Situation National** ، وذلك على غرار ما نجد مثلا دولة مصر حيث أن العقار مائة مائة ملك الدولة لذا قامت دولة مصر بالاتصال بالمستثمرين الخليجيين لاسيما الامارتين لكي يستثمروا في قطاع الإنعاش العقاري و المشاريع الكبرى.



وفي إطار نفس الموضوع، وتعقيبا على ما ذكر، تطرق السيد كلمة السيد المهندس العرايشي عبد الحق بصفته منعش عقاري بجهة الرباط سلا القنيطرة إلى أهمية التوصل إلى حلول مناسبة للوضع العقارية، خصوصا بالنسبة للطبقة الوسطى. كما لاحظت إن التهيئة الحضرية ببعض الدول تعرف نجاحا وتديرا نموذجيا يمكن الاستفادة منها وذكر مثال إحداث وكالة لتدبير المساحات الخضراء على غرار تدبير دولة إيران والتي استنتج في زيارة لها أنك تتخيل بنفسك أنك موجود بسويسرا لأنهم 25% من الأراضي يستغلونها في المساحات الخضراء ما يجعلها ذات رونق وجمالية عالية المستوى. لأن المشكل الحقيقي في مدينتنا هو أن المساحات الخضراء لا يستثمر ولا يجد أي اهتمام من طرف المسؤولين وغيرهم.

أما النقطة الأخيرة التي سوف أتحدث عنها هي المشاكل والعراقيل التي يواجهونها المنعشين العقاريين بالنسبة للإجراءات والمسائل الإدارية فالملاحظ هو طول المساطر وتضييع وقت كبير للانتقال من مصلحة إلى مصلحة من أجل استكمال ملفاتهم ومشاريعهم، وهي من المشاكل التي تتطلب حولا سريعة.

بعدا ذلك أعطيت كلمة للتعقيب قدمها السيد اسماعيل سعد وليد، الذي أكد على الفقرة النوعية للعمران بالمدينة ونسيجها الحضري، لكن مع إبداء ملاحظة محورية تتعلق بسوء توزيع المرافق والتجهيزات والمساحات الخضراء بين أجزاء المدينة. وفي جانب آخر، واستئناسا بتجربة مدينة برشلونة التي تشابه تاريخ وتراث مدسنة سلا وعراقتها، شدد على ضرورة الحفاظ على مقوماتها التاريخية والأثرية، من جهة أولى، ومراعاة الانسجام العام داخل القطب الحضري الكبير الرباط سلا القنيطرة، من جهة ثانية. واعتبر أن توسيع المقاربة التشاركية وإدماج المهتمين بالقطاع أحد مداخل هذه المقاربة وتجليات نجاحها بمدينة سلا.

أما كلمة السيد عبد الرحيم قسو بصفته مهندس معماري ورئيس جمعية ذاكرة الدار البيضاء، فقد جاء فيها كما يلي: بصفتي متخصص في مجال التدبير والتخطيط العمراني وأنا من الناس المواطنين على زيارة مدينة سلا باستمرار فإن هذه المدينة قد أقول قد تغيرت بشكل جذري لا مجال في النقاش فيه تعتبر من المدن العريقة والتي عرفت تزايدا عمرانيا غير متحكم فيه وكذلك مضاربات عقارية ساهمت في تشتت الأنسجة الحضرية. والبنية السكنية لأننا نجد هناك تفاوتات داخل المقاطعات مثل مقاطعة تابريركت ومقاطعة بطانة هي بنفس الحجم مقاطعة باب المريسة هذا بالنسبة لتصميم التهيئة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار إذن لا بد من الإطار التشاركي مع المواطنين والفاعلين في هذا المجال.

أما كلمة السيد محمد الكرومي، فقد تمحورت على دراسة المشاكل التي تعاني منها مدينة سلا العمرانية و الحضرية وهي استغلال المرافق العمومية أولا كالمقاهي وغيرها وهناك عدة مشاكل بالنسبة للمدينة العتيقة هي بصراحة في تدهور مع العلم أنه خصصت لها ميزانية كبيرة. وبالنسبة للنقطة الثانية هي بالنسبة لمدينة سلا هي تفتقر إلى عدة مرافق بالنسبة للسياحة والقاعات السينمائية وغيرها.



فبالنسبة له كمهندس معماري بمدينة سلا تحدث عن أهمية هذه اللقاءات التشاورية باعتبارها مبادرة محمودة بالنسبة لجماعة سلا وطلب من الحضور الكريم أن لا يقلل من هذه المبادرة التشاورية لأن التشاور يجب أن يفتح لعموم المواطنين السلاويين وليس المتخصصين فقط في هذا المجال فقط كالعائلة والوكالة الحضرية والجماعة لأن المواطن يجب أن يعبر عن كل هذه المشاكل التي يواجهها الساكنة من حيث دور الثقافة ودور الشباب لأن مشاركة الساكنة تعطي مستوى آخر في النقاش ربما في الشكل الأنسب وأن تأخذ الجماعة وعدة ترتيبات في هذه اللقاءات التشاورية التي تبحث عنها الساكنة.

في حين تناولت كلمة السيد الطغواني المكانة التي تشغلها منظومة المراقبة في ميدان التعمير يبقى هو الدور الحاسم الذي تلعبه في ضمان حسن التطبيق القانون، وفرض احترامه ومواجهة كل أشكال التنكر للقواعد و الضوابط المعمول بها غير أن واقع التدبير الإداري اليومي في هذا الصدد يكشف الستار عن محدودية المراقبة وضعف فعاليتها في التصدي للمخالفات والانتهاكات التي يتعرض لها قانون التعمير.

واعتبر الإشكالات الحورية المطروحة في التصميم تتعلق بتصميم التهنية، إذن كيف نعالج هذا التصميم التهنية، ويجب أن نحترم القرار 66 وهناك عدة مراقبين على مستوى جميع المقاطعات سلا لأننا لم نتوصل للحد من هذه المخالفات. والمحريين لم يبقوا يحررون المخالفات فقط يقومون بإبلاغ رؤساء المصالح الإدارية أي السلطة ونلاحظ هنا وهناك شح في التبليغات. ولا ننسى بالذكر رخص الإصلاح وغيرها والذي نحث عليه هو ضرورة احترام القوانين المعمول بها.

وقد عملت وزارة الثقافة على إدماج المدن العتيقة بالاتفاقية 2019-2023 وأن يتم العمل بها ودراستها و الموافقة عليها. لان المدن العتيقة هي مقيدة بالتراب الوطني وهي تراث وطني عريق كالأسوار وغيرها ويجب الحفاظ على هذا التراث الأصيل وإعادة هيكلته وترميمه ليحل بحلة جديدة ويعطي رونق وجمالية للمدينة العتيقة. وأنتقل - هنا- للتحدث عن المساحات الخضراء التي تقريبا أصبحت مخفية ليس بصفة نهائية ولكن شبه منقرضة لأننا نلاحظ تم البناء في المساحات الخضراء عمارات وعدة مشاريع أخرى. إذن هنا ممارسة التصميم الحضري هو أفضل طريقة لتصميم المدينة لأن المناظر الطبيعية تعتبر اللب الأساسي للمدينة وتجعلها تكسو وتتحدى بجمالية شاسعة.

أما كلمة السيد عبد السلام الزويبع بصفته رئيس قسم التعمير بالجماعة جاء فيها: بالنسبة لنا كمهندسين معماريين هو استخلاص ماجاء به الأساتذة الكبار والنقاش الذي تم دراسته كل شخص حسب موقعه، وقد تم مناقشة هذه المشاكل التي يعاني منها و يواجهها مجال التعمير لا بالنسبة للمشاكل الاقتصادية ولا الاجتماعية وقد تم وضع تصورات كل واحد ووضع إستراتيجية حسب موقع كل متحدث في هذا المجال.



في حيث تطرق السيد محمد الكيحل عن المجتمع المدني إلى عدة مشاكل تمت مناقشة مجموعة منها ونحن في هذا الصدد تهيئ التصميم التهيئة الأخير لمدينة سلا ومن خلال ما استمعنا إليه بخصوص المنعشين العقاريين هناك عدة شكايات وهو الشح في المجال العقاري الصالح للبناء، وهناك رؤية أخرى تدعو إلى تقليص المجال المخصص للفضاءات الخضراء وهنا أدعو جميع الفاعلين إذا كان ممكنا لتهيئ برنامج عملي لمدينة سلا لأنه بعض بضع سنوات سوف نكون مقبلين على تصميم التهيئة جديد لكي نكون هيننا تصاميم جديدة ونأخذ بعين الاعتبار الوقت ولتتمس من جميع الفاعلين والمسؤولين داخل الجماعات والمقاطعات أن يفكروا في التوسع العمراني العمودي والتوسع الأفقي وهناك نقطة أخرى وبسيطة وقد يكون الأستاذ المحافظ له وجهة أخرى فيها وهي بالنسبة للمدينة العتيقة هناك تقييم للتوسع الأفقي يجعلنا نجد مجموعة من الأزقة ضيقة جدا بلا شك سكان مدينة سلا يعرفون جيدا هاته الأزقة كل واحدة على حدة ونتكلم هنا بالنسبة للصوص حيث يعتبرون هاته الأزقة مأوى لهم ويمكنهم تسلق الجدارين بكل حرية وبكل سرعة ، لذا نرجو من المسؤولين لما نعطي رخصة الترميم لهاته المنازل العتيقة يجب من التفكير في توسيع هاته الأزقة للمدينة العتيقة ويجب علينا أن نطلب من صاحب الرخصة أن يتراجع بمتراً أو مترين لزنقة التي هي أمامه ليكون هناك توسع عمودي صحيح من الرغم أن وزارة الثقافة لها رؤية أخرى وهو الحفاظ على جمالية السور ورونق الآثار ولكن يمكن أن نأخذ هاته الأشياء من المنظر العمراني المتقدم.



إذن، المفروض على الجهات الفاعلة أن تفكر في هذا التوسع العمودي، وهناك إشكالية الفرشة المائية القريبة من مدينة سلا ولكن عندنا تجارب لبلدان تم إنشائها على البحر ومن بين المشاكل هناك عقبات ومنحدرات بمدينة سلا ولا بد للجماعة أن تراعي هذه المسألة ومن المشاكل الكبرى التي تعاني منها مدينة سلا هو عدم التقائية المشاريع



المؤسسات نعطي مثلا هذه المقاطعة التي نحن متواجدين فيها هناك مجموعة من المشاكل العقارية الناجمة عن تصور إما من الوكالة الحضرية أو جهة من الجهات المختصة نتمنى أن تكون هناك وكالة حضرية تابعة لمدينة سلا مستقلة. وكنقطة أخيرة هو أن تعمل الجماعة بمنع هذه الفوضى التي تكون جانب الطرقات من نفايات وأتربة و أحجار وغيرها.

أما كلمة السيد عبد القادر النائب الإقليمي للمقاومة: فقد أكد على أن تسمية الأزقة و الشوارع و الساحات العمومية تكتسي أهمية و تأثير على العمران الحضري ، وأريد أن أشير هنا إلى إطلاق مزيد من الأسماء التي لها تاريخ سلاوي عميق و إعطاء اختيار الأسماء لابد أن يكون من طرف أستاذ باحث في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالتجديد الحضري، أعتقد أنه التطور الحضري في بلادنا الآن وصل إلى مرحلة الإشباع لأنه منذ 1914 إلى الآن تتمدد المدن هذا التمدد الحضري لا بد له من حل لأن مدينة سلا قد تجمدت في هذا التمدد الحضري الغير المحدود لذا يجب علينا أن نعمم بالتجديد الحضري في الإطار القانوني المسموح به و هذا التجديد يجب أن يخص حتى الدور الآيلة للسقوط و هو تنفيذ برنامج عملي الذي أصدرته الوكالة الحضرية للمباني الآيلة للسقوط يتطلب تشخيص صحيح حقيقي وسليم ورصد واقع الحال يشمل الاكراهات و الإشكاليات التي يعرفها هذا المجال وهو جزء من عدة محاور تم التطرق إليه.

كلمة السيد المهدي مقال شاب بمدينة سلا: والذي أكد على أن الجهات المختصة بتنظيم الأنشطة بمدينة سلا ماها وما عليها لكي نعلمها أن هذه التجارب هي مثلا بصفتي أب رقرق و القانون الخاص بماته المنطقة من تصاميم ومن غير ذلك وممارسات ما يزيد عن 14 سنة أو ما أكثر هذه المؤسسات هي موجودة وهل تقدم دروس لكي نعمل بها ولا بد من الاجتهادات و الأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة هذا بالنسبة لهذه النقطة. ومنح فرص للشباب للمساهمة في تهيئة المدينة.

أما السيد عليلوش، فقد تطرق إلى ضرورة توسيع دائرة الاستشارة لتشمل الهيئات المدنية وعموم المواطنين من أجل الانفتاح على مساهمتهم في هذا النقاش الحمود الذي فتحته الجماعة اليوم.

وفي إطار التفاعل مع هذا المقترح، أخذ الكلمة السيد خالد المرابط منسق المنتدى، والذي أكد على الجهود التواصلية الذي اعتمده الجماعة في توسيع دائرة الحضور وتنويعه، غير أنه الطابع التقني لموضوع الورشة جعل الحضور نوعيا أكثر بخلاف بعض المواضيع الأخرى التي عرفت اهتماما أوسع كما هو الحال بالنسبة لورشة البيئة والمساحات الخضراء المنعقدة بنفس القاعة يوم أمس.

وفي السياق ذاته، أكدت السيدة حسنى زربول عن قسم التعمير بالجماعة على مساهمة الفاعلين في قطاع التعمير تظل مقننة بنصوص واضحة، وأن تصميم التهيئة كمثل مساهمة الجماعة فهي تقدم فقط مقترحات وأنه



تبعاً لنفس مسطرة إعداد هذا التصميم تفتح مسطرة البحث العلني والذي يعرف مشاركة ضعيفة جداً تعكس هذه الصعوبات العملية.

وختاماً، يجب أن ننتقل من مرحلة انتقائية ونفكر جيداً بالتجديد في التعمير ووضع التخطيط الاستراتيجي وأتمنى أن تكون عندنا مدينة مندرجة بأساليب جديدة.

ويجب تقييم هاته الأفكار لكي نحصل على نتيجة جيدة وفي المستوى الرفيع.